المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني، تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

نحو إنسانية بلا حدود
Towards an Unrestricted Humanity

تطور أخلاقيات العمل الإنساني
مبادئ متجددة في العصر الحديث

حماية الأطفال في ضوء القانون الدولي الإنساني
الجهود السعودية الإنسانية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م أنموذجًا

تقييم نتائج الأمن الغذائي في الأزمات التي طال أمدها
حالة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن

المصابون بالمهق في إفريقيا
التحديات والفرص

إدراك مخاطر التغير المناخي
دراسة استطلاعية مطبقة على عينة من الشباب المصري والسعودي

العدد (١٣) شوال ١٤٤٥هـ | مايو ٢٠٢٤م

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية

مجلة مُحَكَّمة تُعنى بنشر الأبحاث الأكاديمية وأفضل الممارسات في المجال الإغاثي والإنساني،
تصدر كل أربعة أشهر عن مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

العدد (١٣) شوال ١٤٤٥ هـ | مايو ٢٠٢٤م

المشرف العام

معالي الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة
المستشار بالديوان الملكي والمشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رئيس التحرير

الدكتور/ عقيل بن جمعان الغامدي
مساعد المشرف العام لشؤون التخطيط والتطوير

محتوى العدد

تطور أخلاقيات العمل الإنساني مبادئ متجددة في العصر الحديث	د. رشا طلال نديم الزهراوي	٣
حماية الأطفال في ضوء القانون الدولي الإنساني الجهود السعودية الإنسانية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م أنموذجًا	د. م. سعد بن ناصر آل عزام	٣١
تقييم نتائج الأمن الغذائي في الأزمات التي طال أمدها حالة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن	د. محمد ميلات مصطفى م. أصيل الحرمل	٥٩
المصابون بالمهق في إفريقيا التحديات والفرص	أ.م.د. محمد جلال حسين	٨٥
إدراك مخاطر التغير المناخي دراسة استطلاعية مطبقة على عينة من الشباب المصري والسعودي	د. أحمد موسى بدوي عبدالله عبيد الشهراني	١٠٥

عنوان التواصل

المجلة الدولية للدراسات الإنسانية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - فاكس ٤٦٤٧٨٥١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

الهيئة الاستشارية

أ. د. صالح حمد السحيباني	الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (سابقًا)
أ.د. موكيش كابيلا	أستاذ الصحة العالمية والشؤون الإنسانية جامعة مانشستر
أ. د. غادة عبدالرحمن الطريف	أستاذ علم الاجتماع جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
أ. د. ميتشل بيلفر	مؤسس ورئيس مركز المعلومات الأوربي - الخليجي
أ.د. مساعد راشد العنزي	مدير الإدارة القانونية - الهلال الأحمر الكويتي عضو هيئة تدريس (منتدب) كلية الحقوق - جامعة الكويت
م. مكي حامد	مستشار التخطيط والتطوير ومدير البحوث والمعلومات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

رقم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية
١٤٤١/١٦٧٥ تاريخ ١٤٤١/٢/٤هـ ردمد رقم ٨٣٩٨ - ١٦٥٨
الفسح الإعلامي: ١٤٤٣/٢٦٧

الناشر

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

المدير العام
د. هباس رجاء الحربي

مدير التحرير
مهند أحمد السهو

سكرتير التحرير
راكان الأحمد

رئيس قسم التصميم
ينال إسحق

التصميم
سبهان غاني

التدقيق والمراجعة اللغوية
بدر الخرعان

هاتف: ٤٠١١٤٥٥٥٥٠٤ (٩٦٦+) تحويلة: ٤٠١
البريد الإلكتروني: Journal@ksrelief.org

ضوابط النشر

عند تقديم الدراسة أو البحث إلى النشر، يجب مراعاة الآتي:

١) أن تقع المادة العلمية المراد نشرها ضمن نطاق المجلة.
٢) ألَّا يكون البحث منشورًا، أو مقدمًا للنشر في جهة أخرى.
٣) ألَّا يتجاوز ملخص البحث (٢٥٠) كلمة مع الكلمات المفتاحية.
٤) ألَّا يقل البحث عن (٤٠٠٠) كلمة، ولا يزيد على (٧٠٠٠) كلمة.
٥) ألَّا تقل الممارسة عن (١٥٠٠) كلمة، ولا تزيد على (٣٥٠٠) كلمة.
٦) إثبات جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث وفقًا لمعايير نظام التوثيق (APA) الإصدار السادس في متن البحث، والمراجع والمصادر مع قاعدة بياناتها الببليوغرافية في نهاية البحث.
٧) في حال إرفاق صور توضيحية، يجب أن تكون الصور بدقة عالية.
٨) أن يُقَدم البحث بصيغة ملف وورد (Word)، مع سيرة ذاتية للباحث.
٩) ترسل جميع الأبحاث إلى بريد المجلة: Journal@ksrelief.org

ما ورد في المجلة من آراء وتحليلات وإحصاءات واستنتاجات يتحمل الباحثون وحدهم المسؤولية عنه.

١

تطور أخلاقيات العمل الإنساني

مبادئ متجددة في العصر الحديث

د. رشا طلال نديم الزهراوي - سوريا
باحثة مستقلة، مهتمة في مجال فلسفة أخلاقيات المهن
وأثرها في العمل الميداني

الملخص

إنَّ المشهد المعقَّد للعمل الإنساني، الذي يشكله التفاعل المضطرب بين الأزمات العالمية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، يتطلّب فهمًا عميقًا للمبادئ الإنسانية وتطبيقًا لها. وقد تطوّرت هذه المبادئ عبر التاريخ إلى مجموعة مقنّنة من المبادئ التوجيهية الأخلاقية، التي تحكم تقديم المساعدات وتضمن حماية الفئات الأكثر ضعفًا. تستكشف الدراسة المشهد المعقد للأخلاقيات الإنسانية، وتدرس التطور والتحديات والتطبيقات العملية للمبادئ الإنسانية في مواجهة الأزمات العالمية. وتسلط الدراسة الضوء على الضرورات الأخلاقية التي وجّهت العمل الإنساني عبر القرون، من خلال تتبع التطور التاريخي لهذه المبادئ منذ أصولها في التعاطف الإنساني والقوانين الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر واتفاقيات جنيف، وتدرس نقديًّا تأثير القانون الدولي والاكتشافات العلمية والأحداث العالمية المحورية في صياغة أخلاقيات العمل الإنساني المعاصرة، مع التركيز على أهمية الحياد وعدم التحيز والاستقلال في تقديم المساعدات. تتناول الدراسة الأسس الفلسفية للعمل الإنساني والمعضلات الأخلاقية من خلال منهجية متعدّدة الأساليب، تتضمّن التحليل التاريخي، ومراجعة الأدبيات، ودراسات الحالة، والبحث التجريبي لبعض الحالات الميدانية. وتهدف الدراسة إلى تقييم مدى تأثير التقدم العلمي في فهم التعاطف والسلوك الأخلاقي في المبادئ الإنسانية، وتطبيقها في الجهود المعاصرة لتخفيف المعاناة الإنسانية. ومن خلال التحليل النوعي ومراجعة دراسات الحالة التي تمثّل مختلف الأزمات العالمية، تلقي هذه الدراسة الضوء على التحديات العملية والحيثيات الأخلاقية في العمل الإنساني، وتسلط الضوء على التفاعل الديناميكي بين المبادئ الإنسانية والأحداث العالمية، وتقدم توصيات لتعزيز تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع. تعدّ هذه الدراسة بمنزلة دعوة لإعادة التأكيد على القيم الأساسية للإنسانية والأخلاق والكرامة في المشهد المعقد لأعمال المساعدات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات العمل الإنساني ومبادئه، المساعدات الإنسانية، الكرامة الإنسانية، الاستدامة، المسؤولية والمحاسبة، السلام الدائم.

تطور أخلاقيات العمل الإنساني

مبادئ متجددة في العصر الحديث

د. رشا طلال نديم الزهراوي سوريا

المقدمة

شكلت رحلة المبادئ الإنسانية مختلف الأحداث التاريخية والصراعات والأزمات العالمية. وقد تطورت هذه المبادئ من الغريزة الإنسانية الأساسية لمساعدة المحتاجين إلى مجموعة رسمية من القوانين والمبادئ التوجيهية، التي تنظم الإغاثة الإنسانية وإدارة النزاعات المسلحة.

يمكن إرجاع نشأة المبادئ الإنسانية الرسمية إلى منتصف القرن التاسع عشر، مع إنشاء الصليب الأحمر في عام ١٨٦٣م واتفاقيات جنيف اللاحقة. وضعت اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧ القواعد اللازمة لضمان إغاثة ضحايا النزاعات، بهدف تخفيف المعاناة الناجمة عن الأعمال العدائية وضمان احتياجات الحماية الأساسية لمختلف فئات الأشخاص (MSF, n. d.). تطورت المبادئ وتكيفت مع مرور الوقت، مسترشدة بالتعقيد المتزايد للأزمات العالمية وزيادة الترابط بين العالم. لقد اعتمد المبادئَ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والاستقلال والحياد عديدٌ من المنظمات الإنسانية الدولية، التي تعمل مع السكان المتضررين في الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ المعقدة (Wikipedia contributors, n. d.).

وتأثرت المبادئ بتطور القانون الدولي أيضًا، مثل تطور مفهوم «التدخل الإنساني» في القانون الدولي في القرن التاسع عشر (Swatek-Evenstein, 2020). إن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مسؤولة عن دعم المبادئ الإنسانية على مستوى العالم، وتجمع بين وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال العمل الإنساني (Wikipedia contributors, n. d.).

تعكس رحلة المبادئ الإنسانية سعي الإنسانية الدؤوب لتحقيق الرحمة والكرامة والمساواة في مواجهة الشدائد. لقد تطورت هذه المبادئ على مرّ القرون، وتشكّلت بفعل الصراعات العالمية، والكوارث الطبيعية، والمشهد الاجتماعي والسياسي المتغير باستمرار، وتستمر في توجيه عمل المنظمات الإنسانية اليوم.

إن مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال هي مبادئ أساسية للعمل الإنساني؛ فالإنسانية تعني معالجة المعاناة الإنسانية أينما وجدت، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفًا. ويعني الحياد أن المساعدات الإنسانية يجب ألَّا تحابي أيّ طرف في نزاع مسلح أو أي نزاع آخر. ويعني الحياد أن المساعدات الإنسانية يجب أن تقدم على أساس الحاجة فحسب دون تمييز. والاستقلال يعني استقلالية الأهداف الإنسانية عن الأهداف السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو غيرها (DG ECHO, 2023).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبّع التطور التاريخي للمبادئ الإنسانية، واستكشاف الأسس الفلسفية والحيثيات الأخلاقية للعمل الإنساني، ودراسة أثر الاكتشافات العلمية في فهم التعاطف والسلوك الأخلاقي، وتقييم تأثير القانون الدولي والأحداث العالمية في تطوير المبادئ الإنسانية، وفهم التطبيق العملي لهذه المبادئ في الجهود الإنسانية المعاصرة.

مشكلة الدراسة

في عصر يتَّسم بأزمات عالمية متعدّدة الأوجه مثل الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، أصبحت فاعلية المساعدات الإنسانية وأسسها الأخلاقية موضع تساؤل متزايد. وتلقي الدراسة الضوء على المخاوف بشأن ما إذا كانت المساعدات الإنسانية، في بعض الحالات، قد تؤدي عن غير قصد إلى إطالة أمد الأزمات التي تهدف إلى تخفيفها. وإن مبدأ الحياد الإنساني – وهو حجر الزاوية في الأخلاقيات الإنسانية – يخضع للتدقيق بسبب تطبيقه العملي وآثاره الأخلاقية في السيناريوهات المعاصرة. كيف يمكن للجهات الفاعلة الإنسانية أن تظل محايدة، وماذا يعني هذا الحياد للسلوك الأخلاقي لمقدمي المساعدات؟ (Broussard, et. al., 2019).

وتبقى الإجابة عن السؤال الأخلاقي الشامل الذي طرحه أرسطو «ما هو التصرف الصحيح؟» قائمة ومتجدّدة وتظل الإجابات جزئيّةً في سياق التحديات الإنسانية الحديثة. ممَّا يسلط الضوء على فجوة عميقة بين الاستفسارات الأخلاقية الكلاسيكية والمعضلات الأخلاقية العملية التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني اليوم. لم يكن دمج الاكتشافات العلمية حول التعاطف والسلوك الإنساني في المبادئ الإنسانية كافيًا، ممَّا يشير إلى وجود انفصال قد يؤثر في فاعلية التدخلات الإنسانية ومواءمتها الأخلاقية.

تهدف الدراسة إلى التعمّق في القضايا الملحّة المذكورة أعلاه بالتحليل النقدي لتطبيق المبادئ الإنسانية في الأزمات العالمية الحالية، واستكشاف دور القانون الدولي في تشكيل هذه المبادئ، وتقييم حدودها العملية. ستستكشف الدراسة أيضًا الأسس الفلسفية للأعمال الإنسانية لاقتراح إطار متطور للأخلاقيات الإنسانية يستجيب للأزمات الحديثة بفاعلية، ويضمن حياد العاملين في المجال الإنساني، ويجيب عن السؤال الدائم حول السلوك الأخلاقي في حالات الأزمات (Rushing, 2022).

تسعى الدراسة عن طريق هذا التحليل الشامل إلى الإسهام في تطوير نهج أكثر دقّة وأخلاقية وفاعلية للمساعدات الإنسانية، ممَّا يضمن أن التدخلات لا تهدف إلى تخفيف المعاناة المباشرة فحسب، بل إلى تعزيز الاستقرار على المدى الطويل واحترام الكرامة الإنسانية أبدًا (A., 2019).

سبب اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع الدراسة مدفوع بمجموعة من العوامل المقنعة، التي تبرز أهميتها وإلحاحها في ضوء التحديات العالمية المعاصرة. بينما يتصارع العالم مع عدد متزايد من الأزمات الإنسانية المعقدة، بما في ذلك الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والأوبئة، أصبحت فاعلية وأهمية المبادئ الإنسانية القائمة منذ فترة طويلة موضع تساؤل. وتثير هذه الأزمات المتشابكة مع

الأبعاد السياسية والعسكرية أسئلة أخلاقية معقدة حول قدرة المساعدات الإنسانية على إطالة أمد الأزمات، والجوهر الحقيقي للحياد الإنساني، والمسؤوليات الأخلاقية للمشاركين. كما أدَّت التطورات الأخيرة في علم الأعصاب وعلم النفس إلى تعميق الفهم للتعاطف والسلوك الأخلاقي، ممَّا يشير إلى الحاجة إلى دمج الرؤى العلمية مع المبادئ الإنسانية التقليدية لتعزيز أسسها الأخلاقية. وتتطلب القوانين الدولية المتطورة في الوقت ذاته وأدوار المنظمات الإنسانية إجراء أبحاث مستمرة لتقييم تأثيرها في التطبيق العملي لهذه المبادئ. لا تسعى الدراسة إلى معالجة هذه التحديات فحسب، بل تهدف أيضًا إلى تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين السياسات والممارسات، ممَّا يضمن أن المبادئ الإنسانية توجّه الإجراءات توجيهًا فعّالًا في الأزمات في العالم الحقيقي. ومن خلال استكشاف هذه التعقيدات الأخلاقية وآثارها العملية، تساهم الدراسة في كل من الخطاب الأكاديمي وتعزيز العمليات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما يضمن أن تكون جهود المساعدة فعّالة ومبررة أخلاقيًّا.

أهمية الدراسة

الصلة بالتحديات العالمية الحالية: تتناول الدراسة الحاجة الملحة لأطر المساعدات الإنسانية، التي تستجيب لتعقيدات الأزمات العالمية الحديثة. ومع تطور طبيعة الصراعات والكوارث، يجب أن تتطور المبادئ التي توجه الاستجابات الإنسانية. وتسعى هذه الدراسة لجعل الأخلاقيات الإنسانية تواكب التغيّرات، ممَّا يجعلها ذات أهمية في عالم اليوم (OECD, 2023).

النزاهة الأخلاقية وفاعلية المساعدات الإنسانية: تركز هذه الدراسة على المعضلات الأخلاقية الأساسية في الجهود الإنسانية بدراسة إمكانية إطالة أمد المساعدات الإنسانية في الأزمات والطبيعة الحقيقية للحياد في الممارسة العملية. وستساعد النتائج على ضمان أنَّ الأعمال الإنسانية لا تؤدِّي عن غير قصد إلى تفاقم الأوضاع التي تهدف إلى التخفيف منها، وأنَّها تتمسَّك بأعلى المعايير الأخلاقية (Humanitarian Outcomes, 2023).

دمج البحث التجريبي والأخلاقي: تحاول الدراسة دمج التطورات العلمية الحديثة في فهم التعاطف الإنساني والسلوك الأخلاقي مع ممارسة المساعدات الإنسانية. يعدُّ هذا التوليف بتعزيز أسس المبادئ الإنسانية بمواءمتها بأسلوب أوثق مع الرؤى النفسية التجريبية، ممَّا يؤدي إلى ممارسات أكثر استنارة وتعاطفًا وسلامة أخلاقية (Breithaupt, 2015).

الآثار العملية على السياسة والتنفيذ: من المتوقع أن تقدِّم النتائج رؤى وتوصيات قابلة للتنفيذ يمكن تطبيقها مباشرة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الدولية والعاملين في المجال الإنساني على الأرض. ولن يؤدي هذا إلى تحسين فاعلية التدخلات الإنسانية فحسب، بل سيضمن أيضًا تنفيذ التدخلات بطريقة متّسقة أخلاقيًّا (Kalkman 2018).

تطوير الخطاب الأكاديمي: من خلال الفحص النقدي والتشكيك في القواعد والمبادئ الراسخة ضمن الأخلاقيات الإنسانية، تساهم الدراسة في الخطاب الأكاديمي. فهو يوفّر منظورًا جديدًا للنظريات التقليدية للأخلاق وتطبيقها في سيناريوهات العالم الواقعي، وبذلك سدّ فجوة كبيرة في أدبيات الدراسات الإنسانية المعاصرة (Hasian, 2016).

المساهمة العلمية للدراسة

تعد الدراسة بمساهمات علمية عدّة:

تطوير إطار أخلاقي إنساني منقح: تقترح الدراسة تطوير إطار جديد لفهم وتنفيذ المبادئ الإنسانية، التي تعكس الحقائق الحالية للأزمات العالمية، متضمّنًا أحدث النتائج العلمية حول السلوك البشري ("Employing Ethical Decision-making Frameworks," 2023).

بيانات تجريبية حول المعضلات الأخلاقية في العمل الإنساني: من خلال التحليل النوعي ودراسات الحالة، ستوفر الدراسة أدلة تجريبية حول كيفية تطبيق المبادئ الأخلاقية على أرض الواقع، مع تسليط الضوء على النجاحات ومجالات الاهتمام (Broussard et al., 2019).

إرشادات للسياسات والممارسات: سيتوّج البحث بمجموعة من المبادئ التوجيهية المنقحة التي تهدف إلى تعزيز التسليم الأخلاقي للمساعدات الإنسانية. وستستفيد هذه المبادئ التوجيهية من الأخلاقيات النظرية والرؤى العملية، ممَّا يوفر أداة قوية لتحسين الممارسات الإنسانية على مستوى العالم (Lidén, 2020).

تحاول الدراسة تقديم مساهمات علمية وعملية كبيرة، وتعزيز الجوانب النظرية والتشغيلية للأخلاقيات الإنسانية. ولا تسعى إلى تعزيز الفهم لهذه المبادئ فحسب، بل إلى تحسين الفاعلية والمعايير الأخلاقية لتقديم المساعدات الإنسانية عمليًّا.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة أسلوب الجمع بين التحليل التاريخي وتحليل المحتوى ومراجعة الأدبيات.

جمع البيانات

التحليل التاريخي

١. البحث الأرشيفي: فحص الوثائق التاريخية؛ بما في ذلك: الوثائق التأسيسية للصليب الأحمر، واتفاقيات جنيف، والبروتوكولات الإضافية.

٢. المصادر الثانوية: مراجعة الروايات التاريخية وتحليلات الأحداث الرئيسة في تطور المبادئ الإنسانية.

الدراسات السابقة

١. مراجعة شاملة للنصوص الفلسفية، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعاطف والأخلاق.

٢. تحليل المؤلفات العلمية المتعلقة بعلم الأعصاب، وتحديدًا الدراسات المتعلقة بالخلايا العصبية المرآتية.

دراسات الحالة

١. اختيار دراسات الحالة التي تمثل مختلف الأزمات العالمية (الحروب، الكوارث الطبيعية، الأوبئة)، لتوضيح تطبيق وتحديات المبادئ الإنسانية في الممارسة العملية.

٢. تحليل تطورات القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بالعمل الإنساني.

تحليل البيانات

التحليل النوعي

تحليل محتوى وثائق السياسات ودراسات الحالة، لتتبع تطور هذه المبادئ وتأثيرها في الممارسة الإنسانية.

تطور المبادئ الإنسانية وأهميتها

وفي عصرنا الحالي، أصبحت المبادئ الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومع تزايد تعقيد الأزمات

العالمية، أصبحت الحاجة إلى عمل إنساني محايد ومستقل أمراً بالغ الأهمية. وقد أصبح تطبيق هذه المبادئ موضع جدل ونقاش، إذ شهد قطاع المساعدات الإنسانية موجةً من التوسع والتطور خلال العقود القليلة الماضية. لقد سار القطاع خطوات كبيرة نحو إضفاء الطابع المهني، واكتسبت المبادئ قبولًا واسع النطاق، مع التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهميتها القصوى في الأنشطة الإنسانية (Labbé & Daudin, 2016).

تسعى هذه الدراسة إلى سبر أغوار الأخلاقيات الإنسانية من خلال ستة مبادئ أساسية: الإنسانية، والأخلاق، والحياد، والكرامة، والإشراف، والأخلاق الإنسانية. وفي قلب استكشافنا تكمن الفرضية القائلة بأن هذه المبادئ ليست أساسية للعمل الإنساني فحسب، بل إنها ضرورية للتغلب على المعضلات الأخلاقية والتحديات الكامنة في مثل هذه المساعي أيضًا (PHAP, 2021). ومن خلال دراسة التفاعل بين هذه المبادئ، تهدف الباحثة إلى تسليط الضوء على تأثيرها الجماعي في تشكيل مستقبل أكثر إنسانية وإنصافًا واستدامة (Broussard, et. al., 2019). ومن خلال هذا المنظور، سوف تتعمق الباحثة في أهمية الحفاظ على التزام ثابت بالإنسانية والنزاهة الأخلاقية، وأهمية الحياد والاستقلال في السياقات السياسية، وضرورة الحفاظ على الكرامة من خلال الاحترام والمشاركة والتمكين، ودور القيادة في ضمان الاستدامة والمساءلة. وفي نهاية المطاف، سوف تستكشف كيف أن الأخلاق الإنسانية، مع تركيزها على قيمة الفرد ورفاهيته، تلخص هذه المبادئ وترفعها، وتوجه الجهود الإنسانية نحو أنبل تطلعاتها. وتمكن المساعدة الجيدة الفرد أو المجتمع من أن يعيشوا حياة حرة، بدلًا من أن يكونوا مجرد أدوات في تحقيق أهداف الآخرين (Slim, 2002).

تأتي كلمة «الأخلاق» من المصطلح اليوناني (“ethos” *Ethic*, 2024)، الذي يشير إلى الشخصية، مع التركيز على تحليل شخصية السلوك البشري وجوهره. يسعى هذا المجال لفرز الخير من الشر في الحياة الإنسانية والمجتمعية، وينير الطريق لمعرفة الصواب من الخطأ في مختلف الحالات. ويشمل علم الأخلاق مجموعة من المدارس الفكرية التي تلتقي في هدفها الأساسي، وهو استكشاف معنى الحياة وتحديد معايير الحياة الطيبة للأفراد والجماعات على مستوى النظم السياسية والعالم بأسره. يهتم هذا العلم كثيرًا بالقيم والعدالة، مشجعًا على اعتماد السياسات والممارسات والمواقف والسلوكيات التي تعكس الحكمة والعدل والعقلانية، والتميز والشجاعة والمحبة (NIEHS, n. d.).

تنطوي الأخلاقيات الإنسانية على روح عميقة من التعاطف والمسؤولية تجاه معاناة الآخرين في أشد لحظات الحياة صعوبةً، وتمثل قيمة عالمية توجه أفعالنا الإنسانية. تشكل هذه الأخلاق جوهر الإنسانية، وتعبر عن فلسفة تثمن العقلانية، والتعاطف، والعناية بالبشر والكائنات الأخرى. تستند الأخلاقيات الإنسانية إلى فكرة أن الإنسان قادر على منح حياته معنى من خلال السعي للسعادة ومساعدة الآخرين على تحقيق ذلك أيضًا. وتتميز بتركيزها على قيمة البشر ومصالحهم، وتؤمن بأن العقلانية والاستقلالية هما عنصران أساسيان للحياة الإنسانية، معتبرةً أن العقل، والشك، والمنهج العلمي، هي الوسائل الأكثر ملاءمة لفهم الحقيقة وتنظيم المجتمع. يُعَدُّ

الهدف الأسمى للأفعال الأخلاقية هو خير الإنسانية (*Humanism*, n.d.).

يرى الفيلسوف الأسترالي بيتر سينجر Peter Singer، أن التقدم الأخلاقي يمرّ عبر ثلاث مراحل رئيسة من الإيثار، كل منها يوسع دائرة الاهتمام الأخلاقي. تركز الدائرة الأولى على العائلة والمجتمع القريب، إذ نشعر بدافع بيولوجي قوي للدفاع عن أقاربنا. وتشمل الدائرة الثانية الأخلاقيات المتبادلة، التي من خلالها نمدّ نطاق العطف والاهتمام ليشمل أولئك الذين هم خارج الدائرة الأولية لعائلتنا، عن طريق التفاعل أو العلاقات المتبادلة معهم. والدائرة الثالثة ذات النطاق الأكثر تحديدًا، تتطلب منا اللجوء إلى العقلانية لتقييم مصالح الآخرين دون تحيز، ودون النظر إلى العلاقات الشخصية. يجبرنا هذا التوجه نحو منظور عالمي في الأخلاق، على النظر إلى مصالح الجميع على أنها مهمة أخلاقيًّا، بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو الثقافية. وقد أثرت أفكار سنجر كثيرًا في مجالات الأخلاق، خصوصًا فيما يتصل بحقوق الحيوان، والفقر العالمي، وقضايا العولمة (Singer, 2011).

تتنوّع الروايات حول تطور الوعي الأخلاقي بين الثقافات والنظريات الفلسفية. فعلماء مثل بيتر سينجر، من دعاة الأخلاق التطورية، يرون أن الوعي الأخلاقي تَطوَّرَ تطوّرًا تدريجيًّا مع تَطوُّرِ الإنسان، ممَّا أدَّى إلى نموّ الشعور بالرحمة والتعاطف. في حين يستند اللاهوتيون والفلاسفة في عصر التنوير غالبًا إلى فكرة الكمال الأخلاقي الأولي والسقوط الأخلاقي اللاحق الذي ينبغي لنا العمل على تجاوزه. وترى هذه الفكرة أن البشرية كانت في حالة من النقاء الأخلاقي في الماضي، لكنها تراجعت عن هذه الحال بسبب بعض الأحداث، وعلينا الآن السعي لاستعادة ذلك الكمال الأخلاقي. وإنَّ هذه السرديات المختلفة حول أصول الأخلاق، تبرز التنوع الفكري والثراء في هذا المجال الفلسفي (Ahnert, 2015).

يشكل التعاطف، الذي سبر غوره الفيلسوف ديفيد هيوم David Hume، جوهر الأخلاق؛ مبرزًا كيف أن توحدنا الفوري مع معاناة الآخرين يكون عبر المشاعر والخيال المشترك. وقد لقي هذا المفهوم صدًى واسعًا في مختلف المدارس الفلسفية، معزّزًا فكرة المسؤولية تجاه الآخرين، وهو ما يُعدّ أساسًا للمبادرات والأفعال الإنسانية (Agosta, n.d).

تقدم الاكتشافات العلمية الحديثة، مثل علوم الخلايا العصبية المرآتية، دعمًا بيولوجيًّا لمفهوم التعاطف، كاشفةً أن دماغنا يعكس الأفعال والمشاعر التي نشهدها عند الآخرين تلقائيًّا، إذ يؤكد الأسس الفلسفية والأخلاقية للتعاطف والتواصل الوجداني كجزء لا يتجزأ من طبيعتنا الإنسانية (Iacoboni, 2022).

تؤكد الأخلاق الإنسانية القيمَ الأخلاقية الشاملة، التي تحثّ على العناية بالآخرين وتحمل المسؤولية تجاههم، وتشكل هذه القيم أساس مبادئ العمل الإنساني. ويتجلى جوهر الأخلاق الإنسانية في الشمولية، مؤكدةً الحاجة لحماية حياة الإنسان وتقديرها عالميًّا (Agosta, n.d).

بذل المجتمع السياسي الدولي والمؤسسات الإنسانية، منذ منتصف القرن العشرين، جهوداً مكثّفة لتطوير القوانين والمبادئ الإنسانية، ووسع نطاق اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ بإضافة ثلاثة بروتوكولات إضافية في العامَين ١٩٧٧ و٢٠٠٥،

وبإدخال سلسلة من التشريعات الجديدة من الأمم المتحدة تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والألغام الأرضية وغيرها. وعزّزت اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ باتفاقيات إقليمية خاصة وبالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي في ١٩٩٨. ومن ثَمَّ أصبح قانون حقوق الإنسان – بتركيزه على الحق في الحياة والحماية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحماية الخاصة للنساء والأطفال والسكان الأصليين والمعاقين– محوريًّا في تناول النزاعات المسلحة. وتندمج اتفاقية الإبادة الجماعية بوصفها أول قانون للأمم المتحدة مع القانون الدولي الإنساني الآن، وقانون حقوق الإنسان أساسًا لولاية المحكمة الجنائية الدولية التي تحاكم الجرائم الكبرى، مثل العدوان والإبادة الجماعية وجرائم الحرب. وطورت الوكالات الإنسانية أيضًا قيمًا ومبادئ ومعايير لإرشاد عملياتها، إذ اُعتمدت المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في ١٩٦٥، والتي باتت جزءًا لا يتجزأ من الممارسة الإنسانية للعديد من الهيئات الدولية. هذه المبادئ الإنسانية هي: الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلالية، وخدمات التطوع، والوحدة، والعالمية؛ وأصبحت ذات اعتراف بها على نطاق واسع، وصارت جزءًا أساسيًّا من ضمن الجهود الدولية لضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في أوقات النزاع (Red Cross EU Office, 2024).

تتبنى المنظمات غير الحكومية المشاركة في الجهود الإنسانية حاليًّا المبادئ السبعة الرئيسة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي اكتسبت اعترافًا قانونيًّا «مبادئ إنسانية». هذه المبادئ تُعَدُّ بمنزلة الأساس الذي تُبنى عليه المطالبات المتكررة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات، والهيئات الدولية (S/RES/1894, 2009)؛ مؤكدة الحاجة الماسة لتوصيل المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة (UN OCHA,)، بالإضافة إلى ذلك، يشير التطور الجديد في القانون الدولي المتعلق بالاستجابة للكوارث إلى تعزيز الالتزامات المتزايدة بين الدول والمجتمعات نحو الوقاية من الكوارث، والاستعداد لها، والاستجابة الفعالة عند وقوعها.

تطور المبادئ الإنسانية

اضطلعت الأحداث العالمية بدور محوري في تشكيل المبادئ الإنسانية وتحسينها بمرور الوقت. ولم تختبر الحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة قدرة هذه المبادئ على الصمود والمرونة فحسب، بل كانت بمنزلة عوامل محفزة لتطورها، ممّا سلط الضوء على الحاجة إلى استجابة إنسانية للمعاناة والشدائد (LSHTM, 2024).

أثر الأحداث العالمية في تطور المبادئ الإنسانية

الحروب والصراعات

شكّلت وحشية الحرب تاريخيًّا الدافع الأساسي لتطوير المبادئ الإنسانية. لقد تأثرت اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، والتي هي بمنزلة حجر الزاوية في القانون الدولي الإنساني، تأثُّرًا مباشرًا بالفظائع التي ارتكبت في الحربين العالميتين الأولى والثانية. وأظهرت هذه الصراعات الحاجة الملحة إلى لوائح تحمي أولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، بما في ذلك:

المدنيون والعاملون في المجال الطبي، ووضعت الأساس لمبادئ الحياد وعدم التحيز في المساعدات الإنسانية (LSHTM, n. d.).

أدَّت نهاية الحرب الباردة وبداية الصراعات الداخلية والتطهير العرقي في التسعينيات إلى توسيع نطاق المبادئ الإنسانية. فعلى سبيل المثال، دفعت عمليات الإبادة الجماعية في رواندا والبلقان إلى إعادة تقييم مسؤولية المجتمع الدولي عن حماية المدنيين ومنع الفظائع الجماعية، الأمر الذي أدى إلى مناقشات حول الحق في التدخل الإنساني ومبدأ المسؤولية عن الحماية (Brauman, 2019).

الكوارث الطبيعية

أكَّدت الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والأعاصير وأمواج التسونامي، أهمية الاستجابات الإنسانية السريعة والفعالة والمنسقة. وقد أدَّى تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤م، والذي أسفر عن وفاة أكثر من ٢٣٠ ألف شخص في ١٤ دولة، إلى تسليط الضوء على تحديات التعاون الدولي، والحاجة إلى آليات فعَّالة من أجل التأهب للكوارث والاستجابة لها. وأدَّى هذا الحدث أيضًا، من بين أمور أخرى، إلى زيادة التركيز على مبادئ الوحدة والعالمية، وتشجيع الاستجابة العالمية الموحدة للكوارث الطبيعية (DG ECHO, 2023).

كانت الزلازل التي ضربت تركيا وسوريا مطلع عام ٢٠٢٣م، من أكثر الكوارث الطبيعية تدميرًا في التاريخ الحديث، إذ تسببت في دمار واسع النطاق وخسائر في الأرواح. وفيما يأتي بعض الحقائق والأرقام المقنعة والصادمة من أعقاب تلك الزلازل، لتوضيح التأثير العميق والحيثيات الأخلاقية في الجهود الإنسانية.

أسفر زلزال عام ٢٠٢٣ عن مقتل أكثر من ٥٠ ألف شخص في تركيا وسوريا. لقد طغى حجم الكارثة على جهود الاستجابة لحالات الطوارئ، وأبرز الحاجة الماسة إلى المساعدات الإنسانية المنسقة في الوقت المناسب. لقد نزح أكثر من ١,٥ مليون شخص في تركيا وحدها، وفَقَدَ عددٌ لا يُحصى من الأشخاص منازلهم وسبل عيشهم. وقد أكد الحجم الهائل للنزوح الحاجة الملحة إلى الحيثيات الأخلاقية في توفير المأوى والغذاء والأمن، واحترام كرامة المتضررين وحقوقهم. وفي الأسابيع التي تلت الزلازل، ظهرت تقارير عن تحديات في توزيع المساعدات، بما في ذلك: التأخير والتفاوت في الوصول إلى المناطق الأكثر تضررًا. وقد أثارت هذه القضايا تساؤلات أخلاقية حول العدالة والشفافية والمساءلة في توزيع المساعدات (CDP, 2023).

أدَّت الكارثة إلى استجابة إنسانية دولية، إذ قدمت أكثر من ٧٠ دولة المساعدة. ومع ذلك؛ فإن التعامل مع تعقيدات المساعدات الدولية، بما في ذلك: التحديات اللوجستية والحساسيات السياسية، طرح معضلات أخلاقية فيما يتعلق بالسيادة والشراكة وتحديد أولويات المساعدات (Ibid, 2023).

إن التأثير على مواقع التراث الثقافي في المنطقة، وبعضها ذو أهمية تاريخية ومعمارية، أضاف طبقة أخرى من الحيثيات الأخلاقية، المتعلقة بالحفاظ على الثقافة والتاريخ، وسط الحاجة الملحة لإنقاذ الأرواح وإعادة البناء (*How can cultural sites be saved after the Türkiye-Syria earthquakes?* 2023,).

ولا تعكس هذه الحقائق الأثر الكارثي للزلازل فحسب، بل تسلط الضوء على التحديات الأخلاقية المعقدة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في

الاستجابة لمثل هذه الأزمات أيضًا. وتؤكد المأساة أهمية الاستعداد والتنسيق والمبادئ التوجيهية الأخلاقية في جهود الاستجابة للكوارث لضمان تسليم المساعدات بأسلوب فعَّال ومع احترام المجتمعات المتضررة (Azoulay, 2023).

في أعقاب زلزال هايتي عام ٢٠١٠، وهي المأساة التي أودت بحياة أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، شهد عالم العمل الإنساني معضلة أخلاقية عميقة. وفي خضم الفوضى، ومع نزوح أكثر من ١٫٥ مليون شخص، أدَّى الاندفاع حَسَنُ النية لتقديم المساعدات، إلى الكارثة المؤسفة، وهي تهميش الخبرات والموارد المحلية (Sattler, 2022)، وفي هذا السياق؛ فإنَّ القرارات السريعة مثل إعطاء الأولوية للمساعدات الطبية الطارئة على حساب حلول أساسية مثل صرف المياه، أدت إلى أزمات ثانوية، مثل: تفشي وباء الكوليرا، ممَّا أكد الأهمية البالغة للقرارات الأخلاقية في العمل الإنساني (Sattler, 2022). تجبرنا مثل هذه الأحداث على مواجهة التعقيدات الأخلاقية المتأصلة في تقديم المساعدات، وتذكرنا بأن الطريقة التي نقدم بها المساعدة يمكن أن تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تعافي المتضررين وكرامتهم، مؤكدةً أهمية صنع القرار الأخلاقي في قلب المناطق التي تمزقها الصراعات والكوارث (Using lessons from Haiti earthquake to improve humanitarian aid, 2018).

إن أخلاقيات العمل الإنساني ليست مجرد اهتمامات نظرية؛ إنّها اعتبارات حقيقية وعملية لها تأثير مباشر على حياة الملايين. وفي حالات الأزمات، يجري اختبار مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال، في مواجهة الحقائق القاسية على الأرض. إن المعضلة التي تواجهها هايتي تُجسِّد التوازن المعقد بين توفير الإغاثة الفورية، والنظر في العواقب الطويلة الأجل المترتبة على المساعدات، ممَّا يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى أطر أخلاقية لتوجيه الجهود الإنسانية. وبينما نتعمق في أخلاقيات العمل الإنساني، فإننا نواجه السؤال الأساسي: كيف نضمن أنَّ جهودنا للمساعدة لا تلحق الضرر عن غير قصد بأولئك الذين نهدف إلى دعمهم؟

الجوائح والأوبئة

وضعت أزمة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) العالمية، وجائحة كوفيد-١٩ مؤخَّرًا، اختبارًا للمبادئ الإنسانية في سياق حالات الطوارئ الصحية العالمية. وقد أكدت هذه الأزمات الصحية الحاجةَ إلى الإنسانية والحيادية في معالجة الفوارق الصحية، والحصول على الرعاية الطبية واللقاحات. وقد سلطت جائحة كوفيد-١٩، على وجه الخصوص، الضوءَ على الترابط بين العالم، وأهمية التضامن والتعاون العالميين في مواجهة حالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، ممَّا أدى إلى دعوات إلى أنظمة صحية أكثر إنصافًا، والحصول على الرعاية الصحية كحق أساسي من حقوق الإنسان (Jiang , Zhou & Tang , 2020).

التقدم التقني وتغير المناخ

يمثل ظهور العصر الرقمي، والتهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في تغير المناخ، تحديات حديثة أثرت في تكييف المبادئ الإنسانية. لقد أدى التقدم التقني إلى تحويل مشهد المساعدات الإنسانية، من استخدام طائرات بدون طيار لتوصيل الإمدادات، إلى استخدام البيانات الضخمة للحد من أخطار الكوارث (European Parliamentary Research Service, 2019). ومن ناحية أخرى، فإن التأثيرات المتصاعدة لتغير المناخ في الهجرة والأمن الغذائي والكوارث

الطبيعية، تستلزم إعادة التفكير في الاستجابات الإنسانية، لتكون أكثر استدامة ووعيًا بالمناخ (De Geoffroy, V., knox Clarke, P., Bhatt,M., & Grunewald, F. 2021).

الإنسانية وما بعدها: أهداف الجهود الإنسانية

يهدف هذا القسم إلى التعمق في المبدأ الأساسي للإنسانية في الجهود الإنسانية، ومقارنته بمفهوم اللاإنسانية، ودراسة كيفية تأثير التحيزات في تنفيذ الأهداف الإنسانية، ويسلط الضوء على أهمية الالتزام بالمبادئ الإنسانية، للتنقل في المشهد المعقد للأزمات العالمية والمعاناة الإنسانية.

الهدف الإنساني للإنسانية

تؤكد الإنسانية بمفهومها التأسيسي معالجةَ المعاناة الإنسانية أينما وجدت، وهي ضرورية للعمل الإنساني. ويفرض الحياد أنَّ العمل الإنساني يجب أن يعطي الأولوية لحالات الشدة الأكثر إلحاحًا، من غير تمييز على أساس الجنسية، أو العرق، أو النوع، أو عوامل أخرى. ويتطلب الحياد أن يظل العمل الإنساني محايدًا في الصراعات، وألا يحابي أي طرف. ويضمن الاستقلال استقلالية الأهداف الإنسانية عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو غيرها، مع التركيز على الاحتياجات الإنسانية وحسب (Germany, Australia, Belgium, Canada,).

يدعم هذه المبادئ القانون الدولي الإنساني (IHL) وأطر السياسات المختلفة، مثل مدونة قواعد السلوك، وهي جزء لا يتجزأ من تحسين الأمن والوصول والقبول من قبل السكان المحليين والجهات الفاعلة في حالات النزاع. لقد أظهر الالتزام بهذه المبادئ الأساسية فوائد تشغيلية على مر السنين، على الرغم من استمرار التحديات، مثل الوصول، وتحويل المساعدات، والتسييس، ممّا يعوّق العمل الإنساني المبدئي (Norwegian Refugee Council, 2016).

يتضمن تعزيز الالتزام بهذه المبادئ تعزيز قدرة الموظفين، وتفسير المبادئ وتحديد أولوياتها تحديدًا فعَّالًا، والتأكد من أنَّ التدخلات مبنية على الاحتياجات، وتنفذ وفقًا لمهمة المنظمة وأفضل الممارسات. ولا يمكن المبالغة في أهمية الهدف الإنساني للإنسانية. وهو بمنزلة الأساس الأخلاقي للعمل الإنساني، وتوجيه المنظمات والأفراد في مهمتهم لمساعدة المحتاجين. ومن خلال إعطاء الأولوية لرفاهية الإنسان وكرامته قبل كل شيء، تهدف الجهود الإنسانية إلى خلق مجتمع عالمي يقدر التضامن والتفاهم والاحترام المتبادل بين جميع الناس. ويشكل هذا المبدأ أهمية بالغة خصوصًا في أوقات الأزمات، إذ يجب في التركيز المباشر على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة، أن يتجاوز الانقسامات السياسية، والعنصرية، والدينية، والثقافية (PHAP. 2021).

مفهوم اللاإنسانية وانعكاساته

يشير مفهوم اللاإنسانية في سياق الجهود الإنسانية إلى الإجراءات أو السياسات، التي تتجاهل القيمة الجوهرية لحياة الإنسان وكرامته، والتي غالبًا ما تكون مدفوعة بدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (Meiches, 2019). ويمكن أن يؤدي هذا التجاهل للإنسانية، إلى التمييز والإهمال وسوء المعاملة، ممَّا يؤدي إلى زيادة المعاناة وتفاقم الأزمات وانهيار الثقة والوحدة الاجتماعية. تطرح اللاإنسانية معضلات أخلاقية كبيرة وعقبات تشغيلية،

لأولئك الذين يكرسون جهودهم لدعم المبدأ الأساسي للإنسانية في العمل الإنساني (Barbar, 2023). إن الآثار المترتبة على اللاإنسانية تتحدى الجوهر الأساسي للعمل الإنساني، وتسلط الضوء على الحاجة الماسة لمعالجة هذه القضايا، لضمان سلامة الجهود الإنسانية وفاعليتها (Broussard, Rubenstein & Robinson, 2019).

يمكن أن تتجلى اللاإنسانية في الجهود الإنسانية من خلال المساعدات الانتقائية، إذ يجري تقديم المساعدة على أساس عوامل محددة، مثل الجنسية، أو العرق، أو الولاء، بدلًا من الحاجة الحقيقية. ويمكن أن يؤدي هذا النوع من التمييز، إلى إهمال الفئات السكانية الضعيفة، والفشل في حمايتهم من الأذى، سواء أكان من خلال الإجراءات المباشرة، أو عن طريق حجب المساعدات. إن الاعتراف باللاإنسانية ورفضها أمر بالغ الأهمية من أجل دعم الهدف الأساسي للعمل الإنساني، وهو تخفيف المعاناة الإنسانية على نحو محايد وغير مشروط (Slim, 2022).

أثر التحيز في تحديد الأهداف والسلوكيات البشرية

يؤثر التحيز، سواء أكان بوعي أم بغير وعي، في الأهداف والإجراءات الإنسانية كثيرًا، من خلال أثر الأزمات التي تحظى بالاهتمام والموارد، والسكان الذين يُعَدّون الأكثر استحقاقًا للمساعدات، وكيفية توزيع المساعدات. ويمكن أن تنشأ هذه التحيزات من التحيزات المجتمعية، والتمثيلات الإعلامية، وتفضيلات المانحين، والثقافات التنظيمية، من بين مصادر أخرى. ويؤكد وجود التحيز في الجهود الإنسانية أهميةَ التعرف على هذه التأثيرات ومعالجتها، لضمان توزيع أكثر إنصافًا وفاعلية للمساعدات وإستراتيجيات الاستجابة (Paulus, de Vries, Janssen, & Van de Walle, 2023).

إن معالجة التحيز أمر بالغ الأهمية، لضمان حياد وفاعلية الجهود الإنسانية. وهو يتطلب التفاني في التقييم الذاتي المستمر، والمشاركة المجتمعية، ودمج وجهات النظر المتنوعة في عمليات صنع القرار. ومن خلال العمل النشط للتعرف على التحيزات ومكافحتها، يستطيع العاملون في المجال الإنساني مواءمة أعمالهم بوجه أفضل مع مبدأ الإنسانية. ويضمن هذا النهج إيصال المساعدات إلى مَنْ هم في أمسّ الحاجة إليها، بغض النظر عن هويتهم أو سياق معاناتهم (International Organization for Migration, 2024).

المبادئ السياسية: الحياد والاستقلال

يشكّل التفاعل بين الأخلاقيات الإنسانية والسياسة جوهرَ العمل الإنساني، مركّزًا على كيفية الموازنة الفعالة بينهما لتعزيز كرامة الإنسان وتحقيق العدالة. في قلب هذه المناقشة؛ يقف مفهوم الحياد والاستقلال أداةً لبناء الثقة وتأمين الوصول العادل في الظروف السياسية المعقدة. ويؤكد كذلك الدور الحيوي للحكمة العملية، التي تمكن من تحقيق الأهداف النبيلة في سياقات تحديده. ولا يُعَدُّ الحياد قيمة مطلقة، وإنما إستراتيجية موجهة نحو تحقيق الثقة والعدالة بين الأطراف المعنية، مسلطًا الضوء على أهمية هذه المبادئ في تعزيز فاعلية الجهود الإنسانية في مواجهة النزاعات والكوارث (Strachan, 2015).

التوازن العسكري – غياب الأفضلية غير المتكافئة

يؤكد مفهوم الحياد العسكري في المساعدات الإنسانية أهميةَ الحياد وتجنّب الإجراءات التي يمكن أن تفيد أحد أطراف النزاع على نحو غير متناسب. ويدعم هذا المبدأ اتفاقية جنيف الرابعة، التي تسلط الضوء على ضرورة حجب المساعدات إذا أدى ذلك إلى ميزة عسكرية ملموسة لأي طرف معني. ومن ناحية أخرى، يتضمن الدعم الحزبي الانحيازَ إلى أحد الجانبَين في الصراع، وتقديم أشكال مختلفة من الدعم لطرف معين (United Nations Relief and Works Agency, n.d). وفي حين أن الدعم الحزبي يمكن أن يكون مقبولًا أخلاقيًّا، وجديرًا بالثناء من منظور سياسي، فإنه يختلف عن المساعدات الإنسانية المحايدة، التي تركز على الأهداف الإنسانية فقط، من دون الانخراط في السياسات الحزبية (Nicholas Morris, n.d).

ويجدر التمييز بين السياسة الحزبية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية محددة، والسياسة الإنسانية، التي تتماشى مع الأهداف السياسية وحسب، إلى الحد الذي تخدم فيه الأغراض الإنسانية. ويناقش المشاركة التاريخية لحركات التضامن والدول، في دعم الأطراف المختلفة في الصراعات، في جميع أنحاء العالم. وتنطوي عملية تحديات الحفاظ على الحياد العسكري في العمليات الإنسانية، على تعقيدات فنية لمنع المساعدات من تفضيل جانبٍ على آخر عن غير قصد (Bordoloi, 2020).

يجادل الأكاديميون في أنه يمكن أن يكون للمساعدات والجهود الإنسانية آثارٌ إيجابية وسلبية في الأزمات. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن للمساعدات الإنسانية أن تحفز الطلب، وتدعم تجديد الشركات المحلية، وتخلق فرص العمل، وتزيد الإيرادات الضريبية للحكومات (Idris, 2016). ويمكن أن تسهم في تجنب المجاعة في مناطق معينة أيضًا، وتوفر المساعدات الطارئة حول العالم (People in Need of Humanitarian, n.d). وعلى الجانب السلبي، فإنَّ للمساعدات الإنسانية تأثيرات سلبية محتملة، مثل تضخم الأسعار، وانخفاض توافر السلع، وتقويض الشركات المحلية، ممَّا قد يؤدي إلى الإغلاق (Idris, 2016).

إن مدى فاعلية المساعدات الإنسانية في إطالة أمد الأزمات مسألة معقدة. وغالبًا ما وجدت الدراسات الاقتصادية القياسية في أواخر القرن العشرين، أن متوسط فاعلية المساعدات كان في حده الأدنى أو حتى سلبيًّا. ومع ذلك؛ فقد أسفرت الدراسات الحديثة عن نتائج أكثر إيجابية، لكن الصورة ما تزال معقدة وبعيدة عن الوضوح (Wikipedia encyclopaedia, 2024). وتعتمد فاعلية المساعدات الإنسانية في إطالة أمد الأزمات، على عوامل مختلفة، بما في ذلك: طريقة المساعدة المستخدمة، والسياق الذي يجري فيه تقديم المساعدة، وقدرة منظمات الإغاثة على إدارة الموارد إدارةً فاعلة، والتنسيق مع السلطات المحلية (Idris, 2016).

يتناول سليم هوغو مفهوم الحياد العسكري في سياق العمل الإنساني، مؤكدًا أن المنظمات الإنسانية يجب ألَّا تعطي أي ميزة غير عادلة لأي طرف في النزاع من خلال تقديم المساعدات. يُشار إلى هذا المبدأ في المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي توضح أن المساعدات يمكن أن تُوقف إذا أدت إلى تحقيق ميزة عسكرية محددة للعدو. ويفرّق سليم بين السياسات الحزبية، التي تنضم صراحة إلى جانب محدد في الحرب وتقدم دعمًا سياسيًّا وعسكريًّا، والسياسة الإنسانية التي تستهدف الأهداف

الإنسانية فحسب. وينتقد سليم الفكرة المسبقة التي تربط المساعدات الإنسانية بتطويل أمد الصراعات أو تقديم ميزات عسكرية، مشيرًا إلى أن الأدلة التجريبية لا تدعم كفاية هذه الادعاءات. ويؤكد الالتزام الأخلاقي للوكالات الإنسانية بالتحقق من آثار أفعالهم والحفاظ على حيادهم (Slim, 2002).

الموضوعية الأيديولوجية – عدم الانحياز في الآراء

يُعَدُّ الحفاظ على النزعة المحافظة الأيديولوجية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق المصداقية والفاعلية. ويفرض هذا المبدأ على الوكالات الإنسانية الامتناعَ عن الانخراط في مناقشات سياسية، أو عنصرية، أو دينية، أو أيديولوجية، مع التركيز على الجوانب الإنسانية للصراعات وحسب. وفي حين أن هذه النزعة المحافظة لا تتطلب الصمت المطلق، فإنها تشجع التحدث علنًا ضد انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية من دون تحيز سياسي أو أيديولوجي (Ataii, 2023).

إن الالتزام بالنزعة الأيديولوجية المحافظة يفرض تحديات، ولا سيما في صياغة مدونات قواعد السلوك والتفاوض بشأنها. وقد أثارت المناقشات الدائرة حول الحياد والمحافظة الأيديولوجية الجدلَ، إذ يرى البعض أن هذه المبادئ تعوق الجهود المبذولة لمعالجة الفقر والعدالة الاجتماعية على نحو فعال (Khnna, 2022). إن الموازنة بين الحاجة إلى الحياد والرغبة في دعم القيم الأيديولوجية، تخلق تعقيدات في الحفاظ على صورة محايدة للوكالات الإنسانية (Conundrums: Neutrality – InterAction, 2021).

وعلى الرغم من التزام الحياد، فإن هذا لا يمنع الوكالات الإنسانية من تبني مواقف سياسية أو دينية محددة، على النحو الذي تسمح به مدونة قواعد السلوك. وتمكن هذه المرونة الوكالات من مواءمة الأهداف الإنسانية مع التزامات العدالة الاجتماعية، ممَّا يؤدي إلى توترات داخلية عندما تتنقل الوكالات بين أدوار متعددة. إن التفاعل المعقد بين الأخلاقيات الإنسانية والعدالة الاجتماعية، يسلط الضوء على التحديات المعقدة في الحفاظ على الحياد والمصداقية خلال أوقات الصراع (Warner, 1999).

الحياد والكوارث

في سياق الكوارث الطبيعية، تتزايد الحاجة إلى الاعتراف بإعادة النظر في الالتزام الصارم بالحياد الأيديولوجي كمبدأ مطلق في العمل الإنساني. وليست الكوارث الطبيعية محايدة سياسيًّا أو اجتماعيًّا؛ فهي تتشابك مع عوامل أخرى، مثل حقوق الأرض، والفقر، ومعايير البناء، والتوسع الحضري، ممَّا يشير إلى أن السياسة تؤثر تأثيرًا كبيرًا في التعرض للكوارث (Humanitarian Action Conundrums, 2021). ويشير هذا الفهم إلى أن الوكالات الإنسانية قد تجد أنه من المناسب انتقاد السياسات الحكومية والإجراءات السياسية التي تؤدي إلى تفاقم تأثير الكوارث مع الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية. لذلك؛ في سيناريوهات الكوارث الطبيعية، يمكن إعادة تقييم أهمية الحياد كمبدأ أساسي للأخلاقيات الإنسانية، مع الاعتراف بأن التزام الصمت قد لا يكون دائمًا مسؤولًا أخلاقيًّا (Henrique, Santos, 2023).

السيادة بوصفها أحد أشكال الحكم الذاتي للإنسان

يؤكد بيكتيت Jean Pictet الدور الحاسم للاستقلال في العمل الإنساني، ويعرّفه بأنه القدرة على

التصرف بحريـــة والحفاظ على الحكم الذاتي. ويحذر من استغلال السلطـات الرسميـــة للعمل الإنســـاني لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما يتردد صداه في العصر الحديث. يُعَدُّ الاستقلال أمرًا حيويًّا للحفاظ على سلامة الجهود الإنسانية وفاعليتها، ولا سيما في سياقات الصراع والكوارث حيث تسود الضغوط الخارجية (Davey, Borton, & Foley, 2013).

يُعَدُّ الحفاظ على الاستقلالية في العمل الإنساني أمرًا بالغ الأهمية لمنع التأثيرات الخارجية، سواء أكان من الحكومات المحلية أم الدولية، أم الجهات المانحة. وتشدّد مدونة قواعد السلوك على ضرورة مقاومة التأثير غير المبرر، الذي يمكن أن يعرض المهمة الإنسانية للخطر. ومع ذلك؛ تنشأ تحديات عند التعاون مع الشركاء المحليين، ممَّا يسلط الضوء على التوازن الدقيق المطلوب بين الاستقلال والشراكة (Schenkenberg van Mierop, 2016).

ويتطلب العمل الإنساني توازنًا دقيقًا بين الاستقلال والاعتماد المتبادل. وفي حين أن الاستقلال يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة ومحايدة، فإن التعاون مع مختلف الجهات الفاعلة أمر ضروري لتنفيذ البرنامج. ولا يشكل هذا الاعتماد المتبادل نقطة ضعف، بل هو جانب أساسي من جوانب العمل الإنساني، ويتطلب استمرار التفاوض والتعاون لتحقيق أهدافه بفاعلية (Crombe, 2006).

الكرامة الإنسانية: الاحترام والمشاركة والتمكين

تُعنى هذه الجزئية بتقديم تفاصيل أخلاقية للرعاية والاهتمام على أسس الفضائل الإنسانية المتصلة بالأخلاقيات والمواقف والسلوك وتقاسم السلطة في العمل الإنساني نحو تقديم خدمات إنسانية أفضل. وسعت مدونة قواعد السلوك في عام ١٩٩١ للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية، لتشمل ستة مبادئ إضافية للمبادئ الأساسية الأربعة المتعلقة بالإنسانية، وعدم التحيز والحياد والاستقلال (Studies and essays on international humanitarian law and Red Cross principles: in honour of Jean Pictet / Christophe Swina - CICR). تُشدد هذه المبادئ على احترام كرامة الضحايا، وعلى كفاءة المساعدات وفاعليتها، وعلى احترام ثقافة المجتمعات المتضررة، وعلى تحقيق المساءلة والشفافية، مع تجنب الاستغلال وضمان استقلالية العمل الإنساني. يركز هذا الإطار الأخلاقي على احترام الأفراد وحقهم بالمشاركة في العمليات الإنسانية، ويُبرز أهمية الاستثمارات طويلة الأمد لتعزيز القدرة على التكيف والصمود (Slim, 2002). ويُعَدُّ هذا النهج أكثر أخلاقيةً من التدخلات المؤقتة التي تعيد الأشخاص سريعًا إلى دوامة الضعف (The New York Times).

احترام الثقافة والتقاليد والعادات

يُعَدُّ احترام الثقافة والتقاليد جزءًا لا يتجزأ من العمل الإنساني، إذ تُشير المادة (٥) من مدونة قواعد السلوك إلى ضرورة احترام ثقافات وتقاليد المجتمعات، التي تعمل ضمنها المنظمات الإنسانية (Sharma, & Schultz, 2018)، مشددة على الالتزام بتقدير وفهم هذه الثقافات في أثناء تنفيذ برامج الإغاثة. وتتضمن هذه الالتزامات العملية، التحدي في بعض الأحيان، بين الاستجابة العاجلة للكوارث والحفاظ على الاحترام للعادات المحلية، مع التأكيد على ضرورة تعويض أي انتهاكات ثقافية بسرعة واحترام.

تُعَدُّ الحساسية الثقافية حيوية لفاعلية العمل الإنساني وبناء السلام والتماسك الاجتماعي في مناطق النزاع. ومع ذلك؛ يواجه العمل الإنساني تحديات أخلاقية، ولا سيما في حالات النزاع، إذ قد تضطر المنظمات إلى تقديم الاحتياجات الإنسانية على الاحترام الثقافي. وتراوح هذه التحديات بين تقديم الرعاية الصحية وحماية العاملين إلى التعامل مع الفساد والرشوة (Tošovská, 2016).

تواجه المنظمات الإنسانية تحديات في التعامل مع الاختلافات الثقافية التي قد تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية أيضًا، مثل الأخلاق والفساد والسلوك الجنسي (Daccord, 2020). ويُطلب منها في هذه الحال، التصرف بحكمة ومعقولية، مع الالتزام بحماية حقوق جميع الأفراد وكرامتهم. وتتطلب الاختلافات الثقافية نهجًا متوازنًا يحترم التنوع، مع الالتزام بالقيم العالمية وحقوق الإنسان (Sheppard, 2016).

بناءً على ذلك؛ يجب على المنظمات الإنسانية تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات فعّالة لمنع الفساد ومعالجته، مع تقدير الحاجة إلى تبادل المعرفة وأفضل الممارسات. وإنَّ تعزيز الرقابة وبناء القدرات يُعَدّان جزءًا أساسيًّا من مواجهة التحديات الأخلاقية، وضمان الاحترام العميق للثقافات والتقاليد المحلية (McGowan, Baxter, & DuBois, 2020).

بناء القدرات المحلية

تؤكد المادة (٦) من مدونة قواعد السلوك أهمية الاستناد إلى القدرات المحلية في الاستجابة للكوارث، داعيةً إلى الاعتماد على الموارد البشرية والمواد المحلية والتعاون مع المنظمات والشركات المحلية (Code of Conduct for the Movement and NGOs in Disaster Relief, 2024). ويعزز هذا المبدأ الكرامة والاستقلالية للأفراد المتضررين، مشددًا على أهمية دورهم الفاعل في عملية التعافي وإعادة الإعمار. ويهدف إلى تجنب التدخل الأبوي والاستعماري، مؤكدًا أهمية نقل السلطة إلى السكان المحليين(*Capacity*, 2021). وتُعَدُّ القدرات المحلية ذات قيمة عالية، لفاعليتها واستدامتها في جهود الإغاثة والتنمية. ومع ذلك؛ تُعطى استثناءات «حيثما أمكن»، سواء أكان لأسباب نفعية: كالحاجة الملحة إلى السرعة، أم للمخاوف السياسية التي تشمل الحفاظ على الحياد والاستقلال، مع التأكيد على ضرورة دمج القدرات المحلية في البرامج الإغاثية كجزء من الاستعداد للأزمات المستقبلية (*Capacity Building for Disaster Risk Management – Prepare Center*, 2024).

العمل الجماعي

توجّه المادة (٦) من مدونة قواعد السلوك نحو بناء الاستجابة للكوارث على القدرات المحلية، مؤكدة أهمية استخدام الموارد البشرية والمواد المحلية والتعاون مع الشركات والمنظمات المحلية (Ogunyemi, 2019). يدعم هذا النهج الإمكانات والحقوق الذاتية للمتضررين من الكوارث في التحكم بعملية تعافيهم، معترفًا بكرامتهم واستقلالهم، وإنَّ الاعتماد على القدرات المحلية يعزز الاستدامة والفاعلية في جهود الإغاثة والتنمية، ويحاول تجنب النزعة الأبوية والاستعمارية في التدخلات الخارجية. مع ذلك، تسمح المادة ببعض الاستثناءات حين تكون هناك حاجة ماسة إلى التدخل السريع، أو عند عدم توافر القدرات المحلية لإدارة الأزمات بفاعلية (Garrett, 2010). وتتناول

الأخلاقيات الإنسانية التحديات السياسية التي قد تؤثر في حياد العمل الإنساني واستقلاله أيضًا، مشيرة إلى الحاجة للوكالات الدولية أحيانًا للحفاظ على سيطرة أكبر، لضمان الالتزام بالمبادئ الإنسانية.

إنَّ مبدأ القدرات المحلية الوارد في المادة (٦) من مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، يتضمن المبدأ الأخلاقي للعمل الجماعي: «سنعطي أولوية عالية للتنسيق المناسب لاستجاباتنا لحالات الطوارئ» (Christopher, 2002).

إشراك الأشخاص

تشدّد المادة (٧) من مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على أهمية دور المجتمعات المحلية في إدارة المساعدات الإغاثية (United nation, 2023, June 21)، مؤكدة أن الاستجابات للكوارث يجب أن تكون بمشاركة المستفيدين لضمان الفاعلية والاستدامة. يَعُدُّ هذا المبدأ أن المشاركةَ قيمةً أساسيةً تسمح للأفراد بالإسهام في الصالح العام وتعزيز الهويات الجماعية، التي تُعَدُّ – في بعض الأحيان – أهمّ من النزعة الفردية في المجتمعات الغربية. تلك الهوية الجماعية التي تتشكّل من التفاعلات والتفاوض بين أفراد المجتمع، تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تحديد ملامح المجموعة، وتدعم العلاقة بين الأفراد ومجتمعاتهم. من هذا المنطلق؛ يُعَدُّ التبادل والمشاركة عنصرَين من العناصر الحيوية للشعور بالانتماء وتقدم المجتمعات (Johnston, H., Laraiia, E., & Gusfield, J. R)، مواكبة لرؤية أمارتيا سين الذي يرى الحرية عنصرًا جوهريًّا لتطور الإنسانية، مشيرًا إلى أهمية تمكين الأفراد من اغتنام الفرص وتحقيق التقدم المشترك (Amartya, 1999).

الرضى والقبول

تُعَدُّ المشاركة بوصفها مفهومًا مدعومًا بأسس أخلاقية وسياسية، عنصرًا أساسيًّا للتنمية الإنسانية وتعزيز المجتمعات. تبرز المادة (٧) الأهمية العميقة لـ«المشاركة المجتمعية الكاملة» هدفًا طموحًا يستلزم تعاونًا مكثفًا وفعّالًا بين المساعدين والمجتمعات المتضررة، متجنبين البيروقراطية وإقامة هياكل معزولة. يوجه الدليل الإرشادي ALNAP/URD (*Participation Handbook, 2009*) العاملين الميدانيين نحو تحقيق مشاركة ذات معنى من دون الوقوع في فخ التسييس المنفصل عن الواقع السياسي، مع التأكيد على أهمية المشاركة السياسية النشطة والمواطنة الفاعلة كما يقترح جون جافينتا (Jhon Gaventa, 2004).

في السياقات الصعبة، كالنزاعات المسلحة والكوارث، يرسي القانون الدولي وقوانين الكوارث الوطنية والدولية المسؤوليةَ السياسيةَ على الحكومات للتعامل مع معاناة وتعافي المتضررين. وفي ظروف استثنائية، قد يكون إنشاء هياكل موازية، لحماية الأفراد من حكوماتهم الفاسدة أو المتسلطة، أمرًا ضروريًّا (Freire, 1996).

بالإضافة إلى ذلك، يُبرز مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة المستنيرة (FPIC) أهميته في المشاركة النشطة بالقرارات الطبية والتجارية التي تؤثر في الأفراد، موفرًا إطارًا لتعزيز المشاركة في العمل الإنساني عندما لا تكون المشاركة الكاملة ممكنة. يشدد هذا المبدأ على الحرية والإبلاغ الكامل كعناصر أساسية للرضى والقبول، معززًا الشفافية والمشاركة المسؤولة في البرامج الإنسانية (The Oxfam Guide to Free, 2010).

صون الكرامة الإنسانية

تؤكد المادة (العاشرة والأخيرة) من مدونة قواعد

السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث تصويرَ ضحايا الكوارث بكرامة في الأنشطة الإعلامية والدعائية، مطالبةً بتجنب تقديمهم كضحايا يائسين. وبدلًا من ذلك، تسليط الضوء على قدراتهم وآمالهم. وتشدّد على الحاجة إلى استخدام صور وخطابات تحترم تجاربهم، من دون التأثر سلبًا بأولويات الإعلام أو التنافس بين الوكالات (Erica B., 1994). وتوضح هذه المادة أهمية تجنب الإعلانات الاستغلالية التي تصور الأفراد في حالات مزرية لغرض جمع التبرعات، مشيرة إلى الضرر الذي يمكن أن تلحقه هذه الصور بالمجتمعات المتضررة والجمهور. وتدعو إلى مقاربة أكثر صدقًا واحترامًا، تعترف بالإنسانية الكاملة للأفراد، مع التأكيد على الشفافية، والموافقة في استخدام الصور والقصص (Benthall, 1993).

تسميات الأفراد في السرد الإنساني

تحثّ الأخلاق الإنسانية على استخدام مصطلحات تحترم إنسانية الأفراد وتعكس تنوع تجاربهم وحاجاتهم. فيُفَضَّل استخدام مصطلحات مثل «المدنيين»، و«غير المقاتلين»، و«اللاجئين»، و«النازحين»، التي تحمل كرامة وحقوقًا قانونية محددة. وتشدد الأخلاق الإنسانية على أهمية تمكين الأشخاص من استعادة كرامتهم وتحقيق التزام أخلاقي يرتكز على مبدأ الإنسانية، مع التركيز على الاستدامة والمساءلة.

يستخدم مصطلح «المستفيد» عادةً في القطاع الإنساني، لوصف الأشخاص الذين يتلقون مساعدة أو حماية، وهو مشتق من اللاتينية *bene* و *facere*، وتعني «فعل الخير (Case, J., 2023)، لكنه يمكن أن يحمل دلالات تشير إلى علاقة غير متكافئة بين المانح والمتلقي، ممَّا يضع المستفيدين في مرتبة أقل. ويؤدي استخدام هذا المصطلح إلى التقليل من رؤية المتلقين كأفراد فاعلين ومشاركين في صنع مستقبلهم، بل رؤيتهم كمتلقين سلبيين للمساعدة. وهذه النظرة تعوق الاعتراف بالتنوع الفردي والكرامة الإنسانية؛ ولذلك فإنَّ الأخلاق الإنسانية تدعو إلى ضرورة اعتماد لغة تحترم إنسانية الأفراد وتعبر عن حقوقهم وتجاربهم المتنوعة. وتنادي الأخلاق الإنسانية باستخدام مصطلحات مثل «المدنيين»، و«غير المقاتلين»، و«اللاجئين»، و«النازحين»، التي توفر احترامًا أكبر للكرامة الإنسانية، وتؤكد التمكين والمشاركة الفعّالة في عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار (*What is human dignity? n.d*).

مبادئ الإشراف: الاستدامة والمساءلة

تؤكد الأخلاقيات الإنسانية المعاصرة أهمية الاستدامة والمساءلة في الالتزامات الأخلاقية، مع التركيز على الإدارة الجيدة والإدارة الحكيمة للموارد في المستقبل. وتهدف الاستدامة، وهي جانب رئيس من العطاء المسؤول، إلى خلق تأثيرات دائمة من خلال تعزيز قدرات الناس وفرصهم، وليس تلبية الاحتياجات الفورية فقط (Broussard, G., Rubenstein, L.S., Robinson, C. *et al*, 2019.). يتوافق هذا النهج مع المادة (٨) من مدونة قواعد السلوك، التي تسلط الضوء على الضرورة الأخلاقية للمساعدة، للتخفيف من الضعف في المستقبل، مع تلبية الاحتياجات الأساسية، ومع التركيز على إنشاء نتائج إيجابية، لتحسين الحياة ومنع المعاناة في المستقبل (Pagán, Haynes, & Reissner, 2022,).

وتناقش المصادر التبعيات الإيجابية والسلبية للمساعدات، وتميز بين الاعتماد الإيجابي الذي يعني الاعتماد الوظيفي على المساعدات في أوقات الضرورة، والتبعية السلبية التي تصف تأثير المساعدات الذي يقلل من قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم المستقبلية. كما تؤكد المصادر أن الأفراد المتضررين من الكوارث يسعون عادةً إلى الاستقلال ويستخدمون إستراتيجيات مختلفة للبقاء، ممَّا يسلط الضوء على تفضيل «الاعتماد على الذات» على «الاعتماد الكامل على المساعدات» (Slim, Humanitarian Ethics, n.d).

يقع على عاتق الوكالات الإنسانية واجب تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية من دون أن تصبح منظمات بيئية فحسب. وينبغي لهم أن يدركوا أن المسؤوليات البيئية يجب أن تكمل جهودهم الإنسانية، وأن توجه أعمالهم. وهناك تركيز قوي على أهمية دمج حيثيات الاستدامة في استخدام الطاقة واستهلاك الموارد ومعالجة الآثار البيئية والاقتصادية للأنشطة البشرية على المجتمعات المحلية (World Wildlife Fund, 2024).

مبدأ المساءلة

تؤكد المادة (٩) من مدونة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث الالتزام المشترك تجاه فئتين أساسيتين؛ الأفراد والمؤسسات المانحة، فضلًا عن المستفيدين من المساعدة. وتعترف هذه المقالة بالوكالات الإنسانية بصفتها وسيطًا بين الجهات المانحة والمستفيدين، مع التركيز على الأهمية الحيوية للمساءلة والانفتاح في عملياتها. ويؤكد البيان أهمية أن يجري التعامل مع المساعدات من قبل أفراد يتمتعون بمستوى عالٍ من الخبرة المهنية، ويقترح أن أي قصور في الكفاءة أو إعداد التقارير المالية يجب أن يُعزى إلى عوامل تتجاوز التأثير المهني للوكالة. وتؤكد المادة (٩) أهمية المعرفة المهنية، وتطالب الوكالات الإنسانية بضمان مستويات عالية من الجودة والصدق في القيام بمسؤولياتها (ICRC, 2018) .

الأهمية الأخلاقية للأدلة

يُعَدّ مفهوم المساءلة في العمل الإنساني أمرًا أساسيًّا، إذ يطالب الوكالات بتحمل المسؤولية عن أفعالها ونِيَّاتها، والتأكد من قدرتها على تقديم الأدلة على خططها وأفعالها والنتائج المحققة. وهذا يتجاوز مجرد تقديم التقارير إلى المجتمعات المتضررة والجهات المانحة؛ إذ ينطوي على الشفافية في كل من الإجراءات والنتائج. ويشدد على أهمية جمع الأدلة في جميع مراحل العمليات الإنسانية، لضمان المساءلة الفعالة وذات الصلة. ومع ذلك؛ قد يكون تقييم تأثير الجهود الإنسانية أمرًا صعبًا بسبب الطبيعة المعقدة للكوارث والصراعات (The accountability principle of "know and show").

يتطلب تحقيق المساءلة الإنسانية بفاعلية، إعطاء الأولوية لاكتساب المعرفة المثالية المحددة بدلًا من امتلاك المعرفة الشاملة. ويُتيح اكتسابُ المعرفة المستهدفة عن طريق تقديم أدلة عادلة، معالجةَ الاحتياجات المتنوعة والموارد المحدودة بكفاءة، ويتضمن تقييم آثار التدخلات الإنسانية لتعزيز فاعلية البرنامج، وتركيز الجهود، وتقديم تقارير تتَّسم بالشفافية لجميع أصحاب المصلحة. وتدور المساءلة الإنسانية حول تعظيم التأثير من خلال الاستخدام الحكيم للموارد، والتأكيد على الفاعلية والكفاءة وتقديم القيمة مقابل المال (Knox-Clarke & Darcy, 2014).

تواجه المساءلة في العمل الإنساني تحديات عدة، مثل التركيز المفرط على مساءلة الجهات المانحة، والافتقار إلى المساءلة الكافية أمام المستفيدين وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن الضروري تنفيذ آليات المساءلة التي تشرك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك: المستفيدون والجهات المانحة والدول المضيفة والسلطات المحلية والمجتمعات المتضررة. ويضمن هذا النهج الشامل الشفافيةَ والاستجابةَ والفاعلية في العمليات الإنسانية، وتعزيز الثقة، وتمكين المجتمعات من المشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار (IOM, 2019).

أخلاق العمل اليومي والفاعلية

في عالم يزداد تعقيدًا وتحدّيًا، يبرز العمل الإنساني كجسر حيوي يربط بين الحاجة والعطاء، بين اليأس والأمل. لكن هذا الدور الجوهري لا يأتي من غير مسؤوليات كبيرة تقع على عاتق العاملين في المجال الإنساني. تلك المسؤولية تتجسد في الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تنفيذ الأعمال الإنسانية بكفاءة عالية وأخلاقية راسخة (The Centre for Humanitarian Data, 2020).

لا يكفي أن يتمتع المرء بنية حسنة فحسب، لضمان النجاح في المجال الإنساني؛ إذ يتطلب العمل الإنساني الالتزام بالإدارة عالية الجودة والنزاهة الشخصية والمهنية. وذلك لأن العمليات الإنسانية غالبًا ما تُنفذ في حالات الطوارئ، ممَّا قد يجعل تقييمات الأثر صعبةً بسبب عوامل عدة، مثل الموارد المحدودة، والمجتمعات الممزقة، ونقص البيانات الأساسية، وصعوبة جمع المعلومات، والمخاوف الأمنية، وإيجاد حقائق مضادة صحيحة (Puri, J., et. al., 2015). وللتغلب على هذه التحديات، من الضروري تطوير المناهج والمعرفة واختبارها للسياقات والمجتمعات الفريدة التي يجري فيها تقديم المساعدات الإنسانية (Elrha, 2023).

تتطلب العمليات الإنسانية الفعالة التركيزَ على النتائج وتحقيق الأثر المنشود. ويمكن أن تساعد تقييمات الأثر في معالجة المخاوف المتعلقة بالتكاليف والسرعة وتعدد الجهات الفاعلة وغياب البيانات وأخلاقيات الاستجابة للمجتمعات المضطربة، مع ضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا (Puri, et al. 2015). بالإضافة إلى ذلك؛ من الأهمية بمكان أن يكون هناك تمويل يمكن التنبؤ به وموثوق به، يدعم الشراكات التعاونية طويلة الأجل، إذ يمكن لهذه الشراكات العثور على الأفكار واختبارها وتشغيلها، ونقلها من المفهوم المبكر إلى التبني على نطاق واسع (Antares Foundation, 2013).

في عصر يتطلب مزيدًا من المساءلة والكفاءة المهنية، يُعَدُّ تحقيق الجودة في مجال العمليات الإنسانية وإدارة الإغاثة في حالات الكوارث عنصرًا حاسمًا. وتُقاس الجودة بمدى تحقيق النتائج المنشودة من البرامج والمشاريع، وهذا يتطلب التنسيق الفعّال بين المناطق المتضررة ومقارّ الوكالات، وضمان وجود الأشخاص المناسبين بالمهارات المناسبة في الأماكن والأوقات المناسبة (Modgil, S., et. al., 2020).

لنجاح العمليات الإنسانية؛ يجب التركيز على تحقيق أثر ملموس وإدارة عالية الجودة، مع الحفاظ على النزاهة الشخصية والمهنية. ويشمل ذلك إجراء تقييمات دقيقة للأثر من أجل معالجة التحديات بفاعلية، وضمان التمويل المستدام والموثوق به للشراكات التعاونية طويلة الأجل، وتطبيق ممارسات إدارة الجودة في جميع جوانب العمليات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

النتائج والتوصيات

أسفر استكشاف الأخلاقيات الإنسانية في الدراسة عن نتائج مهمة تؤكد الأهمية الحاسمة للالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية في الممارسة العملية. وأظهرت الدراسة عبر التحليل النوعي لدراسات الحالة، بما في ذلك: الاستجابات للكوارث الطبيعية، والصراعات، والأوبئة، أن فاعلية الجهود الإنسانية تتقاطع تقاطعًا كبيرًا مع تطبيق المبادئ الأخلاقية، مثل الحياد، وعدم التحيز، والإنسانية. ولا توجه هذه المبادئ عملية تقديم المساعدات فحسب، بل تضمن أيضًا احترام الأشخاص مستقبلي المساعدات وكرامتهم. وتكشف نتائج الدراسة أن التحديات التي تواجه الحفاظ على الحياد والنزاهة، ولا سيما في السياقات الحساسة سياسيًّا، غالبًا ما تؤدي إلى تعقيد عملية تسليم المساعدات، ممَّا يشير إلى الحاجة إلى أطر أكثر قوة لحماية هذه المبادئ الأخلاقية.

وبناءً على هذه النتائج؛ نوصي بتطوير برامج تدريبية شاملة للعاملين في المجال الإنساني، تركز على اتخاذ القرار الأخلاقي في حالات الأزمات المعقدة. ويجب أن تؤكد مثل هذه البرامج أهمية التعاطف والحساسية الثقافية والتفكير الأخلاقي، في صياغة الاستجابات الإنسانية وتنفيذها. وندعو أيضًا إلى إنشاء هيئات رقابية مستقلة لرصد وتقييم التزام المنظمات بالمبادئ الإنسانية، وضمان المساءلة والشفافية في عملياتها. وضرورة دمج القدرات المحلية واحترام العادات والتقاليد المحلية في الجهود الإنسانية، بصفتها أمرًا حاسمًا لفاعلية مبادرات المساعدة واستدامتها، ممَّا يشير إلى الحاجة المتزايدة إلى نهج تعاونية وتشاركية في العمل الإنساني. وتؤكد الدراسة ضرورةَ تجديد وتعزيز الالتزام بالأخلاقيات الإنسانية، للتغلب على التعقيدات الأخلاقية للأزمات المعاصرة، وتعزيز استجابة عالمية أكثر عدلًا وإنسانيةً وإنصافًا للمعاناة الإنسانية.

الخاتمة

عرضت الدراسة بعض جوانب المشهد المعقد لأخلاقيات العمل الإنساني، حيث تلتقي الضرورات الأخلاقية مع الحقائق القاسية للأزمات العالمية. بدءًا من الجذور التاريخية للمبادئ الإنسانية في الغرائز الإنسانية التي يحركها التعاطف، مرورًا بالتطور الذي شكلته الحروب والكوارث الطبيعية والأوبئة، ووصولًا إلى التحديات المعاصرة لتطبيق هذه المبادئ في سياقات متنوعة ومشحونة سياسيًّا. وتؤكد النتائج على السرد النقدي بحتمية الضرورة الدائمة للتوجيه الأخلاقي في الجهود الإنسانية. يبدو جليًّا أنَّ رحلة الأخلاقيات الإنسانية لا تزال بعيدة عن الاكتمال. وإن التفاعل الديناميكي بين المبادئ الأخلاقية وواقع العمل الإنساني، يتطلب اليقظة والتفكير والتكيف المستمر. وبإعادة تأكيد التزامنا بالقيم الأساسية للإنسانية والأخلاق والكرامة، فإننا نمهد الطريق لمستقبل يعالج فيه العمل الإنساني الاحتياجات الفورية للمتضررين، ويسهم في إيجاد عالَم أكثر عدلًا وإنصافًا ورحمة. وإنَّ التحديات الماضية والحالية للأخلاقيات الإنسانية، تدعو جميعَ أصحاب المصلحة (الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات)، إلى مواصلة المحادثة الحيوية، لضمان الحفاظ على مبادئ العمل الإنساني وتعزيزه في مواجهة مستقبل الأزمات.

المصادر والمراجع

A. (2019, August 22). Effective Aid: Ensuring Accountability in Humanitarian Assistance. Retrieved from https://hir.harvard.edu/effective-aid/

Agosta, L. (n.d). Empathy and Sympathy in Ethics. Retrieved February 8, 2024 from https://iep.utm.edu/empathy-sympathy-in-ethics/

Ahnert, T. (2015). Religion, morality, and enlightenment. *In The moral culture of the Scottish Enlightenment: 1690-1805*. Yale Scholarship Online. https://doi.org/10.12987/yale/9780300153804.003.0001

Amartya, S. (1999). Development as Freedom. Oxford University Press, Oxford, pp74-6.

Antares Foundation. (2013, Octorber 31). Managing stress in humanitarian workers - Guidelines for Good Practice [EN/AR]. Retrieved 27 February, 2024, from https://reliefweb.int/report/world/managing-stress-humanitarian-workers-guidelines-good-practice-enar

Ataii, T. (2023, May 24). Why Ukraine is moving the needle on old debates about humanitarian neutrality. Retrieved from https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2023/05/16/ukraine-debates-humanitarian-neutrality-debates

Azoulay,A. (2023, February 7). Earthquake in Syria and Türkiye: UNESCO offers support. (n.d.). UNESCO World Heritage Centre. Retrieved 13/02/2024 from https://whc.unesco.org/en/news/2521

Barbar, A. E. (2023). Challenges for ethical humanitarian health responses in contemporary conflict settings. *Dædalus, the Journal of the American Academy of Arts & Sciences, Spring 2023*. https://doi.org/10.1162/DAED_a_01992

Bordoloi, A. (2020, August 18). How Important is Neutrality in Providing Humanitarian Assistance? Retrieved from https://www.e-ir.info/2020/08/18/how-important-is-neutrality-in-providing-humanitarian-assistance/

Brauman, R. (2019). Oases of Humanity and the Realities of War. *The Journal of Humanitarian Affairs*, 1(2), 43-50. http://dx.doi.org/10.7227/JHA.017

Breithaupt, F. (2015). Why empathy is not the best basis for humanitarianism. Global Cooperation Research Papers, No. 9. University of Duisburg-Essen, Käte Hamburger Kolleg / Centre for Global Cooperation Research (KHK/GCR21). https://doi.org/10.14282/2198-0411-GCRP-9

Broussard, G., Rubenstein, L.S., Robinson, C., Maziak, W., Gilbert, S. Decamp, M. (2019). Challenges to ethical obligations and humanitarian principles in conflict settings: a systematic review. *Int J Humanitarian Action* 4(15). doi.org/10.1186/s41018-019-0063-x

Case, J. (2023, May 24). Push for Terminology: Beneficiaries — Arabizi Translations. Arabizi Translations. https://www.arabizitranslations.com/blog/push-for-terminology-beneficiaries

Center for Disaster Philanthropy, (2023, March). 2023 Turkey-Syria Earthquake. retrieved from https://disasterphilanthropy.org/disasters/2023-turkey-syria-earthquake/ on 10/03/2024.

Christopher K. (2002). The Collective Work of Citizenship. *Legal Theory*, 8(2), pp471-94. https://doi.org/10.1017/S1352325202084033h

Code of Conduct for the Movement and NGOs in Disaster Relief. (2024). What is he code of conduct? Retrieved on 15/02/2024. https://www.ifrc.org/our-promise/do-good/code-conduct-movement-ngos

Crombe, X. (2006, December 5). Independence and security. Retrieved 2nd February, 2024 from https://msf-crash.org/en/publications/humanitarian-actors-and-practices/independance-and-security

Daccord, Y. (2018, May, 2020). International Committee of the Red Cross: *Code of conduct for employees of the International Committee of the Red Cross*. Retrieved 04 January, 2024 from https://www.icrc.org

Davey, E., Borton, J., & Foley, M. (2013). *A history of the humanitarian system: Western origins and foundations*. (HPG Working Paper). Overseas Development Institute. Retrieved on 10/02/2024.

De Geoffroy, V., knox Clarke, P., Bhatt,M., & Grunewald, F. (2021). Adapting humanitarian action to the effects of climate change: An ALNAP Lessons Paper - World. Retrieved from https://reliefweb.int/report/world/adapting-humanitarian-action-effects-climate-change-alnap-lessons-paper on 10/03/2023

Doctors Without Borders. (n.d.). Relief. The Practical Guide to Humanitarian Law. Retrieved March 20, 2024, from https://guide-humanitarian-law.org/content/article/3/relief/

Elrha. (2023, June 12). Achieving global impact. Retrieved from https://www.elrha.org/shaping-the-future/achieving-global-impact/ on 10/03/ 2024

Erica B. (1994). Innocents Abroad: Western Fantasies of Childhood and the Iconography of Emergencies. *Disasters*. 18(3) pp238–53.

Ethic. (2024, March 27). https://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/ethic

EU institutions, as defined by the OECD DAC, include the European Commission (and all sub-entities such as DG ECHO and DG INTPA), the European External Action Service, and the European Investment Bank. For more details, see the OECD (n.d.). [Chapter title]. Retrieved from https://www.oecd-ilibrary.org/sites/c0ad1f0d-en/index.html?itemId=/content/component/5e331623-en&csp=b14d4f60505d057b456dd1730d8fcea3&itemIGO=oecd&itemContentType=chapter

Garrett G. (2010). Compromised Humanitarianism in Keith Horton and Chris Roche, Ethical Questions and International NGOs. *Springer*, pp157–71.

Germany, Australia, Belgium, Canada, the European Commission, Denmark, et al. (2003). Principles and good practice of humanitarian donorship.

Global disaster preparedness Center, (2017). Capacity Building for Disaster Risk Management - Prepare-Center. Retrieved on (February 23, 2024,). https://preparecenter.org/topic/capacity-building-disaster-risk-management/

Hasian, M. (2016, December 22). Critical Perspectives on Humanitarian Discourses. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228613.013.151

Henrique, J. Santos, G.(2023, November 14). Demystifying the "semantic issue" of natural disasters: The naturalization of tragedy. Retrieved November 14 from https://www.preventionweb.net/news/demystifying-semantic-issue-natural-disasters-naturalization-tragedy
http://www.odi.org/publications/7535-global-history-humanitarian-action

Humanism. (n.d.). Humanists UK. https://humanists.uk/humanism/

Humanitarian Outcomes. (2023). Navigating ethical dilemmas for humanitarian action in Afghanistan. UK Humanitarian Innovation Hub. https://www.humanitarianoutcomes.org.

Iacoboni, M. (2022). Mirror neurons, empathy, and the otherlocked. In *Oxford Research Encyclopedia of Neuroscience*. Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190236557.013.605

Idris, I. (2016). Economic impacts of humanitarian aid. GSDRC, University of Birmingham.

Interaction, (2021, August 26. Humanitarian Action Conundrums: Neutrality - InterAction.. Retrieved 14 March, 2024 from https://www.interaction.org/blog/humanitarian-action-conundrums-neutrality/

International Organization for Migration (2019). *Accountability to affected populations (AAP)*. International Organization for Migration. Retrieved on 12/02/2024
https://weblog.iom.int/combatting-racial-discrimination-emerging-humanitarian-technologies

International Organization for Migration. (2024, March 19).Combatting Racial Discrimination in Emerging Humanitarian Technologies. Retrieved on 12/02/2024
https://weblog.iom.int/combatting-racial-discrimination-emerging-humanitarian-technologies

Jhon Gaventa. (2004). Towards Participatory Governance: assessing the transformative possibilities. in Samuel Hickey and Giles Mohan, From Tyranny to Transformation possibilities", Exploring New Approaches to Participation in Development, Zed Books, London, 2004.

Jiang H., Zhou Y., Tang W. (2020). Maintaining HIV care during the COVID-19 pandemic. *Lancet* 7(5), pp 308–309.

Jonathan, B. Tauris, I. (1993). Disasters, Relief and the Media. London, pp, xiii, 267 p., 8

Kalkman, J. P. (2018). Practices and consequences of using humanitarian technologies in volatile aid settings. *International Journal of Humanitarian Action*, 3(1). https://doi.org/10.1186/s41018-018-0029-4

Khanna, N. (2022). Decoding Neutrality in Humanitarianism —Retrieved April 4, 2024, from https://www.peaceinsight.org/en/articles/decoding-neutrality-in-humanitarianism/?location=&theme=culture-media-advocacy

Labbé, J., & Daudin, P. (2016). Applying the humanitarian principles: Reflecting on the experience of the International Committee of the Red Cross. *International Review of the Red Cross, 97*(897/898), 183–210. https://doi.org/10.1017/S1816383115000715

London School of Hygiene & Tropical Medicine. (2024, January 14). The Evolution of Humanitarianism Throughout Historical Conflict. Retrieved 14 February, 2024 from
https://www.lshtm.ac.uk/research/centres/centre-history-public-health/news/2017-2

Mair, S., Jones, A., Ward, J., Christie, I., Druckman, A., Lyon, F. (2018). A Critical Review of the Role of Indicators in Implementing the Sustainable Development Goals. In: Leal Filho, W. (eds) Handbook of Sustainability Science and Research. World Sustainability Series. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-63007-6_3

McGowan CR, Baxter L, DuBois M, Sheather J, Khondaker R, Cummings R, Watkins K. Preparing humanitarians to address ethical problems. *Confl Health*. 2020 Nov 4;14(1):72. doi: 10.1186/s13031-020-00319-4. PMID: 33292441; PMCID: PMC7610160.

Meiches, B. (2019). Non-human humanitarians. *Review of International Studies*, 45(1), 1–19. doi:10.1017/S0260210518000281

Modgil, S., Singh, R., & Foropon, C. (2020, June 29). Quality management in humanitarian operations and disaster relief management: a review and future research directions. https://doi.org/10.1007/s10479-020-03695-5

National Institute of Environmental Health Sciences, n.d. What Is Ethics in Research and Why Is It Important? https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis

Nicholas Morris. (1998 February 13). Humanitarian Aid and Neutrality. Retrieved 14 February, 2024 from https://www1.essex.ac.uk/rightsinacutecrisis/report/morris.htm

Nijhoff, M. (1984). Etudes et essais sur le droit international humanitaire et sur les principes de la Croix-Rouge: en l'honneur de Jean Pictet = Studies and essays on international humanitarian law and Red Cross principles : in honour of Jean Pictet / Christophe Swina - CICR. (n.d.). retrieved from https://library.icrc.org/library/search/notice?noticeNr=7001

Norwegian Refugee Council. (2016, July 16). Humanitarian principles in practice. Retrieved February 2024 from https://www.nrc.no/globalassets/pdf/position-papers/humanitarian-principles-in-practice/2016-humanitarian-principles-in-practice.pdf

Ogunyemi, K. (2019). Team Ethics. In: Poff, D., Michalos, A. (eds) Encyclopedia of Business and Professional Ethics. Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-23514-1_329-1

Pagán, V. E., Haynes, K., & Reissner, S. (2022, November 14). Accountable Selves and Responsibility Within a Global Forum. https://doi.org/10.1007/s10551-022-05286-9

Participation Handbook for humanitarian field workers. (2009). Retrieved March 18, 2024) from https://www.urd.org/en/publication/participation-handbook-for-humanitarian-field-workers/

Paul K. & James D. (2014). Insufficient Evidence? The Quality and use of Evidence in Humanitarian Action, ACNAP, London,

Paulus, D., de Vries, G., Janssen, M., & Van de Walle, B. (2023). Reinforcing data bias in crisis information management: The case of the Yemen humanitarian response. *International Journal of Information Management*, 72, 102663. https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2023.102663

People In Aid. (2003). Code of good practice in the management and support of aid personnel. Limited company, London.

PHAP. (2021). Principles and ethics. Retrieved 14 February 2024 from https://phap.org/PHAP/PHAP/Themes/Principles.aspx

Puri, J., Aladysheva, A., Iversen, V., Ghorpade, Y., & Brück, T. (2015). What methods may be used in impact evaluations of humanitarian assistance? Retrieved from https://doi.org/10.23846/WP0022 on 14 February, 2024.

Red Cross EU Office. (2024). Our Fundamental Principles. Red Cross EU Office. Retrieved 14/ February, 2024 from https://redcross.eu/about/seven-fundamental-principles

Rushing, E. (2022, June 16). Back to basics: humanitarian principles in contemporary armed conflict. Retrieved from https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2022/06/16/back-to-basics-humanitarian-principles/

Sattler, M. (2022, November 8). There's a wide gap between aid's promise and reality, Haitians say. Retrieved from https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2022/04/04/haiti-wide-gap-between-aid-promise-and-reality on 14 February, 2024.

Schenkenberg van Mierop, E. (2016). Coming clean on neutrality and independence: The need to assess the application of humanitarian principles. International Review of the Red Cross, 97(897/898), 295–318. https://doi.org/10.1017/S181638311500065X

Sharma,B. & Schultz,K. (2018, February 3). How Tall Is Mount Everest? For Nepal, It's a Touchy Question. The New York Times. Retrieved 14 March 2024 from https://www.nytimes.com/2018/02/03/world/asia/mount-everest-how-tall-nepal.html

Sheppard, L. (n.d.). 11.4 The role of ethics and national culture. Fundamentals of Leadership. Retrieved March 31, 2024, from https://opentext.wsu.edu/organizational-behavior/chapter/2-4-the-role-of-ethics-and-national-culture/

Singer, P. (2011). The expanding circle: *Ethics, evolution, and moral progress*. Princeton University Press. https://doi.org/10.1515/9781400838431

Slim, H. (2002). Humanitarian Ethics: A Guide to the Morality of Aid in War and Disaster (p. 65). Oxford University Press. Kindle Edition.

Slim, H. (2022, October 31). You don't have to be neutral to be a good humanitarian. Retrieved from https://www.thenewhumanitarian.org/opinion/2020/08/27/humanitarian-principles-neutrality

Swatek-Evenstein, M. (2020). A History of 'Humanitarian Intervention' in Nineteenth-Century International Law. In *A History of Humanitarian Intervention* (pp. 42-164). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781107449459.003

The accountability principle of "know and show" comes from the UN Guiding Principles on Business and Human Rights. For a full discussion of NGO accountability, see Lisa Jordan and Peter van Tuijl, eds, NGO Accountability: Politics, Principles and Innovation, Earthscan, London, 2006.

The Centre for Humanitarian Data. (2020, February, 3). *Guidance note series: Data responsibility in humanitarian action - Humanitarian data ethics*.
Retrieved 14 February 2024 from https://centre.humdata.org

The Oxfam Guide to Free Prior and Informed Consent", Oxfam, 2010, is a good introduction to the approach at https:// www.culturalsurvivial.org/sites/defult/files/guidetofreeprioinformedconsent_O.pdf.

Tošovská, L. (2016). Cultural sensitivity in humanitarian assistance in post-conflict areas (Unpublished master's thesis). Ruhr University Bochum, Bochum, Germany.

UN OCHA, (2011). Reference Guide: Normative Development on the Coordination of Huminitrarian Assitance in the General Assembly and the Economics and Social Council since the Adoption of General Assembly Resoulation 46|182", 2nd edn, OCHA, New York, November 2011.

UN Security Council Resolution 1894 of 2009. Retrieved 10 February 2024 from
https://digitallibrary.un.org/record/671118?v=pdf

United nation. (2023, June 21). People in Need of Humanitarian Assistance at Record Levels, Secretary-General Tells Economic and Social Council, Urging More Aid Funding, Efforts to Resolve. Retrieved 14 February 2024 from https://press.un.org/en/2023/sgsm21852.doc.htm

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (n.d.). Neutrality. Retrieved [date you accessed the site], from https://www.unrwa.org/neutrality

Warner, D. (1999). The politics of the political/humanitarian divide. *International Review of the Red Cross*, 81(833), 109-118

What is human dignity? (n.d.). Vivre Dans La Dignité.
https://vivredignite.org/en/information/what-is-human-dignity/

Wikipedia contributors. (n.d.). Humanitarian principles. In *Wikipedia, The Free Encyclopedia*. Retrieved [insert date you accessed the article], from https://en.wikipedia.org/wiki/Humanitarian_principles

Wikipedia encyclopaedia (2024, March 23). Aid effectiveness.
Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Aid_effectiveness on 20/03/2024

World Wildlife Fund, (2024). Humanitarianism and environmentalism, reflections on what's next in a changing world. Retrieved from https://www.worldwildlife.org/stories/humanitarianism-and-environmentalism-what-s-next-in-a-changing-world 18/03/2023

٢

حماية الأطفال في ضوء القانون الدولي الإنساني

الجهود السعودية الإنسانية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م أنموذجًا

د. م. سعد بن ناصر آل عزام - المملكة العربية السعودية
باحث متفرغ في القانون الخاص، وإدارة الأعمال،
والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان وتحليل جهود المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الطفل وفق القانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال توضيح الجهود الإنسانية والإغاثية التي قدّمتها المملكة العربية السعودية خلال الحرب على غزة، التي اندلعت في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣م. ويستعرض الباحث التزام المملكة بمبادئ حقوق الإنسان الطفل، وكيف أن هذا الالتزام يتجلّى في الدعم الإنساني والإغاثي الذي قدّمته للأطفال الفلسطينيين المتضررين من جرَّاء الحرب، ومدى توافق جهود المملكة مع القوانين والمبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، وأن هذه الجهود تلبي احتياجات الأطفال الفلسطينيين وتساهم في تحقيق حمايتهم ورفاهيتهم خلال الأزمات الإنسانية التي يعانونها من جراء الحرب، وسعى الباحث إلى استكشاف الآليات التي أثّرت من خلالها المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الطفل خلال هذه الحرب، واستخلاص رؤى من الأدبيات حول تلك الحقوق في ضوء القانون الدولي الإنساني، موضحًا التغييرات في طبيعة حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية المقدمة خلال الحرب، وتوصل الباحث إلى نتائج عدّة، منها: أن القانون الدولي الإنساني يحتاج إلى إنفاذ ووصول أكبر ممّا هو عليه الآن، وأن المملكة العربية السعودية ممثلةً بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية قد لعبت دورًا مهمًّا وحيويًّا في تقديم الحلول الإنسانية والإغاثية لحماية حقوق الأطفال خلال الحرب الإسرائيلية على غزة في سنة ٢٠٢٣م.

الكلمات المفتاحية: مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، حقوق الطفل، القانون الدولي الإنساني، الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م.

حماية الأطفال في ضوء القانون الدولي الإنساني

الجهود السعودية الإنسانية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م أنموذجًا

د. م. سعد بن ناصر آل عزام المملكة العربية السعودية

المقدمة

تعدّ قضية حماية الطفل خلال الحروب والنزاعات أمرًا يستحق الدراسة والاهتمام لما يواجهه الأطفال، الذين يعيشون أوضاعًا صعبة ومعقّدة في أثناء تلك النزاعات، من تحديات خطيرة. وفي هذا السياق يبرز دور المملكة العربية السعودية كمؤثر رئيس في تقديم الدعم الإنساني والإغاثي للأطفال الفلسطينيين المتأثرين من جرّاء الحروب والأزمات، وتتّسم المملكة العربية السعودية بالتزامها الثابت بالقضايا الإنسانية والإغاثية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتبرز جهودها المستمرة في دعم الشعب الفلسطيني، خصوصًا الأطفال الذين يعانون الآثار الوخيمة للحروب والنزاعات، وذلك بتقديم المساعدات الطبية والغذائية، وبناء المدارس والمستشفيات، وتقديم الدعم النفسي والتعليمي، حيث تسعى المملكة العربية السعودية إلى تخفيف معاناة الأطفال المتضررين وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تساعدهم على النمو والتطور.

يتطلب مستقبل الأطفال وأسرهم منطقةً آمنة للعيش فيها بأمان والبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، يعاني الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة معاناةً مباشرة وأخرى غير مباشرة، ممّا يؤثر ليس في صحتهم الجسدية فقط، وإنما في صحتهم النفسية أيضًا. كما تعدّ اضطرابات النمو، والأمراض المعدية، وسوء التغذية، وفقدان الأسرة من العواقب التي يدفع ثمنها الأطفال في أثناء الحروب والنزاعات (Kadivar, M. ,2024). إن الأطفال الفلسطينيين في الخطوط الأمامية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهذا ما جعلهم عرضةً لإطلاق النار والتفجيرات والتجنيد والاعتقال وغير ذلك من التدابير الأمنية الصارمة. كما شهد الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة دورات من العنف والاستغلال وإطلاق النار المتعمَّد ونوبات العقاب الجماعي، وأمّا في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فقد تعرض الأطفال والشباب الفلسطينيون المشاركون في أعمال مثل المظاهرات أو رشق الحجارة أو محاولات التصدي للتشويه الجسدي والاحتجاز والقتل (Spitka, T., 2023).

حصل اللاجئون على المساعدات والخدمات من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (UNRWA) في السنين الماضية، غير أن التخفيضات الكبيرة في تمويل الأونروا من جانب حكومة الولايات المتحدة الأميركية، ولا سيما في عهد رئاسة دونالد ترامب، وكذلك من جانب بعض الحكومات الغربية، عرَّضت حياة الأطفال للخطر. وفي هذه الأثناء اعتمد سكان غزة في المقام الأول على المساعدة المقدمة من السلطات الفلسطينية الحاكمة، التي أثبتت لأسباب سياسية واقتصادية معقّدة، أنها غير قادرة على تلبية الاحتياجات، وقد حُظرت الحكومة التي تقودها حماس، كونها مصنّفة على أنها منظمة إرهابية من جانب العديد من الجهات المانحة الرئيسة، ولذا حرمت من التمويل (Procter, C.,et,al.,, 2024).

إن الأزمات والأخطار والصراعات والقضايا التي تواجه إنسان اليوم أينما كان، لن تجد لها حلًا حقيقيًا إلا من خلال الشرعية الدولية والقانون الدولي والتعاون متعدّد الأطراف في سبيل تنفيذ مقتضيات العدالة الدولية (آل سعود، ٢٠٢٩م، ص ٣)، وتمثل الفئات المحمية للقانون الدولي الإنساني العناصر المدنية كافة (المدنيين والأعيان المدنية)، المحيطة بميدان القتال أو التي تجسد نفسها فيه، والتي لا تنتمي للقوات المسلحة أو المجموعات والوحدات النظامية، وأطراف النزاع المسلح، أو التي لا تساهم مباشرة في العمل الحربي.

وتبرز أهمية الحماية الدولية من كونها تقدم مجموعة من الضمانات أو الحصانات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان في أثناء النزاعات المسلحة، التي تمتدّ آثارها إلى الأشخاص الأبرياء، ولا سيما الأطفال منهم (شراد، ٢٠٢٢م، ص٤٥٥). ثمة دوافع عدّة فرضتها طبيعة النزاعات المسلحة بين الأمم في علاقاتها، وبين بعض الدول والجماعات المسلحة المعادية لأنظمة الدول في إفريقيا وآسيا، جعلت المجتمع الدولي يجنح إلى تطوير آليات جديدة لحماية حقوق الطفل، وإدراك خطورة هذه الحروب، والوعي بجسامة الأضرار التي تلحقها بالطفولة، واقتنع المجتمع الدولي الآن، أكثر من أي وقت مضى، بضرورة توفير حماية أكثر فاعلية لحقوق الأطفال (إنفاد، ٢٠٠٤م، ٦٣).

يعكس دور المملكة العربية السعودية في حماية الأطفال الفلسطينيين وتقديم الدعم الإنساني لهم التزامها الثابت بالقيم الإنسانية والإسلامية والدولية التي تحثّ على رعاية الضعفاء وتقديم المساعدة للمحتاجين، وتعدّ المملكة العربية السعودية من بين الدول الرائدة في تقديم المساعدات الإنسانية للشعوب المحتاجة حول العالم، بما في ذلك الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون أوضاعًا صعبة نتيجة الصراعات والنزاعات الدائرة في المنطقة، وتظهر مبادرات المملكة العربية السعودية في دعم الأطفال الفلسطينيين من خلال تقديم المساعدات الغذائية والطبية، وبناء المدارس والمستشفيات، وتوفير المأوى والدعم النفسي للأطفال وعائلاتهم، كما تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز فرص التعليم والتنمية للأطفال الفلسطينيين، من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية تساهم في تطوير مهاراتهم وزيادة فرص نجاحهم في المستقبل.

كما تعمل المملكة العربية السعودية بصفة وثيقة مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأوبك، ومجموعة العشرين بهدف تعزيز الجهود الإنسانية وتحقيق التنمية المستديمة في الشرق الأوسط والعالم. ومن هنا تُظهِر مساهمة المملكة العربية السعودية لحماية الأطفال الفلسطينيين في أثناء الحروب والنزاعات التزامًا قويًّا بالقيم الإنسانية والمبادئ الإسلامية والقانون الدولي، ليعكس دورها الكبير في تقديم المساعدة للمحتاجين في جميع أنحاء العالم.

مشكلة الدراسة

يمكن أن يكون للحروب آثار نفسية وعاطفية سلبية عميقة وضارّة بالأطفال، فقد يتعرضون للصدمة والقلق والاكتئاب، ويتعرض عدد كبير من الأطفال الفلسطينيين للإصابة بهذه الحالات، ويواجهون خطر سوء التغذية، وتعطيل التعليم، وتتطلب معالجة هذه القضايا تضافر الجهود من الجهات المحلية والدولية لتقديم الدعم اللازم، بما في ذلك الاستشارة النفسية، والموارد التعليمية، والرعاية الصحية، والبيئات المستقرة. إن ضمان رفاهية ونماء الأطفال في مناطق النزاع مثل غزة أمر بالغ الأهمية (Buheji, M., & Buheji, B., 2024)، لقد أصبحت أطر حقوق الطفل وحمايته في المناطق المتضررة من النزاع، مثل القدس الشرقية، متأثرة بالخطاب الأمني بشدّة، حيث إن أجهزة إنفاذ القانون وأنظمة العدالة في دولة الاحتلال تنظر إلى الأطفال على أنهم تهديد أمني (Kovner, B. ,2020). يشكّل النقص الشديد في المياه والغذاء، وزيادة الاكتظاظ، وسوء الصرف الصحي خطرًا جسيمًا ربما يؤدي إلى الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه، وتفشي الأوبئة، مثل: الكوليرا، والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، ولن يتمكن في حينه المصابون بالأمراض المعدية وغير المعدية أو المصابون بالأمراض المزمنة الذين يحتاجون إلى علاج مستمر من الحصول على الرعاية الصحية. وعلى الرغم من اتفاقيات الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستديمة، إلّا أن مصير أكثر من ٦٠٠ ألف طفل وبالغ ما يزال محفوفًا بالمخاطر، حيث يؤثر العنف في أبعاد متعدّدة من عدم الاستقرار، بما في ذلك العمل وسبل العيش، وعدم توفر السكن الكافي وسوء الصرف الصحي، والتعرض للعنف والاستغلال في أثنـاء النزوح (Abudayya, A.,et,al. ,2023).

وقد استُخدم مصطلح «القانون الدولي الإنساني» بالبداية في ستينيات القرن العشرين بعد مدة طويلة من إبرام اتفاقيات جنيف الأربع (Chauhan, A. ,2023)، ويتشكّل القانون الدولي الإنساني، بمعناه الواسع، من جميع الأحكام القانونية الدولية، سواء المكتوبة أو العرفية، التي تكفل احترام الفرد ورفاهيته (Pictet, J. ,1966)، وفي جوهر الأمر، فإن صكّ حماية الأطفال المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني يحظى بتقدير كبير من جانب جميع الأطراف، ويمكن تطبيقه في حالة النزاعات المسلحة. وهذا يعني أنه يجب احترامها ودعمها من جانب الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة (Mohammed Asqool, A., et,al, R. ,2023)، ويجب على الأطراف المتحاربة احترام القانون الدولي الإنساني، حتى لو انتهك من جانب الخصم (عدم المعاملة بالمثل في الالتزامات الإنسانية)، ولا يُسمح بالأعمال الانتقامية المتحاربة إلا في ظلّ شروط صارمة للغاية ولا يجوز أبدًا توجيهها ضد الأشخاص أو الأشياء التي يحق لها الحماية الإنسانية (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

كيف أثّرت الجهود السعوديـة الإنسـانية في حمايـة حقوق الطفل خلال الحرب الإسرائيليـة على غزة ٢٠٢٣م؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس عدّة أسئلة فرعية كالآتي:

١. ما طبيعة حقوق الطفل والجهود الإنسـانية والإغاثية في ضوء القانون الدولي الإنساني؟

٢. كيف أسهم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في حماية أطفال غزة في أثناء الحرب الإسرائيلية عليها في عام ٢٠٢٣م؟
٣. ما التغييرات التي طرأت على طبيعة حقوق الطفل وعلى الجهود الإنسانية والإغاثية في أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التأصيل القانوني لمفهوم حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية في ضوء القانون الدولي الإنساني، وتسعى إلى تسليط الضوء على مساهمة المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الطفل وجهودها الإنسانية والإغاثية في أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة في عام ٢٠٢٣م، ثم تحاول الدراسة استكشاف الآليات التي أثرت من خلالها المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الطفل خلال هذه الحرب، وتستخلص الرؤى من الأدبيات حول تلك الحقوق في ضوء القانون الدولي الإنساني، وتسعى إلى فهم التغييرات التي طرأت على طبيعة حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية خلال هذه الحرب.

أهمية الدراسة

تساعد هذه الدراسة، **من الناحية النظرية**، على فهم الأسس والمفاهيم النظرية المتعلقة بحماية حقوق الطفل والقوانين الدولية الإنسانية ذات الصلة، وتساعد على تحديد الفجوات المعرفية في هذا السياق، وتوجيه الأبحاث المستقبلية نحو سد هذه الفجوات، كما يمكن أن تساهم في تطوير السياسات والإستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق الطفل في أثناء النزاعات والحروب.

وأما من **الناحية التطبيقية** فتساعد هذه الدراسة على توجيه الجهود العملية، وتحديد الأساليب والتقنيات الفعّالة في تنفيذ البرامج والمشروعات الإنسانية والإغاثية، وتسهم في تطوير الحلول العملية المبتكرة للتحديات التي تواجه حماية حقوق الطفل في أثناء النزاعات والحروب، ثم تساعد على تقويم فاعلية السياسات والبرامج المتَّبعة في حماية حقوق الطفل وتقديم الدعم الإنساني، وتقديم التوصيات لتحسينها وتطويرها.

منهجية الدراسة

بغية تحقيق أكبر قدر من الفائدة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي لجمع المعلومات والحقائق حول موضوع الدراسة، وتحليل النصوص التي يتضمّنها القانون الدولي الإنساني لحماية حقوق الطفل في حدود الموضوعات الداخلة في نطاق الدراسة، وذلك لمعالجة موضوع الدراسة، وتحديد مدى كفايتها في توفير الحماية القانونية للطفل، من أجل الوصول إلى إطار عام للنظام القانوني لحماية الطفل في أثناء الحروب والنزاعات، وبهدف الوقوف على المبادئ القانونية التي تقررها هذه القوانين لضمان مستوى ملائم من الحماية للطفل الفلسطيني.

الدراسات السابقة

هدفت **دراسة شعبان (٢٠١٨)** إلى الكشف عن أسباب ارتكاب الجرائم وتفاقمها بحق الأطفال الأشدّ ضعفًا، وعمّا إذا كان مرده قصورًا تشريعيًّا في المواثيق الدولية يتطلب الأمر معالجته، أم خلل لَحِقَ بالمنظمات الدولية في ممارستها لاختصاصاتها وكيفية معالجتها. لقد توصلت الدراسة إلى أن العالم ليس بحاجة إلى مواثيق

جديدة تحمي حقوق الأطفال، لأن الساحة الدولية تزخر بالعديد من المواثيق، أبرزها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية الملحقة بها، وكذلك الأمر بالنسبة للهيئات الدولية، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، فالعالم ليس بحاجة إلى منظمات جديدة، نظرًا لكثرة المؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن، سواء أكانت داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وقد أخفق المجتمع الدولي في التصدي لارتكاب الجرائم بحق الأطفال ومنع تفاقمها، وعلى الرغم من الاختصاصات والسلطات التي يتمتع بها مجلس الأمن، إلّا أنه يقف مكتوف الأيدي أحيانًا، ويكون عاجزًا عن منع ارتكاب الجرائم وتفاقمها بمجرد استخدام إحدى الدول دائمة العضوية حق الاعتراض «الفيتو» في المجلس لصالح الدولة حليفتها مرتكبة الجرائم.

وتوضح دراسة أجراها **خضراوي (٢٠١٧)** أن القانون الدولي الإنساني يهتم بالأطفال اللاجئين لكونهم مدنيين وضحايا للنزاعات المسلحة، ويمنحهم رعايةً خاصة على اعتبار أنهم من الفئات الضعيفة، ويؤكد حمايتهم من أخطار التمييز والاستغلال البدني لهم لصغر سنهم. وقد تبلورت أولى ملامح حماية الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة عند إبرام اتفاقيات جنيف الأربعة لحماية المدنيين في أثناء النزاعات المسلحة عام ١٩٤٩م، والبروتوكولين الملحقين بها لعام ١٩٧٧م، والتي تمثّل حجر أساس القانون الدولي الإنساني، فقد نصّت الاتفاقيات على وجوب احترام حقّ المدنيين في الحياة، وحقهم في السلامة البدنية كونهم لا يشاركون في العمليات العسكرية، وحقهم في الحصول على المساعدات الإنسانية اللازمة، وحقهم في لم شمل عائلاتهم المشتتة وإجلائهم من المناطق المحاصرة، وحمايتهم من خطر الألغام الأرضية، وعدم تجنيد الأطفال في العمليات القتالية.

وتذكر دراسة آيت (٢٠١٦) أن حماية حقوق الطفل قد حظيت باهتمام واسع على المستوى الدولي، وصدرت بشأنها إعلانات وتوصيات، كما أبرمت العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن، أهمّها اتفاقية حماية الطفل عام ١٩٨٩م، وعليه فالقواعد التي تؤْثر الحماية للطفل موجودة سواء أكان في زمن السلم أو النزاعات المسلحة الدولية، ولكن ما زال الإشكال يطرح بشأن التنفيذ الذي يعدّ أمرًا جوهريًّا في تفعيل هذه القواعد وجعلها ضمانات حقيقية للطفل، ولذلك يعدّ الاعتماد على معيار قانوني يحاكم وفق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وترسيخ سبل وآليات لإلزام الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية في هذا المجال أمرًا ضروريًّا للقول بضمان حماية فعلية للطفل.

وتستكشف دراسة Buheji (٢٠٢٣) أساليب متعدّدة الأوجه للتخفيف من الأخطار التنموية، مع التركيز على الحاجة إلى أنظمة دعم شاملة للأطفال في مناطق النزاع، وسلطت الدراسة الضوء على التأثير الضار للحرب، بما في ذلك الصدمات، وسوء التغذية، وتعطل التعليم، وتحديات الرعاية الصحية، كما تدعو الدراسة إلى تدخلات مستنيرة ومتعدّدة المستويات تركز على الاستشارة النفسية، والرعاية الصحية، والدعم التعليمي، وخلق بيئات آمنة، وتحدّد الدراسة المجالات الرئيسة المثيرة للقلق، مثل ارتفاع معدل انتشار مشكلات الصحة النفسية، واضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب، وتدهور الخدمات الاجتماعية، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتدعو الدراسة إلى التعاون بين الحكومات المحلية والمنظمات الدولية

الحكومية وغير الحكومية، والمجتمعات المحلية أيضًا لإنشاء أطر داعمة لتنمية الأطفال، وتقترح أساليب فورية وطويلة الأجل، بما في ذلك إنشاء مساحات آمنة، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، وضمان استمرارية التعليم من خلال الوسائل غير الرسمية، ومعالجة التحديات الصحية والغذائية. وأكدت الدراسة الدور الحاسم للمجتمع خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، أو المواقف المماثلة في خلق بيئة تنموية وقائية، حيث يمكن للأطفال الحصول على التعليم والرعاية الصحية والدعم العاطفي. وبصفة عامة، قدّمت الدراسة إطارًا شاملًا للتخفيف من أخطار بطء نمو الأطفال بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، ممّا يوفر رؤى قيِّمة وتوصيات عملية لدعم الأطفال في مناطق النزاع.

وفي دراسة Asqool, et., al. (٢٠٢٣) نجد أن الباحثين قدموا دراسة عقائدية خالصة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد سعت الدراسة إلى معالجة مسألة حماية الأطفال من منظور القانون الدولي الإنساني، وركّزت في سياقها على الانتهاكات الإسرائيلية التي ارتكبت خلال الحروب الثلاث التي شهدها قطاع غزة، أي في الأعوام ٢٠٠٨م، ٢٠١٢م، ٢٠١٤م، وقد حللت تلك الانتهاكات في إطار قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وتحديدًا اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها الإضافية بشأن حماية الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة، فمن المهم فهم طبيعة الحماية المقدمة للأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني، وتحديد ما إذا كانت القوات الإسرائيلية قد انتهكت القواعد خلال الحروب الثلاث، وهذا من شأنه فضح الانتهاكات الإسرائيلية وتوفير حماية أفضل لسكان غزة، وخاصة الأطفال في زمن الحرب، وخلصت الدراسة إلى أن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية خاصة للأطفال في زمن الحرب إلى جانب الحماية المقدمة للمدنيين، وأنه خلال الحروب على قطاع غزة، أي في الأعوام ٢٠٠٨م و٢٠١٢م و٢٠١٤م، انتهكت إسرائيل مبادئ القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالأطفال والمدنيين بصفة عامة.

وتطرقت **دراسة Hart, J.,et,al. (٢٠٢٢)** إلى إهمال الأطفال في اثنين من الأوضاع الإنسانية: الأردن وقطاع غزة (فلسطين)، وقد شملت الدراسة الميدانية ١٧٠ مقابلة فردية، كما أجرى فريق الدراسة ٢٠ مقابلة مع متخصصين في المجال الإنساني بين فبراير ٢٠٢١م ومارس ٢٠٢٢م، وتعاونت أربع منظمات غير حكومية محلية في المشروع، ومن بين الذين جرت مقابلتهم ٣٣ طفلاً تراوح أعمارهم ما بين ١٤ و١٨ عامًا، ووفقًا للتعريف المقبول على نطاق واسع لـ «حماية الطفل في حالات الطوارئ»، ينبغي أن تركز جهود الحماية على الاستجابات ومنع العنف والإساءة والاستغلال والإهمال، ويمكن ملاحظة الثلاثة الأولى إمّا عند حدوثها أو من خلال تأثيرها المباشر، وعلى النقيض من ذلك، فإن الإهمال يضرّ بالأطفال من خلال قلة الجهد أو عدم كفايته، وقد يؤدي الإهمال إلى العنف والإساءة والاستغلال.

استفاد الباحث من الدراسات السابقة عبر تحليل التحديات القانونية والمؤسسية لحماية حقوق الطفل، حيث سلطت الدراسات السابقة الضوء على أسباب ارتكاب الجرائم ضد الأطفال وتفاقمها، وكذلك حماية حقوق الأطفال اللاجئين، وفهم حقوق الطفل وقت الحروب والنزاعات، بالإضافة إلى بيان التحديات التي تواجه تنفيذ حقوق الطفل في إطار القانون الدولي الإنساني، كما قدمت بعض الدراسات إطارًا للتخفيف من مخاطر تأثير الحروب على الأطفال.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تركّزت حول موضوع جديد، وهو الحرب الإسرائيلية على غزة لعام ٢٠٢٣م، ووضعت إطارًا عامًّا أوصت من خلاله بإيجاد منظمة ذات سيادة عربية عليا لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في أثناء الحروب والنزاعات، والحاجة إلى مواثيق جديدة لحماية الطفل والاستفادة من المواثيق القائمة، وحاول الباحث الخروج بنطاق بحثه إلى دائرة البحوث التطبيقية من خلال دراسة مساهمة المملكة العربية السعودية في حماية حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م، وفهم التغييرات في طبيعة حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية خلال هذه الحرب.

الإطار النظري للدراسة

إن آثار الصراعات تدوم إلى ما هو أبعد من عمليات القتل والوفيات المباشرة، وإلى جانب الخسائر في الأرواح، تؤدي الصراعات حتمًا إلى خلق أوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية محفوفة بالأخطار، ممّا يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، والهجرة القسرية، وتعميق الفقر، وعدم المساواة، وانعدام الأمن. وفي الواقع، إن الآثار غير المباشرة للصراعات تدعو إلى القلق أكثر بكثير من الخسائر المباشرة (Singh, R.,et,al. 2022)، وفلسطين مدرجة ضمن جميع مؤشرات الدول الهشة، وتؤكد إستراتيجية البنك الدولي الجديدة لمساعدة الضفة الغربية وقطاع غزة (٢٠٢٢م-٢٠٢٥م) هشاشة فلسطين والتتبع عن كثب للمبادئ المنصوص عليها في إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف (٢٠٢٠م-٢٠٢٥م). ومنذ عام ١٩٤٩م، شهدت فلسطين رحلة طويلة ومكثّفة لبناء الدولة تنطوي على تفاعل مستمرّ بين الجهات الفاعلة المحلية والخارجية، ويتميز هذا التفاعل بتدخّلات المساعدات الدولية بموجب مجموعة متنوعة من الوكالات والصناديق والبرامج، وتواجه فلسطين تحديات متعدّدة الأبعاد، في مقدمتها ستون عاماً من احتلال قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. لقد أدى الاحتلال الإسرائيلي إلى تفتيت فلسطين إقليميًّا وإداريًّا، وقانونيًّا، وقضائيًّا، ومجتمعيًّا. وفي نهاية المطاف، تفاقم هذا الشق بسبب الانقسام الواقع بين الأحزاب السياسية المتنافسة، فتح وحماس (Wilson, L. ,2020).

تجدر الإشارة إلى أن فلسطين لا تجرِّم جرائم الحرب في تشريعاتها المحلية، على الرغم من أنّها اتّخذت خطوات لمعالجة هذا الوضع من خلال إنشاء لجنة وطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني على مستوى العالم في ١٣ يناير ٢٠١٦م، واللجنة مسؤولة عن مراجعة التشريعات القائمة وتقديم مقترحات لتطويرها، بما في ذلك مشروعات القوانين، لمواءمتها مع أحكام القانون الدولي الإنساني (Birkett, D. J. ,2019).

التأصيل القانوني لمفهوم حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية

تبقى الحاجة الإنسانية لتخفيف أهوال الحرب مطلبًا مستمرًّا بغض النظر عن الوجه المتغير للقتال، وقد توّج هذا المطلب، الذي يسعى إلى إضفاء الطابع الإنساني على الأوضاع غير الإنسانية للنزاعات المسلحة، بتطوير القانون الدولي الإنساني (Hassan, S. A. M., & Ali, S. A. M. ,2023) لقد تطور القانون الدولي فيما يتعلق

بالنزاعات المسلحة الآن، بحيث يستوعب التطبيق الموازي لأنظمة متناقضة في بعض الأحيان، وكما خلص تقرير فريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي لعام ٢٠٠٦م، فإن القانون الدولي الإنساني هو بمنزِلة شكل من أشكال القانون الخاص لحالة الحرب بسبب تطبيقه المحدد فقط في حالة النزاع المسلح، وهذا ما أكدته محكمة العدل الدولية عدّة مرات، على سبيل المثال: في فتواها بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (Chauhan, A. ,2023).

تتضمّن اتفاقية حقوق الطفل مجموعة شاملة من الأحكام المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي المعاهدة الدولية الأساسية لحقوق الإنسان الأكثر تصديقًا، وهناك بروتوكولان اختياريان يوسعان التزاماتها الموضوعية: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (OPSC) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة (OPAC). ولكن على أرض الواقع، فإن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية ليس مرضيًا على الإطلاق. وتستمر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، في حين يعيش العديد من الأطفال في فقر مدقع ويقعون ضحايا للعنف De Beco, G. (2013)، كذلك يوجد ٧٢ حكمًا يتعلق بجرائم الحرب في نظام روما الأساسي، والتي يمكن تقسيمها إلى ثمانية انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع و٦٤ جريمة حرب يمكن ارتكابها في النزاعات المسلحة الدولية (IACs) وغير الدولية (NIACs) (Birkett, D. J. ,2019)، كما تنقسم مبادئ باريس إلى أربعة أقسام رئيسة تتناول (١) الاختصاص والمسؤوليات، (٢) التكوين وضمانات الاستقلال والتعددية، (٣) طرق التشغيل، و(٤) مبادئ إضافية تتعلق بوضع اللجان ذات الاختصاص شبه القضائي (Stokke, H. ,2007).

ما زالت هناك حاجة إنسانية لتخفيف آثار الحروب، وهذا ينطبق على جميع حالات النزاع بغض النظر عن طبيعتها أو تطورها. إن القانون الدولي الإنساني يلعب دورًا مهمًّا في محاولة تحقيق هذا الهدف، ومع ذلك فإن تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل، وبروتوكولاتها الاختيارية، لا يزال متأخرًا وغير مُرضٍ على الإطلاق، ويظهر أن هناك تحدّيات كبيرة في تنفيذ هذه الاتفاقيات، حيث يتعرض الأطفال للفقر والعنف، ويتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوقهم، بالإضافة إلى ذلك فإن هناك عددًا كبيرًا من الجرائم الحربية المنصوص عليها في القوانين الدولية، ممّا يشير إلى الحاجة المستمرة لتطبيق وتفعيل هذه القوانين، ومن الواضح أن هناك فجوة بين القوانين والواقع الميداني، وتعزيز تنفيذ القوانين الدولية وتعزيز الجهود لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال، التي تظل تحديًا مهمًّا يتطلب التفكير في إستراتيجيات فعالة لتحقيقه.

إطار القانون الدولي الإنساني

تتمثل مصادر القانون الدولي الإنساني في المعاهدات الحديثة والممارسات العرفية، وهناك العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تشكّل جوهر القانون الدولي الإنساني، مثل: لائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م، واتفاقية جنيف الأولى لتحسين حال الجرحى والمرضى

بالقوات المسلحة في الميدان لعام ١٩٤٩م، واتفاقية جنيف الثانية لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار لعام ١٩٤٩م، واتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩م، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام ١٩٤٩م، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) لعام ١٩٧٧م، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني) لعام ١٩٧٧م، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المتعلق باعتماد شارة مميزة إضافية (البروتوكول الثالث) لعام ٢٠٠٥م (Pandey, N. :2:2021).

وينطوي القانون الدولي الإنساني على عدّة مبادئ منها:

مبدأ التناسب: كما هو الحال مع معيار اليقين الذي يتطلبه الاستهداف القانوني، فإن جريمة الاستهداف غير المتناسب تضع معيارًا أعلى بكثير للذنب (وبالتالي التزامات موضوعية أقل بكثير) من نظيرتها في القانون الدولي الإنساني. تحظر المادة ٥١ (٤) من البروتوكول الإضافي الأول الهجمات العشوائية، على النحو المحدد في المادة / ٥١ (٥) (ب)/ لتشمل الهجمات التي من المتوقع أن تسبب ضررًا عرضيًّا مفرطًا للمدنيين (Chau-han, A. ,2023)، التناسب عندما لا يكون من الممكن تجنب إلحاق ضرر عرضي بالمدنيين أو الأعيان المدنية، فإنه يخضع لمبدأ التناسب. وبناءً على ذلك، يجب على أولئك الذين يخططون لشن هجوم أو يقررونه أن يمتنعوا عن شن، أو يجب أن يعلقوا، «أي هجوم من المتوقع أن يتسبب في خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصابة المدنيين، أو الإضرار بالأعيان المدنية، أو مزيج من ذلك، والذي من شأنه أن يؤدي إلى أن تكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة» (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

مبدأ التمييز: يستلزم مبدأ التمييز بين المقاتلين والمدنيين في القانون الدولي الإنساني التزامات مختلفة فيما يتعلق بالاستهداف. على سبيل المثال، يتطلب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف أنه «[في] حالة الشك فيما إذا كان الشخص مدنيًا، يُعتبر هذا الشخص مدنيًا» / المادة ٥٠ (١)/ وأن «[i] في حالة الشك فيما إذا كان الهدف المخصص عادة للأغراض المدنية... يستخدم لتقديم مساهمة فعالة في العمل العسكري، يُفترض أنه لا يستخدم على هذا النحو» / المادة ٥٢ (٣)/ (Chauhan, A. ,2023)، وعندما يتعلق الأمر بالحماية، فإن التمييز بين الأطفال والبالغين لا يكاد يذكر حاليًّا، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري. ومع ذلك، ينبغي توفير حماية إضافية للأطفال لأنهم أكثر عرضة للهجمات والاستغلال. الأطفال الذين يعيشون في ظل صراع عنيف، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي/ الفلسطيني، هم أهداف سهلة للاستغلال من جانب المسلحين أو الدولة (Spitka, T., 2023).

المشاركة النشطة في الأعمال العدائية: بموجب القانون الدولي الإنساني، هناك تطبيقان لمبدأ المشاركة المباشرة والفعالة في الأعمال العدائية. أولًا، وبصورة أعم، هو معيار المشاركة المطلوب لكي يصبح الفرد هدفًا عسكريًّا مسموحًا به. ثانيًا، يُستخدم المفهوم نفسه فيما يتعلق بالأحكام التي تحظر تجنيد الأطفال. المادة ٧٧ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة / ٤ (٣) (ج)/

يتطلب البروتوكول الإضافي الثاني من الدول اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع الأطفال دون سن الخامسة عشرة من المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية (Chauhan, A. ,2023)، كما أن الدولة التي تمارس حقها في تقرير مصيرها الذاتي – يجب على الدفاع أو المحاولة المشروعة لاستعادة القانون والنظام داخل إقليمه أن يكون حريصًا على الامتثال للقانون الدولي الإنساني مثل الدولة المعتدية أو الجماعة المسلحة من غير الدول التي تلجأ إلى القوة في انتهاك للقانون الدولي أو الوطني، على التوالي (المساواة بين المتحاربين) (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

أهمية القانون الدولي الإنساني

يعدّ تأثير العنف والحرب على المقاتلين وأسرهم والمجتمع والأمة تأثيرًا كبيرًا، لذا حاول القانون الدولي منذ نشأته تنظيم الأعمال العدائية من خلال القواعد المنصوص عليها في قوانين الحرب، وسعى القانون الدولي إلى تجنب وقوع الحرب، وحتى في حالة حدوث الحرب ثمة محاولات لتخفيف حدّتها، وأدى ذلك إلى تطوير فرعين من قوانين الحرب لا يقتصران على الحد من استخدام القوة وحسب، بل يسعيان إلى إضفاء الطابع الإنساني على استخدام القوة أيضًا، الأول هو حق الحرب، والثاني هو قانون الحرب، الذي يُعرف حاليًّا باسم «القانون الدولي الإنساني»، وهو ذلك الفرع من قانون الحرب الذي لا يبحث في أسباب الحرب ولكنه ينظم السلوك الفعلي للحرب سواء أكانت عادلة أو غير عادلة، ويسعى إلى تخفيف أثر تلك الحرب وتقليل خسائرها إلى أدنى حد (Pandey, N. ,2021).

ويوفر القانون الدولي الإنساني الحماية القانونية في ضوء تفاعله مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يوفر بدوره حماية إضافية لضحايا النزاعات المسلحة، حيث إنه يجرِّم الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع، مثل: الاستغلال الجنسي، والاسترقاق بأشكاله المتعدّدة، والعمل القسري، والتجنيد العسكري القسري، ويتعلق هذا – على سبيل المثال – باستغلال الأطفال وتجنيدهم قسراً لاستخدامهم كمقاتلين في حالات النزاع، وفي بعض الحالات يجبرون على تقديم الخدمات الجنسية. ويمكن أن يؤدي النزاع المسلح إلى النزوح القسري والهجرة ممّا قد يؤدي إلى مزيد من الضعف والتعرض للعنف الجنسي والاستغلال (Wilson, L. ,2020).

إن القواعد التي تنطبق في جميع الأحوال منصوص عليها في المادة ٣ المشتركة لجميع اتفاقيات جنيف: في حالة وقوع نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بذلك، وكحد أدنى تطبق الأحكام التالية:

١. الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، وتحقيقًا لهذه الغاية، تحظر الأفعال التالية وتظل محظورة في أي وقت وفي أي مكان:

- العنف ضد الحياة والأشخاص، وخصوصًا القتل بجميع أنواعه، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.
- أخذ الرهائن.
- الاعتداء على الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة.

- إصدار الأحكام وتنفيذ أحكام الإعدام من دون حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة تشكيلًا قانونيًا، وتكفل جميع الضمانات القضائية التي ترى الشعوب المتحضرة أنه لا غنى عنها.

٢. جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم، ويجوز لهيئة إنسانية محايدة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع، بينما ينصّ قانون حقوق الإنسان على الانتقاص من بعض الحقوق في أوقات الطوارئ، فمن المهم ملاحظة أن العديد من حقوق الإنسان لا يجوز الانتقاص منها تحت أي حال من الأحوال (Pandey, N. .2021).

يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية القانونية للضحايا في ضوء تفاعله مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويُعاقِب على الانتهاكات الجسيمة لهذه القوانين، مثل استغلال الأطفال في النزاعات المسلحة وتجنيدهم قسرًا كمقاتلين، ويجب أن نلاحظ أيضًا أن النزاع المسلح يمكن أن يؤدي إلى النزوح القسري والهجرة، ممّا يعرض الأفراد لمزيد من الخطر والاستغلال، ولذلك فإن تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية يصبح أمراً حيويًّا لحماية الأفراد في أثناء هذه الحالات.

حماية السكان المدنيين وحظر التهجير القسري

إن حجر الزاوية الذي لا جدال فيه في القانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى حماية السكان المدنيين من آثار الأعمال العدائية هو «مبدأ التمييز»، الذي بموجبه على أطراف النزاع المسلح «التمييز في جميع الأوقات بين «السكان المدنيين والمقاتلين» وبين «الأعيان المدنية والأهداف العسكرية». وبناءً على ذلك، لا يمكن تحقيق الغرض الوقائي لمبدأ التمييز إلّا إذا كانت الفئات الأساسية من الأشخاص «المدنيين والمقاتلين» و«الأعيان المدنية والأهداف العسكرية» محددة، وإذا كان نطاق وشروط الحماية المقدمة للمدنيين والأعيان المدنية واضحة. لقد كان التهجير القسري لأجزاء من السكان المدنيين مشكلة متكررة في النزاعات المسلحة غير الدولية، وكثيراً ما توصف هذه الحركات القسرية بأنها «تطهير عرقي»، وعادة ما تكون متجذرة في سياسات الكراهية العرقية أو العنصرية؛ وهي تميل إلى أن تكون مصحوبة بالفظائع الأكثر إثارة للصدمة، والتي تراوح ما بين الاغتصاب الممنهج، والنهب، والقتل، والإبادة الجماعية الصريحة (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

الحماية الخاصة للأطفال

لقد كان النهج المبكر تجاه الأطفال أن يُنظر إلى الطفل على أنه مُعال على الوالدين وحامل لضعف لا مثيل له يتطلب الحماية، إن «الحماية» المفسرة هنا تعني حماية الكيان الجسدي للطفل، وكذلك حقوق الطفل التنموية، مثل: الحق في التعليم، ومع تقدم الزمن أدرك المجتمع الدولي ببطء أن الأطفال يقعون تحت رحمة مجتمعهم الأصلي (Da Costa, R. I. ,2021)، ويسعى القانون الدولي الإنساني وأدواته الرئيسة (اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية) إلى تقييد «وسائل وأساليب الحرب» ووضع معايير دنيا لضمان المعاملة الإنسانية للأفراد في جميع مراحل الحرب والنزاع المسلح، ويوازن القانون الدولي الإنساني بين «مبدأ الإنسانية» و«مبدأ الضرورة العسكرية»، ويرتكز على التمييز بين «المقاتلين والمدنيين»،

و«الأعيان المدنية والأهداف العسكرية»، و«التناسب والحذر»، وبذلك يمنع المعاناة الزائدة وغير الضرورية (Kinoshita, D. ,2023).

وتعدّ حماية الطفل أولوية راسخة في السياسة الدولية المتعلقة بالأطفال، وفي حين أن الأطفال يتمتعون بحقوق الإنسان في الحماية، فإن ما هو مطلوب لتجنب الأذى قد يكون موضع نقاش، اعتمادًا على فهم الفرد لهذه الحقوق وكيفية ارتباطها أو عدم ارتباطها بحقوق الإنسان الأخرى التي يمتلكها الأطفال (Collins, T. M., & Wright, L. H. ,2022).

ولذلك أُنشئت منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children)، التي تعدّ منظمة رائدة في الجهود الرامية إلى حماية الأطفال من أخطار النزاعات المسلحة والكوارث، ومنذ ذلك الحين انضمت إلى منظمة إنقاذ الطفولة العديد من المنظمات الإنسانية الأخرى التي تركز بالمثل على حماية الطفل، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الرؤية العالمية الدولية (World Vision International)، ومنظمة بلان إنترناشيونال (Plan International)، ولجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، ومنظمة أرض الإنسان (Terre des Hommes)، بالإضافة إلى اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م، التي تحدّد (أ) حق الأطفال طالبي اللجوء واللاجئين في الحماية والمساعدة الإنسانية (المادة ٢٢)؛ و(ب) تكلف الدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية عن الحماية والمساعدة الإنسانية، وعلاوة على ذلك ينبغي للدول الأطراف أن تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختصة للوفاء بهذه المسؤولية (Hart, J.,et,al. ,2022).

تُظهر التجربة أن الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة غير الدولية معرضون بصفة خاصة لخطر الانفصال عن أسرهم، أو تجنيدهم، أو الإيذاء الجسدي والنفسي، ولذا ينصّ البروتوكول الإضافي الثاني على أنه إذا لزم الأمر لحمايتهم، يجب نقل الأطفال مؤقتًا من منطقة الأعمال العدائية إلى منطقة أكثر أمانًا في داخل البلاد، كلما أمكن ذلك، بموافقة والدي الأطفال أو الأوصياء الآخرين، ويجب أن يكون الأطفال الذين يُجلَون مصحوبين بأشخاص مسؤولين عن سلامتهم ورفاهيتهم، ويجب اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل لمّ شمل الأسر التي انفصلت مؤقتًا، وفي هذه الأثناء يجب أن يحصل الأطفال على التعليم بما يتماشى مع رغبات والديهم أو غيرهم من المسؤولين عن رعايتهم، ولا يجوز بأي حال من الأحوال تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عامًا في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، أو السماح لهم بالمشاركة في الأعمال العدائية، علاوة على ذلك، فإن الأطفال الذين يؤسرون بعد مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية بما يتعارض مع هذا الحظر يظلون مستحقين للحماية الخاصة الممنوحة للأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

بموجب القانون الدولي الإنساني، يمكن اعتقال الأطفال أو احتجازهم كجزء من المدنيين المتمتعين بالحماية في أثناء النزاعات المسلحة لأسباب مختلفة، على سبيل المثال من أجل أمنهم أو بسبب خرق القانون، ويتضمّن القانون الدولي الإنساني عدّة أحكام وقواعد لضمان حماية الأطفال المعتقلين أو المحتجزين، وبموجب المادة ٧٧ (٤) من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧م، يجب احتجاز الأطفال المعتقلين

في أماكن بعيدة عن أماكن اعتقال البالغين، باستثناء حالة الوحدات العائلية، ويجب أن يكونوا أيضًا رفقة والديهم في المكان نفسه. جاء ذلك في المادة ٨٢ من اتفاقية جنيف السادسة (Hassan, S. A. M., & Ali, S. A. M. ,2023)، وهناك مجال آخر يثير قلقًا كبيرًا من حيث المبدأ والممارسة، وهو إطلاق النار وقتل المتظاهرين الأطفال والجناة المشتبه بهم الذين لا يشكلون تهديدًا خطيرًا. وكما هو الحال مع ضحايا عمليات إطلاق النار البالغين، فإن هذه الأفعال تقع مع الإفلات من العقاب، ويبررها الجناة والسياسيون، ونادرًا ما يجري التحقيق فيها، وتعامل إسرائيل القاصرين الفلسطينيين المشتبه بهم بالإرهاب بالطريقة نفسها التي تعامل بها البالغين (Spitka, T., 2023).

يهدف القانون الدولي الإنساني وأدواته المختلفة، مثل اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، إلى تقييد وسائل وأساليب الحرب ووضع معايير دنيا للمعاملة الإنسانية للأفراد في جميع مراحل النزاعات المسلحة، ويركز القانون الدولي الإنساني على تحقيق التوازن بين مبدأ الإنسانية ومبدأ الضرورة العسكرية، ويحدد القواعد والمعايير التي يجب اتباعها لضمان الحماية الكافية للمدنيين والأشخاص غير المشاركين في القتال، بما في ذلك الأطفال، كما تعدّ حماية الأطفال أولوية راسخة في السياسة الدولية المتعلقة بالأطفال، والعديد من المنظمات الإنسانية، مثل منظمة إنقاذ الطفولة والأمم المتحدة ومنظمات أخرى، تعمل بجد لحماية الأطفال في مناطق النزاعات والكوارث والظروف الصعبة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، توضح التجارب السابقة أن الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة يتعرضون لمخاطر كبيرة، مثل الانفصال عن أسرهم، وتجنيدهم قسرًا، والإيذاء الجسدي والنفسي، ويجب على الدول والمنظمات الإنسانية اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية حقوق الأطفال وضمان سلامتهم ورفاهيتهم في جميع الظروف، والعمل على تطبيق القوانين والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الطفل والحماية الإنسانية.

المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة غير الدولية

في اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م لم يحظ الطفل بنص صريح يحرِّم استغلاله وتعريض حياته للخطر في زمن الحرب، فقد سلّطت الاتفاقيات الضوء على مسألة الحماية التي تخصّ الطفل بوصفه مدنيًّا فقط، ويعدّ البروتوكولان الإضافيان في عام ١٩٧٧م أول وثيقتين رسميتين تتضمّنان تنظيمًا دوليًّا لتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة بنوعيها، حيث تقرر من خلالهما تحديد السن التي لا يجوز فيها أبدًا مشاركة الأطفال في العمليات الحربية (شراد، ٢٠٢٢م، ص ٤٦٤)، غير أن قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنظم المساعدة الإنسانية في حالات النزاع المسلح غير الدولي ليست متطورة مثل تلك التي تحكم النزاعات المسلحة الدولية، ومع ذلك، كما هو الحال في حالات النزاع المسلح الدولي، يحظر القانون الدولي الإنساني العرفي والمعاهدات التي تحكم النزاعات المسلحة غير الدولية استخدام تجويع السكان المدنيين كوسيلة للحرب، ويلزم كل طرف في النزاع بالسماح للمنظمات الإنسانية بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية المحايدة، وشحنات الإغاثة للمدنيين المحتاجين إلى الإمدادات الأساسية لبقائهم على قيد الحياة (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

الالتزامات المُستَحقَّة للدول وفق القانون الدولي الإنساني

إن التجنيد في أي قوة مسلحة، سواء أكانت قوة مسلحة تابعة للدولة أو جماعة مسلحة غير تابعة للدولة، هو شكل من أشكال العنف والاستغلال ضد الطفل، وانطباق المادة ١٩ من اتفاقية حقوق الطفل يضمن حظر جميع أشكال العنف ضد الطفل، وينقل واجب الدولة في حماية الأطفال من العنف إلى القائم على الرعاية أو أي شخص لديه حضانة جسدية على الطفل، ويمتد نطاق تطبيق المادة ١٩ ليشمل الأطفال الذين ليس لديهم راع رئيس أو وكيل، ممّا يثبت أن المسؤولية التي تتحملها الدولة المعنية لحماية الطفل ومصالحه الفضلى لا تخفف في الحالات، التي يتولى فيها قادة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة السيطرة على الطفل، وتقع على عاتق الدولة مسؤولية منع مثل هذا التجنيد، ووفقًا لاتفاقية حقوق الطفل، التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٤/ ٢٥ المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩م، وبدأ نفاذها في ٢ سبتمبر ١٩٩٠م وفقًا للمادة ٤٩، تقع هذه المسؤولية على عاتق جميع الدول إلى جانب واجب حماية الأطفال وتعزيز رفاهيتهم. ويرى الأمين العام للأمم المتحدة نفسه أن الحالات التي تنطوي على انتهاك الحقوق التي يمتلكها الأطفال في القانون الدولي يجب أن يوجَّه انتباه الحكومات الوطنية إليها.

وتتحمل هذه الحكومات الوطنية المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والإغاثة الفعَّالة لجميع الأطفال المتضررين، ويجب تشجيع الحكومات على اتخاذ التدابير العلاجية. لقد ثبت أن حماية الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة تشكّل مصدر قلق مهمًّا للقانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الطفل، ولكن معيار هذه الحماية لا يصل إلى حد الشمول، وتشمل مصادر القانون القابلة للتطبيق المعاهدات الدولية، لكن الحرية الممنوحة للدول في الالتزام بالمعاهدة تقلل بذلك من قابلية إنفاذ المعاهدة، حيث قد لا تكون جميع الدول موقعة على المعاهدة المذكورة (Da Costa, R. I. ,2021).

تحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والرعاية للأطفال المتضررين، وينبغي لها اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التجنيد والحدّ من استخدام الأطفال في أثناء النزاعات المسلحة. وينبغي تعزيز التعاون الدولي لتبادل المعرفة والممارسات الجيدة في هذا الصدد، وتوفير الدعم للدول التي تحتاج إلى مساعدة في تحقيق هذه الأهداف، وعلى الرغم من أن هناك تحديات في تطبيق القوانين الدولية وضمان حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، فإن الجهود المستمرة والتزام المجتمع الدولي يمكن أن تسهم في تحقيق تقدّم ملموس في هذا المجال وتحقيق أهداف حماية حقوق الطفل.

الجهود السعودية الإغاثية لحماية الأطفال وفق القانون الدولي الإنساني

الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م

على الرغم من الاعتراف بالحرب كمفهوم أساسي للقانون الدولي، إلَّا أنّ هذا المفهوم يستخدم استخدامًا فضفاضًا بمعانٍ أخرى مختلفة أيضًا، ولذا فإن الحرب ليست مفتوحة للاختبار العلمي أو التفسير الصارم، ومع الدلالات المتعددة المرتبطة بمصطلحات الحرب، واجه علماء القانون الدولي مشكلة في فهم ماهية الحرب ومتى تنطبق القواعد المتعلقة بالحرب، حيث إنه لا يوجد تعريف ملزم للحرب في أسس القانون الدولي

العام (Pandey, N. ,2021)، وتعدّ الحرب وسيلة لتأطير العنف السياسي الذي تُبنى حوله روايات مختلفة (Wi-jenayake, V. ,2021).

ويرتكز القانون الدولي الإنساني على التوازن بين اعتبارات الضرورة العسكرية والاعتبارات الإنسانية. فمن ناحية، تدرك أنه من أجل التغلب على خصم في زمن الحرب، قد يكون من الضروري عسكريًّا التسبب في الموت والإصابة والدمار، وفرض تدابير أمنية أكثر صرامة، ممَّا قد يكون مسموحاً به في وقت السلم. ومن ناحية أخرى، يوضح القانون الدولي الإنساني أيضًا أن الضرورة العسكرية لا تمنح المتحاربين تفويضًا مطلقًا لشن حرب غير مقيدة. وبدلًا من ذلك، تفرض الحيثيات الإنسانية حدودًا معينة على وسائل وأساليب الحرب، وتطلب معاملة أسرى الحرب معاملةً إنسانية في جميع الأوقات (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

وقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي العدوان على قطاع غزة لليوم الـ ١٢٠ على التوالي، وسط تحذيرات أممية من تحرك إلى مدينة رفح، ممّا يشكل خطرًا على أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني نازح، وقد أعلنت وزارة الصحة أن عدد الشهداء بلغ ٢٧ ألفًا و٢٣٧ فلسطينيًّا، بينما بلغ عدد الجرحى ٦٦ ألفًا و٤٥٢ جريحًا، مع تدمير العديد من مباني القطاع (https://www.ajnet.me)، والأطفال هم الأكثر عرضة للخطر في غزة، حيث يشكلون ما يقرب من ٤٠٪ من أصل ١٫٨ مليون شخص يعيشون في ظل دورات من العنف بما في ذلك القصف والحالات القاسية للاحتلال (Spitka, T., 2023).

إن أشكال العنف اليومية هذه تؤثر في حياة الأطفال، وتقوض المؤسسات المسؤولة عن رعايتهم بطريقة ممنهجة. وخلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي الستة والأربعون الماضية كانت ثمة فترات تمتع فيها الأطفال الفلسطينيون ببعض الراحة من الهجمات المباشرة ومن القيود المفروضة على حريتهم في الحركة، ومع ذلك فإن مصادرة الأراضي والموارد من جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي وحركة المستوطنين استمرت طوال الوقت، وهذه المرة مصحوبة بممارسات تمنع الأطفال الفلسطينيين من التمتع بالأمن والأمان.

وتشمل هذه الممارسات الحرمان من الحصول على المياه النظيفة، والتعرض للنفايات السامة، وهدم المنازل، ومنع لم شمل الأسرة، وتدمير سبل عيش الوالدين، ممّا يعجل باستغلال العمالة الشباب (Hart, J., & Forte, C. L. ,2013)، وبحسب المادة ٥٠ من اتفاقية جنيف، يحظر على سلطة الاحتلال، تحت أي مبرر، تغيير الأحوال الشخصية للأطفال داخل الأراضي المحتلة. وتشمل الأحوال الشخصية المعنية دين الطفل وجنسيته وعائلته وعرقه، وفي حالة النزاعات المسلحة الداخلية، تنصّ المادة ٤ (٣) (أ) من البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧م على أن «يتلقى الأطفال التعليم، بما في ذلك التعليم الديني والأخلاقي، بما يتفق مع رغبات والديهم، أو في غيابهم.» وبعد ذلك، في حالة إجلاء الأطفال إلى دول أجنبية، يكون كل طرف في النزاع ملزمًا بضمان سلامة الأطفال وحقوقهم في الحصول على التعليم بناءً على رغبة والديهم، كما أن المادة ١٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م التي تنصّ على أن تسعى أطراف النزاع إلى التوقيع على اتفاقيات بشأن إجلاء الأطفال والأمهات مع الجرحى من المناطق المحاصرة (Hassan, S. A. M., & Ali, S. A. M. ,2023).

القانون الدولي الإنساني يحاول تحقيق توازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية في أثناء الحروب

والنزاعات المسلحة، ويجب على الأطراف المتحاربة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وتجنب استخدام القوة الزائدة أو المفرطة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال الذين يجب أن يحميهم القانون الدولي بوجه خاص، ومن خلال مراقبة الأحداث في قطاع غزة، يصبح واضحًا أن الأطفال هم الأكثر تأثرًا بالنزاعات المسلحة والحروب، ويتعرضون للخطر في كل جانب، سواء بسبب الهجمات المباشرة، أو بسبب القيود المفروضة على حريتهم وحركتهم، أو بسبب آثار النزاعات على بيئتهم وأوضاع حياتهم.

تتعارض ممارسات الاحتلال الإسرائيلي مع القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتشمل هذه الممارسات حظر الأطفال من الحصول على المياه النظيفة وتعريضهم للنفايات السامة وهدم منازلهم وفصل الأسر وتدمير سبل عيشهم. كل هذه الممارسات تنتهك حقوق الأطفال انتهاكًا جسيمًا وتضعهم في موقف غير مستقر وغير آمن، ويجب على المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية زيادة الضغط على الأطراف المتحاربة للالتزام بالقوانين الدولية وحماية الأطفال في ظل النزاعات المسلحة، وينبغي أن يكون الأطفال، بغض النظر عن جنسياتهم أو الظروف التي يعيشون فيها، محميين بموجب القانون الدولي ويجب على الجميع العمل بجدّ لتوفير الحماية والرعاية لهم.

الموقف السعودي الرسمي من فلسطين

احتفظت القضية الفلسطينية في العقود الماضية بدور بارز في الموقف السعودي الرسمي، وكثيرًا ما يشار إليها في الخطابات العامة، وذلك تماشيًا مع مبادئ مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧م، والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وبقيت مسألة غزة مركزية في الموقف السعودي، وقد أعادت المملكة العربية السعودية التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والنهج العربي المشترك لدعم «التسوية الشاملة والعادلة» بما يتماشى مع القانون الدولي (Daga, G., & Simonelli, L. ,2023).

الإغاثة السعودية لحماية الأطفال خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م

تشير الحماية الإنسانية إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الأفراد (متلقي المساعدات الإنسانية)، وفقًا لنص وروح القوانين ذات الصلة (القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وقانون حماية اللاجئين)، ويأتي هذا التعريف الشامل من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، ويشمل هذا التعريف جميع الإستراتيجيات والأساليب المختلفة التي تستخدمها مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق الحماية، ومع ذلك فإن التعاريف والتصورات والحقائق التشغيلية للحماية تختلف اختلافًا كبيرًا بين مختلف أصحاب المصلحة في داخل الإستراتيجية الصحية الدولية، حيث يؤثر كل العمل الإنساني تقريبًا في نتائج الحماية (Pribis, M. J. ,2021).

ويقضي القانون الدولي الإنساني بأنه «يجب، أثناء سير العمليات العسكرية، بذل العناية المستمرة لتجنيب السكان المدنيين والأعيان المدنية.» وينطبق هذا على الطرف المهاجم، الذي يجب عليه بذل كل ما في وسعه لتجنب إلحاق أضرار عرضية نتيجة لعملياتها (الاحتياطات في أثناء الهجوم)، وبالطرف الذي يتعرض للهجوم، والذي يجب عليه، إلى أقصى حد

ممكن، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين الخاضعين لسيطرته من آثار الهجمات (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية

قادت المملكة العربية السعودية الجهود لوقف إطلاق النار على غزة انطلاقًا من دورها وقيادتها للعالم الإسلامي، فهي تمثل العمق الإسلامي والشريك العربي الذي يضع على عاتقه الوصول إلى حلول لمعالجة أهم القضايا في المنطقة العربية، وقد أقيمت القمة العربية غير العادية على أرض السعودية، التي كان عنوانها وقف العدوان على غزة، ورفض استهداف المدنيين، وذلك للضغط على مجلس الأمن بمساندة دول المحور العربي والإسلامي والدول المؤثرة، وبخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لتفعيل دور المجلس، وإيجاد حلول سلمية تتواءم مع الموقف الرافض للاجتياح الإسرائيلي العسكري الذي راح ضحيته الآلاف من الفلسطينيين المدنيين، حيث سعت المملكة العربية السعودية لوقف الحرب، واستعجال إطلاق عملية سياسية جادة وفاعلة لتحقيق سلام دائم في ضوء القوانين الدولية، واتخاذ إجراءات رادعة لوقف جرائم سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع تأمين ممرات إغاثية عاجلة لتجنب وقوع كارثة إنسانية، كذلك اتخاذ الإجراءات كافة وفقًا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لمحاسبة جيش الاحتلال الإسرائيلي على ما يمارسه من انتهاكات وجرائم في أثناء حربه على غزة ٢٠٢٣م.

إن المبدأ المتعلق بمعاملة المدنيين متأصل بعمق في القانون الدولي الإنساني، مع التركيز على حماية غير المقاتلين في أثناء النزاعات. ويؤكد هذا المبدأ، الذي أكدته العديد من الصكوك القانونية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، حماية المدنيين من التعرض للعنف، واحتجاز الرهائن، والمعاملة المهينة، والترحيل غير القانوني، حيث تعمل البروتوكولات الإضافية على تعزيز إطار حماية المدنيين، وتقدم المزيد من الفروق الدقيقة في السلوك المتوقع في أثناء الأعمال العدائية (Hassan, S. A. M., & Ali, S. A. M. ,2023).

مجلس الوزراء السعودي

أكد مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية برئاسة العاهل السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، رفضه الدائم والمستمر للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من قطاع غزة، وطالب المجلس بالوقف الفوري لإطلاق النار ورفع الحصار عن غزة، والدفع بعملية السلام وفقًا لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية.

فالمعاملة الإنسانية إحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، وهي أن جميع الأشخاص الذين وقعوا في قبضة العدو يحق لهم الحصول على معاملة إنسانية بغض النظر عن وضعهم ووظيفتهم أو أنشطتهم السابقة. وبناء على ذلك، فإن المادة ٣ المشتركة، التي تعكس «المقياس الأدنى» العرفي للحماية الملزمة في أي نزاع مسلح، تنصّ على ما يلي: «الأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم وأولئك الذين أصبحوا عاجزين عن القتال بسبب المرض، أو الجرح، أو الاحتجاز، أو لأي سبب آخر، يجب أن يعاملوا في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار على

أساس العرق، أو اللون، أو الدين، أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد، أو الثروة، أو أي شيء آخر مماثل. وعلى الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يسمح صراحة لأطراف النزاع «باتخاذ تدابير السيطرة والأمن فيما يتعلق [بالأشخاص الخاضعين لسيطرتهم] حسبما قد يكون ضروريًّا نتيجة للحرب»، فإن الحق في المعاملة الإنسانية مطلق ولا ينطبق ذلك على الأشخاص المحرومين من حريتهم فحسب، بل ينطبق أيضًا، بوجه أعم، على سكان الأراضي الخاضعة لسيطرة العدو (Melzer, N., & Kuster, E. ,2019).

الخارجية السعودية

صرح وزير الخارجية السعودي صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان عن موقف المملكة العربية السعودية بشأن السيطرة المستقبلية على القطاع، وقال خلال مؤتمر صحفي له إن السلطة الفلسطينية قادرة على إدارة غزة، والجميع يعرف قدرتها وقوتها على إدارة الضفة، حيث إنها حققت إنجازات رائعة على الرغم من التحديات، وأضاف أنه إذا كان هناك طريق إلى دولة فلسطينية، فإن السلطة الفلسطينية أكثر من قادرة على توفير الصلاحيات اللازمة لها، كما ناقش وزير الخارجية مع وزير خارجية مملكة النرويج إسبن بارث ايدي (Espen Barth Eide) تطورات الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م، وذلك على هامش زيارة اللجنة المكلفة من القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية في زيارة للعاصمة النرويجية أوسلو، حيث شدد الجانبان على تهيئة الظروف اللازمة لضمان تأمين ممرات الإغاثة لإيصال المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية العاجلة لقطاع غزة، كما شددت اللجنة الوزارية المكلفة من القمة العربية الإسلامية المشتركة حول غزة برئاسة وزير الخارجية السعودي مباحثاتها مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، على مطالبتها للولايات المتحدة الأميركية بتحمل مسؤولياتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع جيش الاحتلال الإسرائيلي نحو الوقف الفوري لإطلاق النار.

مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

تأسّس مركز الملك سلمان للإغاثة والمساعدات الإنسانية في مايو ٢٠١٥م تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ليكون مركزًا دوليًّا رائدًا في مجال إغاثة المجتمعات المتضررة من الكوارث والأزمات الإنسانية وتخفيف معاناتها لتعيش حياة كريمة، وذلك انطلاقًا من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، التي توجب إغاثة الملهوف ومساعدة المحتاج، والمحافظة على حياة الإنسان وكرامته وصحته، وامتدادًا للدور الإنساني الذي تؤديه المملكة العربية السعودية ورسالتها العالمية في هذا المجال (ksrelief.org).

وجاءت رؤية المركز على أن يكون رائدًا في مجال الإغاثة والأعمال الإنسانية ونقل قيم المملكة العربية السعودية إلى العالم، وهدفت رسالة المركز إلى إدارة وتنسيق العمل الإغاثي على المستوى الدولي بما يضمن تقديم الدعم للفئات المتضررة بما لا يتعارض مع المصالح الوطنية. وتميَّز المركز بالفاعلية والمرونة والنشاط، وبناء فريق من الموظفين الأكفاء، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية، وتطوير الشراكات مع المنظمات الرائدة في العمل الإنساني، كذلك تطوير آلية فعالة تضمن الاستجابة السريعة للتعامل مع الأزمات الإنسانية، واستقطاب المتطوعين وتأهيلهم للمشاركة في جهود الإغاثة والأعمال الإنسانية، وإنشاء نماذج فعالة لجمع التبرعات (ksrelief.org).

الصورة (١): خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله –
ويظهر على يسار الصورة شعار مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

المصدر: ksrelief.org

وجَّه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده، في ٢ نوفمبر ٢٠٢٣م، بإطلاق حملة تبرعات شعبية عبر منصة «ساهم» لإغاثة الشعب الفلسطيني، حيث أقلعت أول طائرة إغاثية وحطّت بمطار العريش بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م محملة بـ ٣٥ طنًّا من مواد غذائية، وإيوائية، وطبية. وقدمت المملكة العربية السعودية عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدعم الوفير لسكان قطاع غزة، ولا سيما الأطفال منهم، حيث سيَّر المركز جسرًا جويًّا توافدت من خلاله طائرات المساعدات الإنسانية السعودية على مطار العريش الدوليّ في مصر تمهيدًا لنقلها إلى غزة، وجسرًا بحريًّا توافدت من خلاله بواخر المساعدات الإنسانية السعودية إلى ميناء بورسعيد المصري لتنقل إلى داخل غزة، ويأتي ذلك في إطار دور المملكة العربية السعودية التاريخي المعهود بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في مختلف الأزمات والمحن التي يمر بها (ksrelief.org).

بلغ مجموع تبرعات الحملة السعودية الشعبية لإغاثة الشعب الفلسطيني ٦٢٨ مليونًا و٥٢١ ألفًا و٢٥٥ ريالًا سعوديًّا قدّمها مليون و٧٢٨ ألفًا و٨٣٩ متبرعًا من المؤسسات الخيرية والشركات والبنوك وجهات الوقف الخيرية، من جميع أرجاء المملكة العربية السعودية عبر منصة «ساهم»، واستمر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في تسيير الجسرين الجوي والبحري، فقد ورد بالتقرير الصادر عن منصة ساهم والخاص بحملة الدعم الإنساني والإغاثي العاجل للشعب الفلسطيني في قطاع غزة حتى ٢٩ يناير ٢٠٢٤م، أن ٣٨ طائرة إغاثية تحمل على متنها ما يزيد على ٨٢٩ طنًّا من المساعدات الإيوائية، والغذائية، والطبية أرسلت إلى غزة. وكذلك غادرت شواطئ المملكة ٦ بواخر محملة بـــــ ٤٩٦٦ طنًّا من المساعدات الإيوائية، والغذائية، والطبية موزعةً على ٥١٦ حاوية للمواد الطبية، و١٩٩ حاوية للمواد الغذائية والإيوائية، حيث بلغ الوزن الإجمالي للمساعدات من خلال الجسر الجوي والبحري ٥٧٩٥ طنًّا، حيث سيرت السعودية السبت ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣م

أول طلائع الجسر البحري الإغاثي، ووصلت الطائرة السعودية الإغاثية الأولى إلى مطار العريش الدولي بمصر الخميس ٩ نوفمبر ٢٠٢٣م (ksrelief.org).

منصة ساهم

هي منصة أنشئت بناءً على الأمر الملكي رقم ٥٥٨٧١ الصادر بتاريخ ٩/ ١١/ ١٤٣٦هـ الموافق ٢٤ أغسطس ٢٠١٥م القاضي بأن يكون مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية هو الجهة الوحيدة التي تتولى تسلّم أيّ تبرعات إغاثية أو خيرية أو إنسانية، سواء أكان مصدرها حكوميًّا أو أهليًّا، لإيصالها إلى محتاجيها في الخارج وفقًا للأنظمة. وتمنح المنصة المتبرعين فرصة إنشاء حساب شخصي يوفر للمتبرع فرصة الوقوف على البرامج التي دعمها. إضافة إلى ذلك توفر المنصة لأصحاب التبرعات المباشرة فرصة ربط التبرعات بالدول والبرامج التي يختارونها. وتعدّ هذه المنصة الإلكترونية الرسمية الوحيدة التي توفر لمستخدميها فرصة التبرع لبرامج مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي تصل برامجه للمستفيدين في أكثر من ٧٩ دولة حول العالم، علمًا بأن المركز لا يستقطع أية مصاريف إدارية من التبرعات.

التغييرات في حقوق الطفل والجهود الإنسانية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م

أثَّرت الحرب التي شنَّها جيش الاحتلال الإسرائيلي على غزة في عام ٢٠٢٣م تأثيرًا بالغًا في حقوق الطفل، ممَّا استدعى جهودًا إنسانية وإغاثية مكثَّفة لمواجهة تداعياتها، ويمكن فهم التغييرات التي طرأت على حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية كما يلي:

١. **الحقوق الأساسية للطفل**: تدهورت الحقوق الأساسية للطفل من جرَّاء الحرب على غزة، بما في ذلك حق الأطفال في الحماية من العنف والإيذاء، وحقهم في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الأساسية، حيث تعرض الأطفال لمخاطر جسيمة من جرَّاء القصف والاشتباكات المسلحة، ممَّا أدى إلى وفيات وإصابات وتشريد للعديد منهم، لذا يجب البحث عن آليات فعَّالة لإنفاذ القانون الدولي الإنساني الذي ينصّ على توفير الحماية للأطفال في وقت الحرب.

٢. **الجهود الإنسانية والإغاثية**: قدّمت المنظمات الإنسانية المحلية والدولية مساعدات طارئة شملت الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الذين تأثروا من جرَّاء الحرب، وعليه يجب الأخذ في الحسبان تعزيز تلك الجهود من خلال تطبيق مبدأ الاستدامة.

٣. **تحديات وصول المساعدات**: واجهت المنظمات الإنسانية تحديات كبيرة في الوصول إلى الأطفال المحتاجين بسبب القيود المفروضة على الحركة، وبسبب الدمار الناتج عن الحرب. ومن التحديات في توزيع المساعدات، نجد أن معظم تلك المساعدات لم توزع توزيعًا عادلًا، ولم تصل إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. ومن هنا تبرز أهمية القانون الدولي الإنساني في أثناء الحروب والنزاعات لمعالجة القيود والتحديات التي تحول دون تطبيق القانون.

٤. **الحماية والتوعية بحقوق الطفل**: زادت أهمية تعزيز الحماية والتوعية بحقوق الطفل خلال الصراعات المسلحة، حيث عملت المنظمات

على توفير ملاذ آمن للأطفال، بالإضافة إلى توعية المجتمعات المحلية بأهمية حماية الأطفال وضرورة احترام حقوقهم.

الخاتمة

أدَّت المملكة العربية السعودية، ممثّلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، دورًا بارزًا خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م، على الصعيدين الدولي والإقليمي، فقد جاءت تلك الجهود وفقًا لما تقتضيه قواعد القانون الدولي الإنساني في مجالي حماية حقوق الطفل والجهود الإنسانية والإغاثية، ممَّا جعلها تتصدَّر قائمة الدول المبادرة في دعم الشعب الفلسطيني المحاصر، وخصوصًا الأطفال، والساعية إلى جمع الكلمة العربية والأمة الإسلامية لدعم هذه الفئة التي كان للحرب عليها أثر سلبيّ كبير.

نتائج الدراسة

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

١. تدهور الحقوق الأساسية الخاصة بالطفل في أثناء الحروب والنزاعات (الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م)، مع ضعف واضح في تطبيق القانون الدولي الإنساني وتحقيق أهداف الحماية التي نصّ عليها.

٢. عززت المملكة العربية السعودية دورها الإنساني والإغاثي الدولي، من خلال تقديم الدعم الإنساني والإغاثي غير المحدود عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

٣. تعمل المملكة العربية السعودية على رفع المعاناة عن الأطفال المعرضين للخطر في أثناء الحروب والكوارث، وذلك عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، سعيًا منها إلى تحقيق دورها الريادي الإقليمي والدولي في هذا الشأن، حيث أرسلت العديد من الشحنات الإغاثية، وعقدت المؤتمرات، وفعَّلت الحوار البنَّاء إقليميًّا ودوليًّا من أجل إنفاذ القانون الدولي الإنساني.

٤. ظهرت العديد من التحديات التي أفرزتها الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٠٢٣م، تمثّلت في تحديات الوصول والتوزيع، كما أظهرت الحرب أهمية تعزيز الحماية بحقوق الطفل في أثناء الحروب والنزاعات المسلحة.

التوصيات

١. تعزيز التثقيف القانوني ونشر الوعي من خلال دعم برامج مخصصة إقليميًّا ودوليًّا من أجل فهم أفضل لحقوق الطفل في إطار القانون الدولي الإنساني.

٢. تعزيز الجهود التعاونية والشراكات بين المنظمات الإنسانية الدولية الحكومية وغير الحكومية لضمان استجابة متناسقة وفعَّالة في حماية ودعم الأطفال المتضررين من جرَّاء الصراعات.

٣. تقديم الدعم الإنساني الطويل الأمد، مع التركيز على الدعم المستمر بعد جهود الإغاثة الفورية لمعالجة تداعيات الصراع السلبية الطويلة الأمد على حياة الأطفال.

٤. الدعوة إلى إصلاح السياسات وآليات التنفيذ التي تعطي الأولوية لحماية ورفاهية الأطفال في مناطق النزاع، مع التركيز على الالتزام بالمعايير والمبادئ القانونية الدولية.

٥. إيجاد آلية تكون تحت هيئة أممية أو عربية إسلامية لتسهيل إيصال المساعدات بأنواعها من علاج وطعام وكساء للمتضررين، وخصوصًا الأطفال.

٦. إيجاد منظمة ذات سيادة عربية عليا يكون مقرّها الرياض لتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في أثناء الحروب والنزاعات، وإرساء مواثيق جديدة لحماية الأطفال والاستفادة من المواثيق القائمة.

المصادر والمراجع

آل سعود، سعود الفيصل بن عبدالعزيز (٢٠٠٩). كلمة المملكة العربية السعودية في الدورة (٦٤) للجمعية العامة للأمم المتحدة: المقاصد الإنسانية للأمم المتحدة، مجلة الدبلوماسي، ع٦، ٤٧-١٠.

إنفاد، حبيب (٢٠٠٤). الحماية القانونية لحقوق الطفل في ظل القانون الدولي الإنساني، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون، ع ١٠، ٦٦-٥٧.

آيت، عبد المالك نادية (٢٠١٦). التزام الدول بحماية حقوق الطفل في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة دفاتر البحوث العلمية، ع (٧)، ١٥٠ – ١٥٩.

خضراوي، عقبه (٢٠١٧). إسهامات القانون الدولي الإنساني في حماية الطفل اللاجئ، مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٦، ٢٩٥ – ٣٧٠.

شراد، صوفيا (٢٠٢٢). التضخم التشريعي في قواعد القانون الدولي الإنساني: قواعد حماية الطفل: زمن النزاعات المسلحة أنموذجا، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مج ٦، ٤٥٤-٤٧٢.

شعبان، سيد عبد المطلب (٢٠١٨). حقوق الطفل: بين المواثيق الدولية والواقع الدولي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع (٦٦)، ٤٧ – ١٦٣.

مراجع بالإنجليزية:

Abudayya, A., Ghali, K. A., Hargreaves, S., Blanchet, K., Bjertness, E., Bhopal, A. S., ... & Kumar, B. N. (2023). An urgent call to save and protect the lives of vulnerable populations in the Gaza Strip. *The Lancet Regional Health–Europe*, 35.

Birkett, D. J. (2019). Twenty years of the Rome Statute of the International Criminal Court: appraising the state of national implementing legislation in Asia. Chinese *Journal of International Law*, 18(2), 353-392.

Buheji, M., & Buheji, B. (2024). Mitigating Risks of Slow Children Development Due to War on Gaza 2023. *International Journal of Psychology and Behavioral Sciences*, 14(1), 11-21.

Chauhan, A. (2023). The Warping of International Humanitarian Law: Problematizing Regime Interaction in the *Law of Armed Conflict* (Doctoral dissertation, University of Toronto (Canada)).

Collins, T. M., & Wright, L. H. (2022). The challenges for children's rights in international child protection: Opportunities for transformation. *World Development*, 159, 106032.

Da Costa, R. I. (2021). *The Erga Omnes Obligation towards children in armed conflict* (Doctoral dissertation, University of Pretoria).

Daga, G., & Simonelli, L. (2023). *Saudi Arabia's Balancing Game: The Palestinian Cause and Regional Leadership*.

De Beco, G. (2013). The Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a Communications Procedure: good news?. *Human rights law review*, 13(2), 367-387.

Hart, J., & Forte, C. L. (2013). Mandated to fail? Humanitarian agencies and the protection of Palestinian children. *Disasters*, 37(4), 627-645.

Hart, J., Al-Rozzi, M., & Procter, C. (2022). *Neglect and the Protection of Refugee Children: A report on research in Jordan and the Gaza Strip*, Palestine.

Hassan, S. A. M., & Ali, S. A. M. (2023). Limitations On Warfare Methods: A Brief Examination Under International Humanitarian Law. *Journal of Advances in Humanities Research*, 2(4), 1-19.

Kadivar, M. (2024). In Search of a Safe Place in Gaza for Children Stop Violence Against Children. *Journal of Iranian Medical Council*, 7(1), 2-4.

Kinoshita, D. (2023). International Humanitarian Law and Nichiren Buddhism. In *Buddhism and International Humanitarian Law* (pp. 408-423). Routledge.

Kovner, B. (2020). Children's rights, protection and access to justice: The case of Palestinian children in East Jerusalem. Context-informed perspectives of child risk and protection in Israel, 241-261.

Melzer, N., & Kuster, E. (2019). *International Humanitarian Law. A comprehensive introduction*. Geneva: International Committee of the Red Cross.

Mohammed Asqool, A., Ismail, S. M., & Nordin, R. (2023). The Protection of Children During Armed Conflicts: Israeli Violations of International Humanitarian Law in Three Wars in Gaza. *UUM Journal of Legal Studies* (UUMJLS), 14(2), 535-556.

Mohammed, M. O., & Ahmad, A. A. Israel Palestine Conflict: Implications of the Political Dynamics in the GCC.

Pandey, N. (2021). *A Study of Contemporary Non-International Armed Conflicts and Applicability of International Humanitarian Law: Issues and Challenges* (Doctoral dissertation, Maharaja Sayajirao University of Baroda (India)).

Pictet, J. (1966). The principles of international humanitarian law (II). *International Review of the Red Cross* (1961-1997), 6(67), 511-533.

Pribis, M. J. (2021). *Evaluating Humanitarian Protection: A Protection-Specific Evaluation Quality Assessment Framework* (Doctoral dissertation, University of Pittsburgh).

Procter, C., Pontalti, K., Hart, J., & Alruzzi, M. (2024). Conceptualising and challenging child neglect in humanitarian action: Protecting displaced children in Jordan and Palestine. *Child Abuse & Neglect*, 147, 106539.

Singh, R., Goli, S., & Singh, A. (2022). Armed conflicts and girl child marriages: A Global evidence. *Children and youth services review*, 137, 106458.

Spitka, T. (2023). *Children as Victims and Activists in the Israeli/Palestinian Conflict. In National and International Civilian Protection Strategies in the Israeli-Palestinian Conflict* (pp. 107-136). Cham: Springer International Publishing.

Stokke, H. (2007). Taking the Paris Principles to Asia. A Study of Three Human Rights Commissions in Southeast Asia: Indonesia, Malaysia and the Philippines. *CMI Report*, 2007(3).

Wijenayake, V. (2021). Limiting the risk to combatant lives: Confluences between international humanitarian law and buddhism. *Contemporary Buddhism*, 22(1-2), 208-222.

Zaman, A. (2022). Saudi Arabia Power Struggle In The Middle East And Its Dependency On United States: Causes And Consequences. *Graduate Journal of Pakistan Review* (GJPR), 2(2).

مواقع ذات صلة:

موقع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية:
https://www.ksrelief.org/

موقع الجزيرة الإخباري:
https://www.ajnet.me/n ws/2024/2/e2

موقع وتقارير منصة ساهم :
https://sahem.ksrelief.org/UploadData/ProgramFile/2024131

٣

تقييم نتائج الأمن الغذائي في الأزمات التي طال أمدها

حالة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن

د. محمد ميلات مصطفى – المملكة المتحدة
مستشار في قسم الرقابة والتقييم،
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

م. أصيل الحرمل – المملكة العربية السعودية
أخصائي رقابة وتقييم – قسم الرقابة والتقييم،
مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

الملخص

نفذ برنامج الأغذية العالمي مبادرة الأمن الغذائي للاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن بتمويل من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في الفترة من سبتمبر ٢٠٢٣م إلى يناير ٢٠٢٤م. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم حالة الأمن الغذائي لدى المستفيدين بعد انتهاء المشروع، مع التركيز على الاختلافات بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث في داخل المخيم، وقد استخدمت الدراسة مزيجًا من الأساليب النوعية والكمية لجمع البيانات حول ثلاثة مؤشرات للأمن الغذائي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنَّ الأسر التي تعيلها إناث لديها مستوى استهلاك أعلى مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور، وكلتا المجموعتين تستخدم استراتيجيات تكيف مختلفة. وفي حين أن أنماط آليات التكيف لم تختلف كثيرًا بين الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث، إلا أن وضع الأسر التي تعيلها إناث كان أفضل قليلًا، مع لجوء عدد أكبر من الأسر التي يعيلها ذكور إلى استراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الأزمات الممتدة، اللاجئون السوريون، درجة استهلاك الغذاء، مؤشر إستراتيجية التكيّف المنخفض، إستراتيجية التكيف مع سبل العيش.

تقييم نتائج الأمن الغذائي في الأزمات التي طال أمدها

حالة اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري في الأردن

د. محمد ميلات مصطفى
م. أصيل الحرمل
المملكة المتحدة
المملكة العربية السعودية

المقدمة

يعترف كلٌّ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ بأنَّ الحصول على غذاء آمن ومغذٍّ ويكفي حاجة الإنسان هو حقٌّ أساسي من حقوق الإنسان. إنَّ مفهوم الغذاء والأمن الغذائي أكثر من مجرد زيادة إنتاج الغذاء، ويعدّ قضية معقدة ومتعدّدة الأبعاد تنطوي على ضمان توافر الأغذية المغذية والقدرة على تحمّل تكاليفها، وهي خاصية أبرزتها المنظّمات الدولية، مثل: منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (Ayala and Meier, 2017).

يشكّل انعدام الأمن الغذائي تحدّيًا كبيرًا في البلدان التي تعاني أزمات إنسانية طويلة الأمد، فقد شهد عام ٢٠٢٢م ارتفاعًا غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية، واضطرابات في سلاسل التوريد، وتصاعد التهديدات المناخية والتهديدات المرتبطة بالصراعات، ممَّا أدَّى إلى تدهور الأمن الغذائي لملايين الأفراد على مستوى العالم (DI, 2022). يكشف التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام ٢٠٢٢م أنَّ عدد الأفراد الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة بسبب انعدام الأمن الغذائي الحاد قد زاد مرتين بين عامي ٢٠١٦م و٢٠٢١م. كما يشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية نصف السنوي إلى أنَّه في عام ٢٠٢٣م، كان هناك أكثر من ٢٣٨ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٤٨ بلدًا حول العالم، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة ١٠٪ مقارنة ببيانات عام ٢٠٢٢م (FSIN, 2023). وقد تظهر تداعيات انعدام الأمن الغذائي بطرق مختلفة، ممّا يؤثر في سبل عيش الناس ورأس مالهم المادي والبشري والاجتماعي، بالإضافة إلى زيادة أخطار سوء التغذية والمجاعة والوفيات (FSIN, 2023).

عادة ما تظهر الأسر التي تعاني انعدام الأمن الغذائي مجموعة متنوعة من تدابير وآليات التكيف لضمان وصولها إلى الغذاء الأساسي والاحتياجات الأساسية الأخرى (WFP, 2023)، ويشير التكيف، في هذا

السياق، إلى مجموعة من التعديلات السلوكية التي تُجرى لمعالجة ضغوط خارجية أو داخلية محدّدة أو صدمات غير متوقعة تتجاوز الموارد أو القدرات المتاحة للفرد أو الأسرة. وعادة ما تستخدم الأسر آليات تكيّف متنوعة، يمكن أن تراوح ما بين إستراتيجيات قصيرة الأجل قائمة على الاستهلاك (إستراتيجيات تكيّف منخفضة) وإستراتيجيات تكيّف طويلة الأجل مع سبل العيش، من أجل التغلب على نقص الأغذية وتلبية احتياجاتها الأساسية.

تأسَّس مخيَّم الزعتري للاجئين في الأردن في عام ٢٠١٢م لتوفير المأوى للاجئين السوريين، ومع وجود ٧٧,٠٠٠ لاجئ سوري في المخيم حاليًّا، فقد أصبح المخيم رمزًا لأزمة اللاجئين السوريين التي طال أمدها، حيث تعمل في المخيم ٣٢ وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية، وتقدم مجموعة واسعة من المساعدات الإنسانية، مثل: الغذاء والمأوى والصحة والتعليم والحماية وغيرها من المساعدات، ومن بين هذه الوكالات، يؤدي برنامج الأغذية العالمي دورًا مهمًّا في تلبية احتياجات الأمن الغذائي للاجئين السوريين في المخيم. وبفضل الدعم المالي السخي من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، تمكّن برنامج الأغذية العالمي من توفير قسائم غذائية إلكترونية شهرية للاجئين السوريين المقيمين في المخيم لمدة خمسة أشهر، إذ قدَّم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى ٥٤,٠٠٠ مستفيدًا، ليغطي ٩,٣٠٣ أسر في المدة المحددة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٣م، وقدَّم البرنامج المساعدة إلى ٥٢٬٢١٧ مستفيدًا، ليغطي ٩٬٠٢٣ أسرة في يناير ٢٠٢٤م (Millat-e-Mustafa and Alharmal, 2024).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وضع الأمن الغذائي للاجئين السوريين الذين يعيشون في مخيم الزعتري باستخدام مؤشرات مراقبة النتائج بعد الانتهاء من المشروع المموَّل من جانب مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وتسعى إلى تحليل آثار انعدام الأمن الغذائي من منظور الأزمات التي طال أمدها، والتحقيق في آليات التكيف التي يستخدمها المجتمع المتضرّر للتخفيف من الآثار السلبية. ولتحليل حالة الأمن الغذائي، جمع الباحثان البيانات من عينة عشوائية من اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري بين ١٨ و٢١ فبراير ٢٠٢٤م، واستخدمت البيانات لقياس ثلاثة مؤشرات للنتائج يشيع استخدامها من جانب برنامج الأغذية العالمي لتقويم حالة الأمن الغذائي، حيث يعمل المؤشران الأولان، وهما مؤشر استهلاك الأغذية ومؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض، كمؤشرين بديلين لتقييم مدى كفاية استهلاك الأسر للأغذية في وقت إجراء الدراسة، أمَّا المؤشر الثالث، المعروف باسم إستراتيجية التكيّف مع سبل العيش، فيساعد في تقييم قدرة الأسرة على التكيّف على المدى الطويل وقدراتها الإنتاجية، فضلًا عن التأثير المستقبلي المحتمل في عملية الحصول على الغذاء.

مراجعة الأدبيات

استُخدم مفهوم الأمن الغذائي بكثرة في العقود الأخيرة للإشارة إلى قدرة الفرد أو الأسرة أو المجتمع على الوصول إلى الغذاء المغذي الكافي لتوفير الصحة (Caballero *et. al.*, 2003). وكما يوضح مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦م، فإن الأمن الغذائي هو «الحالة التي يمتلك فيها الأفراد باستمرار الوسائل المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء الصحي والمغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية وخصبة» (FAO, 2008). وعلى العكس من ذلك، يوصف انعدام الأمن الغذائي بأنه حالة تتّسم بـ «التوافر المحدود أو غير المؤكد للأغذية الكافية والآمنة من الناحية التغذوية أو القدرة المحدودة أو غير المؤكدة على الحصول على أغذية مقبولة بأساليب مقبولة اجتماعيا» (Bickel *et al.*, 2000).

يرتكز مفهوم الأمن الغذائي على أربعة أبعاد رئيسة: توافر الغذاء، والوصول إليه، واستخدامه، واستقراره (Frankenberger *et al.*, 2002; FAO, 2008)، ويشير **التوافر** إلى الوجود المادي للغذاء، ويتمثّل **الوصول** في امتلاك جميع الأسر الموارد الكافية للحصول على الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين لنظام غذائي صحي، ويشمل **الاستخدام** العوامل الاجتماعية-الاقتصادية لغذاء الأسر وأمنها الغذائي، متأثّرًا بالمعرفة والممارسات، ويتحقق الاستقرار عندما يبقى توريد الغذاء على مستوى الأسرة ثابتًا طوال العام وعلى المدى الطويل، ومن أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق الأبعاد الأربعة في وقت واحد (Frankenberger *et al.*, 2002).

إن حجم أزمة الجوع وسوء التغذية المستمرة في جميع أنحاء العالم هائل، ممّا يؤثر في ملايين الأفراد حول العالم. وعلى الرغم من حدوث التحسن الكبير في مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) ما بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٥م، الذي أدّى إلى ارتفاع ملحوظ بنسبة ٦ في المائة في إجمالي درجات مؤشر الأمن الغذائي العالمي، إلّا أنّ البيانات الأخيرة تشير إلى حدوث تحوّل في المشهد العام للأمن الغذائي يعزى إلى العقبات البنيوية الأساسية (EI, 2022)، فالصراعات، وجائحة كوفيد ١٩، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وحالات التطرف المناخي، والتحديات اللوجستية، وندرة الوقود، وتصاعد تكاليف الأسمدة، تتلاقى لتؤدي إلى أزمة غذائية لا مثيل لها. وفي عام ٢٠٢٣م، عانى أكثر من ٣٣٣ مليون فرد من ٧٨ دولة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ممّا مثّل زيادة كبيرة بلغت نحو ٢٠٠ مليون فرد مقارنة بأرقام ما قبل جائحة كوفيد ١٩ (WFP, 2024).

تستهلك حالات الطوارئ الإنسانية الممتدة أكثر من ثلثي المساعدات الإنسانية العالمية (FAO, 2017)، وبخلاف الكوارث الطبيعية، غالبًا ما تتّسم حالات الطوارئ الممتدة بالنزاعات المستمرة، ونقص الخدمات العامة الحيوية، مثل: الأمن والرعاية الصحية والتعليم، كما إنها تخلق بيئات غير مواتية لمعالجة القضايا الملحة، مثل: الجوع وسوء التغذية والفقر (Lin *et. al.*, 2022). وقد حدّدت دراسات مختلفة عدّة آثار مباشرة لحالات الطوارئ التي طال أمدها، مثل: زيادة في الإنفاق على الغذاء (Verwimp and Munoz-Mora, 2018)، وانخفاض في تنويع النظم الغذائية للأسر (Serneels and Verpoorten, 2015)، وانخفاض الأمن الغذائي (Brück *et al.*, 2019) وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حالات الطوارئ هذه لها آثار غير مباشرة، مثل: انعدام الأمن الغذائي الناتج عن تعطيل الإنتاج الزراعي

(Rockmore, 2015)، والتأثير في قرارات استثمار المزارعين (Arisa *et. al.*, 2019). كما تسلّط الدراسات نفسها الضوء على لجوء الأسر إلى إستراتيجيات التكيّف، مثل استهلاك طعام أقل فائدة يحتوي على نسبة منخفضة من السعرات الحرارية أو اتّباع نظام غذائي أقل تنوّعًا، من أجل البقاء على قيد الحياة في أثناء حالات الطوارئ الطويلة الأمد (Lin *et. al.*, 2022).

تعدّ الأزمة الإنسانية التي يعانيها اللاجئون السوريون في الأردن واحدة من أكبر حالات الطوارئ الطويلة الأمد والمعقدة في العصر الحديث، وقد دأب برنامج الأغذية العالمي، منذ بداية أزمة اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٢م، على تقديم المساعدات الغذائية للاجئين السوريين المقيمين في مختلف المخيمات والمجتمعات. ووفقًا لتقرير الرقابة للربع الثالث من عام ٢٠٢٣م:

> كان هناك ارتفاع كبير في مؤشر انعدام الأمن الغذائي بين اللاجئين المستفيدين مقارنة بتقرير الربع السابق من السنة. وقد ارتفعت نسبة الأسر التي تواجه انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الحاد ارتفاعًا ملحوظًا يقدر بنحو ٦٥ إلى ٩١ في المائة بين المستفيدين المندمجين في المجتمع و٥٥ إلى ٨٦ في المائة بين المقيمين في المخيمات. ومن المثير للقلق هو لجوء اللاجئين إلى إستراتيجيات تكيف ضارة للغاية، مما يؤدي إلى مضاعفة معدلات تسرب الأطفال من المدارس إلى ١٢ في المائة، وزيادة عمالة الأطفال خمسة أضعاف تمثل ١٠ في المائة، وزيادة حالات قبول الفرص الوظيفية غير العادلة إلى ٣١ في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تراكم قدر هائل من الديون على الأسر من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية (WFP, 2023).

إنَّ مفهوم الأمن الغذائي متعدّد الأبعاد، وديناميكي، وذو سياق محدّد، ممّا يجعل استخدام منهج واحد للقياس وتحديد المؤشرات المناسبة أمرًا صعبًا، لذا تستخدم معظم المنظمات مناهج متنوعة لتقويم حالة الأمن الغذائي، وعلى سبيل المثال، يستخدم نظام مراقبة الأمن الغذائي الذي أنشأته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ثلاثة مؤشرات أساسية يحدّدها ٢١ مؤشّرًا مساهمًا عبر أربعة أبعاد للأمن الغذائي: التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار (ESCWA, 2019). يستخدم الفريق العامل المعني بجودة البرامج التابع لمجموعة الأمن الغذائي العالمي مجموعة من المؤشرات التي تشمل مختلف المكونات الرئيسة للأمن الغذائي، بما في ذلك العوامل المساهمة، ومؤشرات النتائج، والرقابة والتقييم والتعلم، والتغذية والوفيات (FSC, 2020). ويستخدم الإطار المفاهيمي لمؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)، الذي وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ما مجموعه ٢٨ مؤشرًا، مقسمة إلى ثلاثة مجالات رئيسة: القدرة على تحمل التكاليف (٦ مؤشرات)، والتوافر (١١ مؤشرًا)، والجودة والسلامة (١١ مؤشرًا) (Thomas *et. al.*, 2017).

يستخدم برنامج الأغذية العالمي المنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي (CARI) لتجميع مؤشرات الأمن الغذائي المختلفة في مؤشر واحد للإبلاغ عن حالة الأمن الغذائي العامة للسكان (WFP, 2021)، حيث يقيّم هذا المنهج توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه من خلال قياس الوضع الحالي لدرجة استهلاك الأسرة للأغذية وانخفاض مؤشر إستراتيجية

التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، يقيس المنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي قدرة الأسرة على تثبيت الاستهلاك بمرور الوقت من خلال تقييم القدرة على التكيف، والتي تشمل الضعف الاقتصادي وإستراتيجيات التكيف مع سبل العيش.

يعدّ التقييم المنتظم لحالة الأمن الغذائي للمجتمعات الضعيفة أمرًا بالغ الأهمية لتحليل توافر الإمدادات الغذائية والوصول إليها واستخدامها واستقرارها، إلى جانب الرفاهية التغذوية، من أجل ضمان حصول الأفراد على إمدادات وافرة من الغذاء الآمن والمغذي لنمط حياة متوازن. وتعدّ هذه العملية ضرورية لصياغة وتقييم الإستراتيجيات والمبادرات أيضًا، وتؤثر في نوع ونطاق وسرعة المساعدات المطلوبة من جانب السكان المتضررين. وعند تحليل انعدام الأمن الغذائي، لا يكفي النظر في مدة المشكلة التي يواجهها الأفراد فقط، بل من المهم تقييم شدّة وتأثير المشكلة المحدّدة على الأمن الغذائي العام والحالة التغذوية أيضًا، ولذلك طوّر محللو الأمن الغذائي مقاييس أو مراحل مختلفة لتصنيف الأمن الغذائي باستخدام مؤشرات ونقاط أو معايير مختلفة (FAO, 2008).

تركّز هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات لرصد نتائج الأمن الغذائي، التي يبلغ عنها برنامج الأغذية العالمي في جميع مشروعات الأمن الغذائي التي يمولها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (Millat-e-Mustafa and Alharmal, 2024)، وتحديدًا مؤشر درجة استهلاك الغذاء، ومؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض، ومؤشر إستراتيجية التكيف مع سبل العيش. ويعدّ مؤشر درجة استهلاك الغذاء مؤشرًا مركّبًا يقيس التنوع الغذائي وتكرار الغذاء والأهمية التغذوية النسبية للمجموعات الغذائية بناء على تذكر الأغذية المستهلكة على مستوى الأسرة لمدة سبعة أيام. أمَّا مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض، فيعدّ مؤشرًا قائمًا على أساس الخبرة ويقيس سلوك الأسر على مدى الأيام السبعة الماضية عندما لم يكن لديهم ما يكفي من الطعام أو المال لشراء الطعام، وأمَّا مؤشر إستراتيجية التكيف مع سبل العيش، فيقيس مدى التكيف مع سبل العيش التي تستخدمها الأسر استجابة لنقص الغذاء أو نقص المال (WFP, 2021).

منهجية الدراسة

جمع البيانات

جمعت هذه الدراسة بين منهج البحث النوعي ومنهج البحث الكمّي لجمع البيانات، واستهدفت الدراسة المستفيدين من مشروع مخيم الزعتري في الأردن، فقد أجرى فريق الدراسة، في البداية، استعراضًا مكتبيًا لمقترح المشروع، فضلًا عن مراجعة جميع التقارير المرحلية الشهرية ووثائق المشروع المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، وقيَّم فريق البحث التقدم المنجز في كل مؤشر من مؤشرات النتائج الثلاثة من طريق مقارنتها بالهدف المحدّد مسبقًا في خطة إدارة الأداء. وللحصول على فهم أفضل للمنهجيات التي اعتمدها برنامج الأغذية العالمي في تقييم أحوال الأمن الغذائي في المخيم، أجرى الفريق مراجعة شاملة للأدبيات خلال هذه المرحلة.

زار فريق البحث مخيم الزعتري في الفترة ما بين ١٨ و٢١ فبراير ٢٠٢٤م، من أجل تحديد أنماط استهلاك الغذاء وجمع آراء المستفيدين حول نتائج المشروع، وأجرى فريق الرقابة والتقييم مناقشتين منفصلتين لمجموعات التركيز، واحدة مع مجموعة من الذكور والأخرى مع مجموعة من الإناث، وكان عدد الذكور

المشاركين في المناقشة مساويًا لعدد الإناث المشاركات في المناقشة الأخرى، بحضور ١٠ أفراد من كل جنس. وبعد انتهاء مناقشات مجموعات التركيز، زار الفريق منازل المستفيدين لتحديد ثلاثة مؤشرات لنتائج الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالتقييم والمقابلة، فقد اختار الفريق عشوائيًّا ما مجموعه عشرون مستفيدًا بالتساوي، عشرة ذكور وعشر إناث، وقدَّم الفريق التقني التابع لبرنامج الأغذية العالمي التسهيلات لهذه الإجراءات.

أجرى فريق البحث مقابلات فردية مع ممثلي الأسر الذين أُختيروا عشوائيًّا لتقييم درجة استهلاك الغذاء، فقد حدّدت النتيجة عدد الأيام خلال الأيام السبعة الماضية التي استهلكت فيها الأسرة أيًّا من أنواع الطعام الثمانية المحدّدة مسبقًا. ويتضمّن الملحق (١) أداة جمع البيانات لهذا التقييم. وبالمثل، بالنسبة لإستراتيجية التكيف المنخفض، فقد جرت مقابلة معيل الأسرة نفسه باستخدام الأداة القياسية لجمع البيانات، إذ هدفت هذه المقابلة إلى استكشاف ما إذا كانت الأسرة قد لجأت في الأيام السبعة الماضية إلى أي من الإستراتيجيات الخمس المدرجة في الملحق (٢) بسبب نقص الغذاء أو المال لشراء الطعام. وقد استُنتج مؤشر إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش المتعلقة بالأمن الغذائي من سلسلة أسئلة متعلّقة بتجارب الأسر مع إستراتيجيات سبل العيش خلال الثلاثين يومًا التي سبقت الدراسة، على النحو الموضح في الملحق (٣). وتضمّنت الاستبانة عشرة أسئلة عن إستراتيجيات كسب الرزق مقسّمة إلى أربع إستراتيجيات للضغط، وثلاث إستراتيجيات للأزمات، وثلاث إستراتيجيات للطوارئ. وقد حدّد الفريق التقني التابع لبرنامج الأغذية العالمي التصنيف المناسب لهذه الإستراتيجيات المختلفة قبل جمع البيانات.

تحليل البيانات

تحسب درجة استهلاك الغذاء بجمع تكرارات استهلاك الأطعمة داخل المجموعات الغذائية نفسها، ومن المهم ملاحظة أن قيمة التكرار القصوى لكل مجموعة غذائية محددة بـ(٧)، حتى وإن تجاوزت القيمة الإجمالية لكل فئة فرعية غذائية هذا الحد، ولتحديد درجات المجموعات الغذائية الموزونة، تُضرب القيمة التي يُحصَل عليها لكل مجموعة غذائية (باستثناء التوابل) في «وزن الأهمية» المقابل لها، كما هو محدد في الملحق (١)، ثم يُحصَل على درجة استهلاك الغذاء النهائية من طريق جمع درجات المجموعة الغذائية الموزونة، واستنادًا إلى قيمة درجة استهلاك الغذاء، تحسب النسبة المئوية للأسر التي تندرج في فئات مختلفة، وتشمل هذه الفئات: فئة الاستهلاك الضعيف، وتعطى نسبة مئوية من (٠-٢٨)، وفئة الاستهلاك المتوسط، تعطى نسبة مئوية من (٢٨,٥ - ٤٢)، وفئة الاستهلاك المقبول، تعطى نسبة مئوية (>٤٢). ويستند تحديد هذه المستويات إلى العادات الغذائية التي لوحظت بين اللاجئين السوريين، حيث يكثر الاستهلاك المنتظم للسكر و/أو الزيت. ويطبق مستوى مختلف على المجتمعات المحلية التي لديها معدل استهلاك منخفض للسكر و/أو الزيت (WFP, 2008). وأخيرًا، تحسب النسبة المئوية للأسر التي لديها نظام استهلاك غذائي «مقبول» باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الاستهلاك الغذائي المقبول} = \frac{\text{مجموع الأسر التي حققت أكثر من ٤٢}}{\text{مجموع أسر العينة}} \times ١٠٠$$

من أجل تحديد مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض، تُحسَب النتيجة لكل إستراتيجية تكيف بناءً على إجابة الأسرة، وذلك من طريق ضرب

عدد الأيام التي استخدمت فيها الإستراتيجية (من ٠ إلى ٧) بالوزن النسبي العالمي المخصص لتلك الإستراتيجية (انظر الملحق: ٢). تشير إجابة الأسرة إلى عدد الأيام من أصل سبعة أيام عندما اعتُمدت الإستراتيجية، إذا لم تستخدم إستراتيجية معينة من جانب الأسرة، فإن النتيجة النهائية لتلك الإستراتيجية تعدّ صِفرًا، ثم تجمع الدرجات لجميع الإستراتيجيات الفردية الخمس للحصول على إجمالي درجة مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض للأسرة، وبناء على قيمة مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض، تحسب النسبة المئوية للأسر التي تقع في فئات مختلفة. وتشمل هذه الفئات: مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض «الضعيف» (٠-١٨، مساوٍ للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ١ و٢)، ومؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض «المتوسط» (١٩-٤٢، مساوٍ للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ٣)، ومؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض «المرتفع» (>٤٢، مساوٍ للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ٤ وأكثر).

ولتقييم إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش، تدوّن الردود المتعلقة بتنفيذ كل إستراتيجية إمّا بـ «نعم» أو «لا». بالإضافة إلى ذلك، إذا استخدمت إستراتيجية التكيف مع سبل العيش في الأشهر التي سبقت جمع البيانات، تسجل على أنها «نعم»، ثم تصنّف كل أسرة إلى فئة من أربع مجموعات: أولئك الذين لا يستخدمون أي إستراتيجيات للتعامل مع الضغط أو الأزمات أو الطوارئ، وأولئك الذين يستخدمون إستراتيجيات التعامل مع الضغط، وأولئك الذين يستخدمون إستراتيجيات التعامل مع الأزمات، وأولئك الذين يستخدمون إستراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ، ثم بعد ذلك يحدّد تصنيف الأسرة إلى مجموعة معينة من خلال الإستراتيجية المستخدمة.

يوجد بعض القيود على هذه الدراسة، إذ جُمعت البيانات من عينة صغيرة من المستفيدين. لذلك، قد لا توفر النتائج تمثيلًا دقيقًا لحالة الأمن الغذائي العام للاجئين السوريين في مخيم الزعتري، وتتأثر مؤشرات الأمن الغذائي الثلاثة بالتغيرات الموسمية والصدمات والسياق العام للضعف، وقد لوحظ أنها أقل استجابة للحالات القصوى من انعدام الأمن الغذائي (WFP, 2021). وعلاوة على ذلك، ولضمان الدقة، تتطلب عملية التقييم تحليل البيانات الطولية، وهو ما كان خارج نطاق هذه الدراسة. ومع ذلك، تقارن نتائج الدراسة بنتائج الدراسة الشاملة التي أجراها برنامج الأغذية العالمي في ديسمبر ٢٠٢٣م على مجموعة المستفيدين نفسها.

نتائج الدراسة

قدَّم مشروع الأمن الغذائي، الممول من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والمنفّذ من جانب برنامج الأغذية العالمي، قسائم غذائية إلكترونية شهرية للاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري في الأردن، لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية لمدة خمسة أشهر، بدءًا من سبتمبر ٢٠٢٣م حتى يناير ٢٠٢٤م، حيث قدّم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى ٥٤,٠٠٠ مستفيدًا، ليغطي ٩,٣٠٣ أسر في المدة المحددة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٢٣م، وقدّم البرنامج المساعدة إلى ٥٢,٢١٧ مستفيدًا، ليغطي ٩,٠٢٣ أسر في يناير ٢٠٢٤م (Millat-e-Mustafa and Alharmal, 2024)،

وخصص لكل مستفيد ١٥ دينارًا أردنيًّا (ما يعادل ٢١,١٩ دولارًا أميركيًّا) شهريًّا. تعمل القسائم الإلكترونية، التي تقتصر على شراء المواد الغذائية، بتقنية بلوكتشين (blockchain)، ممّا يسمح للمستفيدين باستخدامها في جميع محالّ السوبر ماركت وأربعة مخابز في داخل المخيم.

نعرض فيما يلي نتائج تقييم الأمن الغذائي الذي أجري بين المستفيدين من المشروع في مخيم الزعتري:

درجة استهلاك الغذاء

يعرض الجدول (١) نتيجة درجة استهلاك الغذاء، ويكشف أن الأسر التي تعيلها إناث لديها مستوى أعلى من الاستهلاك مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور. وعلى الرغم من وجود نسبة متساوية من الأسر التي تقع في الفئة المتوسطة، فإن نسبة الأسر التي تعيلها إناث وتعاني قلة الاستهلاك تساوي ضعف نسبة الأسر التي يعيلها ذكور.

الجدول (١): درجة استهلاك الغذاء بين الأسر التي شملتها الدراسة في مخيم الزعتري

نوع المستفيد	مقبول (>٤٢)	متوسط (>٢٨-٤٢)	ضعيف (٠-٢٨)
الأسر التي يعيلها ذكور	٥٠٪	٣٠٪	٢٠٪
الأسر التي تعيلها إناث	٦٠٪	٣٠٪	١٠٪
متوسط القيمة	٥٥٪	٣٠٪	١٥٪
نتائج برنامج الأغذية العالمي	٦٨,١٪	٢٣,٤٪	٨,٥٪

كشفت نتائج الدراسة أن الأسر التي يعيلها ذكور لديها نسبة استهلاك أعلى للخبز والمعكرونة والفاصوليا واللبن والجبن والتونة المعلبة والبيض والخضروات والزيوت والوجبات الخفيفة المحلاة مقارنة بالأسر التي تعيلها إناث. بالإضافة إلى ذلك، أشارت الدراسة إلى أن الأسر التي تعيلها إناث تفضل إعطاء الأولوية لشراء المواد الغذائية باستخدام القسائم الغذائية الإلكترونية على الضروريات المنزلية الأساسية الأخرى، ممّا يشير إلى تفضيل ثابت للطعام على الرغم من انخفاض قيمة القسيمة الغذائية الإلكترونية عند مقارنتها بالأسر التي يعيلها ذكور. وعلاوة على ذلك، كشفت النتائج التي توصلنا إليها أن الأسر التي تعيلها إناث اختارت خيارات أكثر فاعلية من حيث التكلفة عند اختيار المنتجات الغذائية من محال السوبر ماركت والأسواق المحلية، وهو ما يؤدي إلى تنوّع أكبر في أنماط استهلاكها الغذائي، ويساهم في زيادة التنوع في تناول الطعام الذي لوحظ لدى الأسر التي تعيلها إناث مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور.

لوحظت فروقات كبيرة بين نتائج هذه الدراسة والتقييم الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في ديسمبر ٢٠٢٣م، حيث شملت عينة الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي عددًا كبيرًا من المشاركين، ممّا جعل نتائجها أكثر تمثيلًا مقارنة بهذه الدراسة. تجدر الإشارة إلى أن دراسة برنامج الأغذية

العالمي أجريت في ديسمبر ٢٠٢٣م، بينما أجريت هذه الدراسة في فبراير ٢٠٢٤م، ويمكن أن تعزى أوجه الاختلاف بين الدراستين إلى التقلبات الموسمية في توافر المواد الغذائية وتقلبات أسعار الأغذية. ولضمان تفسير أكثر دقة، من المهم رصد هذه الأنماط الموسمية المختلفة. ترصد منهجية درجة استهلاك الغذاء التنوع الغذائي، وتكرار الغذاء، والأهمية التغذوية النسبية للمجموعات الغذائية بناء على استهلاك الأسرة الأغذية لمدة سبعة أيام. لذلك، فإن توقيت جمع البيانات مهم أيضًا، حيث تميل الأسر إلى تخصيص المزيد لشراء الطعام خلال الأسبوعين الأوليين من الشهر بعد تسلُّم الأموال.

ولا يوجد فرق كبير عند دراسة المصدر الرئيس للغذاء بين الأسر التي يعيلها ذكور وتلك التي تعيلها إناث، وتحصل كلتا المجموعتين على الغذاء من السوق، خصوصًا عبر الحوالات النقدية، في حين أن الشراء عبر البطاقة يكون خيارًا ثانويًا. وعلى عكس اللاجئين السوريين المندمجين في المجتمع، لا يمتلك اللاجئون في المخيم فرصة زراعة الطعام والخضروات.

كان لمشروع القسائم الغذائية الإلكترونية دور فعّال في إعادة الشعور بالحياة الطبيعية بين اللاجئين السوريين، فقد أتاحت لهم هذه المبادرة شراء المواد الغذائية المفضلة لديهم بسهولة من محال السوبر ماركت والمتاجر المحلية الموجودة داخل المخيم. ومن خلال استخدام القسائم الغذائية الإلكترونية، تمكن اللاجئون من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الأطعمة المغذية، بما في ذلك الفواكه الطازجة ومنتجات الألبان والدجاج والأسماك والخضروات. علاوة على ذلك، وفّرت القسائم الغذائية الإلكترونية للمستفيدين المرونة للقيام برحلات متعددة إلى المحال التجارية، ممّا يضمن لهم الاستفادة الكاملة من مزاياها. تساهم القسائم المقدمة للاجئين إسهامًا كبيرًا في دخل أسرهم داخل المخيم، حيث يبلغ متوسط الدخل ٥٥٪. وبدون هذه المساعدة المهمة، سيُدفع بـ ٩٥٪ من اللاجئين إلى أعماق الفقر المدقع، كما هو موضح في تقرير برنامج الأغذية العالمي (Millat-e-Mustafa and Alharmal, 2024).

مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض

يقيس مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض الإستراتيجيات السلوكية التي يطبقها الأفراد في المواقف التي يفتقرون فيها إلى الوصول الكافي إلى الغذاء أو يتوقعون فيها انخفاضًا في الأمن الغذائي، ويقيّم هذا المؤشر كلًّا من تكرار وشدّة سلوكيات استهلاك الغذاء التي اضطرّت الأسر إلى تبنّيها نتيجة لندرة الغذاء خلال الأيام السبعة الماضية التي سبقت الدراسة.

يعرض الجدول (٢) النسبة المئوية للمستفيدين الذين اعتمدوا إستراتيجية التكيف المنخفض في الأيام السبعة الماضية التي سبقت الدراسة. وبوجه عام، اعتمد جميع المستفيدين إستراتيجيات تكيف منخفض بدرجات متفاوتة للتعامل مع نقص الغذاء أو القيود المالية لشرائه. اختارت نسبة كبيرة من المشاركين (٩٠٪) إستراتيجيات التكيف المرتبطة بالاستهلاك، والتي استخدمت بدرجات متفاوتة من الشدة (متوسطة إلى عالية). لم تختلف أنماط سلوك المستجيبين تجاه آليات التكيف القائمة على الاستهلاك بين الأسر التي يعيلها ذكور وتلك التي تعيلها إناث. وتختلف النتيجة مع النتائج التي توصل إليها برنامج الأغذية العالمي للأسباب المماثلة المذكورة أعلاه (انظر: القسم السابق).

الجدول (٢): مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض بين الأسر التي شملتها الدراسة في مخيم الزعتري

مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض	مرتفع	متوسط	منخفض
الأسر التي يعيلها ذكور	٥٠٪	٤٠٪	١٠٪
الأسر التي تعيلها إناث	٥٠٪	٤٠٪	١٠٪
متوسط القيمة	٥٠٪	٤٠٪	١٠٪
نتائج برنامج الأغذية العالمي	٣٩,٤٪	٤٩,٥٪	١١,٢٪

استخدم المستجيبون مجموعة من إستراتيجيات التكيف المنخفض، مثل: الاعتماد على طعام أقل جودة وأقل تكلفة (٦٠٪ = الأسر التي يعيلها ذكور، ٨٠٪ = الأسر التي تعيلها إناث)، تبع ذلك انخفاض في عدد الوجبات المستهلكة يوميًّا (٦٠٪ = الأسر التي يعيلها ذكور، ٦٠٪ = الأسر التي تعيلها إناث)، بالإضافة إلى تقليل أحجام حصص وجباتهم (٥٠٪ = الأسر التي يعيلها ذكور، ٦٠٪ = الأسر التي تعيلها إناث). بالإضافة إلى ذلك، لجأ بعض الأفراد إلى استعارة الطعام أو طلب المساعدة من الأصدقاء والأقارب (٣٠٪ = الأسر التي يعيلها ذكور، ٥٠٪ الأسر التي تعيلها إناث). وعلاوة على ذلك، قلّل البالغون من كميات الطعام التي يستهلكونها من أجل الأطفال (٣٠٪ = الأسر التي يعيلها ذكور، ٣٠٪ الأسر التي تعيلها إناث).

يعدّ مشروع القسيمة الغذائية الإلكترونية وسيلة حيوية وموثوقة لدعم اللاجئين السوريين المقيمين في المخيم، وقد أثبتت هذه المساعدة أنّها شريان الحياة لجميع اللاجئين. ومع ذلك، ما تزال الحالة الصحية لأولئك الذين يعيشون في المخيم مصدر قلق كبير، فقد لجأ عدد كبير من المستفيدين إلى بيع المواد الغذائية بثمن بخس (أقل بنسبة ٢٠٪ تقريبًا من سعر الشراء الأصلي) من أجل تلبية احتياجاتهم غير الغذائية، بما في ذلك نفقات الرعاية الصحية وسداد الديون. ووفقًا لدراسة رصد نتائج الأمن الغذائي الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي في ديسمبر ٢٠٢٣م، لجأ ١١٪ من اللاجئين إلى بيع المواد الغذائية لتغطية تكاليف الرعاية الصحية، إلى جانب استخدام إستراتيجيات أخرى للتكيف، وكان لذلك أثر ضار، ممّا دفع العديد من المستفيدين إلى اعتماد آليات التكيف القائمة على الاستهلاك.

إستراتيجية التكيف مع سبل العيش

مؤشر إستراتيجية التكيف مع سبل عيش الأسر هو مقياس يستخدم لقياس مدى اتخاذ الأسر تدابير استجابةً لنقص الغذاء أو الموارد المالية لشراء الغذاء خلال الثلاثين يومًا الماضية التي سبقت الدراسة. يشير الضغط، في هذا السياق، إلى تضاؤل القدرة على التعامل بفاعلية مع الشدائد المستقبلية بسبب استنفاد الموارد الحالية أو تراكم الديون، وتعوق حالة الأزمة الإنتاجية في المستقبل، بما في ذلك تكوين رأس المال البشري. إذا استمر الوضع أو ساء، فقد تلجأ الأسر إلى إستراتيجيات التكيف مع الأزمات، ممّا يجعل العودة إلى حالة ما قبل الأزمة صعبةً جدًّا عليها (درجة الضغط)،

وتزيد إستراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ من تقليص الإنتاجية في المستقبل، ويصعب تغييرها، وغالبًا ما تنطوي على تدابير مهينة ومأساوية.

يوضح الجدول (٣) نسبة المستفيدين الذين اعتمدوا إستراتيجية التكيف مع سبل العيش خلال الثلاثين يومًا الماضية التي سبقت الدراسة، وكشف تحليل مؤشر إستراتيجية التكيف مع سبل العيش أن كل أسرة جرت مقابلتها إمّا لجأت إلى إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش في الشهر الماضي أو استنفدت هذه الإستراتيجيات خلال الاثني عشر شهرًا الماضية بسبب عدم كفاية الغذاء أو الأموال لشرائها. وتشير النتائج إلى أن ١٠٪ من الأسر التي يعيلها ذكور تبنّت إستراتيجيات التعامل مع الضغط، و٣٠٪ تبنّت إستراتيجيات مواجهة الطوارئ، و٦٠٪ تبنّت إستراتيجيات التعامل مع الأزمات. وبالمقابل، استخدمت الأسر التي تعيلها إناث إستراتيجيتين من إستراتيجيات التكيف، ٦٠٪ إستراتيجيات للتعامل مع الأزمات و٤٠٪ إستراتيجيات التكيف مع الطوارئ. وأشارت مقارنة بين الأسر التي تعيلها إناث وتلك التي يعيلها ذكور إلى أن حالة الأسر التي يعيلها ذكور أفضل قليلًا من حالة الأسر التي تعيلها إناث، وبنسبة مئوية متساوية من المستفيدين الذين اعتمدوا إستراتيجيات التكيف مع الأزمات، ولكن عدد الأسر التي تعيلها إناث واضطرت إلى اللجوء إلى إستراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ هو أكبر مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور. وأمّا نتائج إستراتيجية التكيف مع الأزمات، فكانت مشابهة لنتائج برنامج الأغذية العالمي، بيد أنها تنحرف عن نتائج الإستراتيجيات الثلاث الأخرى للأسباب المذكورة أعلاه (انظر قسم: مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض السابق).

الجدول (٣): إستراتيجية التكيف مع سبل العيش بين الأسر التي شملتها الدراسة في مخيم الزعتري

وضع الأسرة	نتائج الدراسة			نتائج دراسة برنامج الأغذية العالمي
	الأسر التي يعيلها ذكور	الأسر التي تعيلها إناث	متوسط القيمة	
الأسر التي لا تعتمد إستراتيجيات تكيف	٠	٠	٠	٢٪
إستراتيجيات التكيف مع الضغط	٠	١٠٪	٥٪	٢١٪
إستراتيجيات التكيف مع الأزمات	٦٠٪	٦٠٪	٦٠٪	٦١٪
إستراتيجيات التكيف مع حالات الطوارئ	٤٠٪	٣٠٪	٣٥٪	١٧٪

إن اقتراض المال، وشراء الطعام باستخدام البطاقة الائتمانية، وخفض النفقات الأساسية غير الغذائية، هي الإستراتيجيات الثلاث المرتبطة بالضغط الأكثر استخدامًا من جانب جميع الأسر. تجدر الإشارة إلى أن جميع المستجيبين ليس لديهم أي مدّخرات، فقد استنفدت خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، وبالإضافة إلى ذلك، عند مواجهة أزمة، غالبًا ما يلجأ المستجيبون إلى اقتراض الطعام وبيع أصول الأسرة. وفي حالة الأسر التي يعيلها ذكور، نجد أنهم قبلوا العمل في أعمال موسمية في بيئة عمل غير عادلة كلما سنحت لهم الفرصة، واستخدموا إستراتيجيات التكيف للطوارئ، مثل: ترك أسرهم للعيش والعمل في أماكن أو مدن أخرى، في حين أن سحب الأطفال من المدرسة، من أجل البحث عن عمل واللجوء إلى التسول أو الزواج المبكر أحيانًا، كان شائعًا في كلتا الحالتين.

يعرض الشكل (١) الأسباب الرئيسة وراء اعتماد إستراتيجيات التكيف هذه، واكتُشف أن جميع المستجيبين اعتمدوا إستراتيجية التكيف مع سبل العيش لأسباب مختلفة، حيث إن الأسباب الرئيسة الثلاثة، التي رُصدت لدى الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث، تمثلت في: شراء الطعام، وتغطية النفقات الصحية، وسداد الديون القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر المستجيبون أسبابًا أخرى، مثل: شراء المواد غير الغذائية الأساسية (NFIs)، والاستفادة من خدمات السكن الأخرى، وتغطية نفقات التعليم، والمواصلات، وبصرف النظر عن الحصول على المواد الغذائية، تختلف جميع النتائج الأخرى عن النتائج التي توصل إليها برنامج الأغذية العالمي نتيجة للعوامل المتطابقة التي أُكِّدت في قسم: درجة استهلاك الغذاء.

الشكل (١): أسباب اعتماد إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش

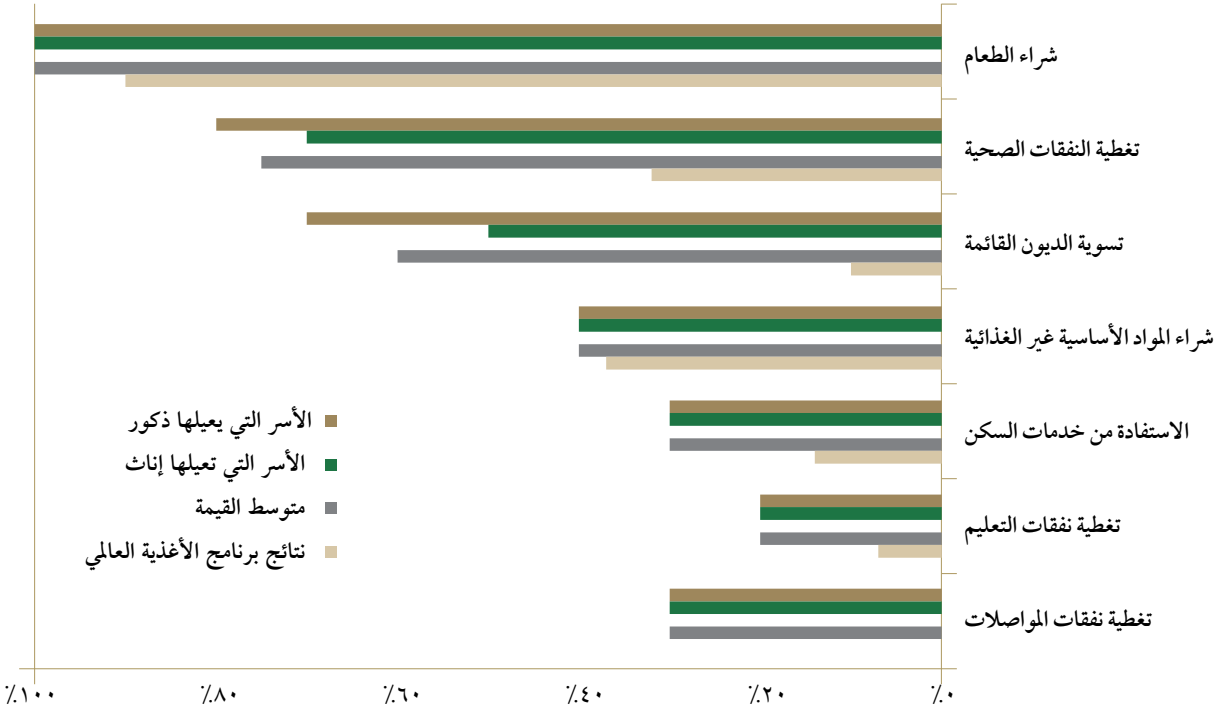

وقد مكّن هذا المشروع برنامج الأغذية العالمي من مواصلة دعمه للاجئين المقيمين في مخيم الزعتري بصفة مستمرة، واندمج المشروع بسلاسة مع المشروع الجاري، ونجح في سد الفجوات المالية من سبتمبر ٢٠٢٣م إلى يناير ٢٠٢٤م. وإذا توقفت هذه المعونة بسبب عدم كفاية الأموال، فسيتعيّن على غالبية المستفيدين اللجوء إلى إستراتيجيات التكيف في حالات الطوارئ، ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتحديات في مجال التعافي. ولذا، يلعب المشروع دورًا حاسمًا في تحسين مستويات الأمن الغذائي والحفاظ عليها للمستفيدين المستهدفين في المخيم.

المناقشة

تركّزت هذه الدراسة على حالة انعدام الأمن الغذائي ومستوى التنوع الغذائي في سياق أزمة طويلة الأمد، مع تركيز خاص على اللاجئين السوريين المقيمين في مخيم الزعتري في الأردن. ويُعرّف الأمن الغذائي/ انعدام الأمن الغذائي بعدّة تعريفات، فقد حدّد ماكسويل (Maxwell ٢٠٠١) ما يصل إلى ٣٢ تعريفًا، وثمة إجماع في العصر الحالي على أن إستراتيجية الأمن الغذائي تهدف إلى ضمان تمكين كل فرد متضرر بسبب الأزمات من الوصول إلى الغذاء الكافي والآمن والمغذي، لتلبية احتياجاته الغذائية وتفضيلاته لنمط حياة صحي ونشط (FAO, 1996).

وقد أدّى ارتفاع عدد الصراعات وحدّتها إلى زيادة انتشار الأزمات الطويلة الأمد، الأمر الذي ساهم بدرجة كبيرة في الارتفاع الأخير بمستويات الجوع في العالم (FAO, 2020). تتميز الأزمات الممتدة بأن أجلها غير مسمى، ممّا يجعل حدوث انتقال سلس أو تلقائي من حالة طوارئ إنسانية إلى حالة تطور «طبيعية» أمرًا غير مرجّح، وغالبًا ما تؤدي هذه الأزمات إلى انعدام الأمن الغذائي، وتخترق الآليات التي تضمن توافر الغذاء والوصول إليه واستقراره للأفراد أو تقييدها أو القضاء عليها تمامًا بسبب عوامل مختلفة (Flores et. al., 2005). ووفقًا للتقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، في عام ٢٠٢٠م، عانى ما يقرب من ١٥٥ مليون شخص أزمات غذائية أو ما هو أسوأ (GRFC, 2021).

يقيس مؤشر درجة استهلاك الغذاء تكرار وشدّة سلوكيات استهلاك الغذاء التي كان على الأسر الانخراط فيها بسبب نقص الغذاء خلال الأيام السبعة الماضية التي سبقت الدراسة (WFP, 2021). ويعدّ مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض خيارًا بديلًا في حالة انعدام الأمن الغذائي للأسرة، ويركّز على تكرار وشدّة خمس إستراتيجيات تكيف مختارة مسبقًا – ممّا يسهل مقارنة المكان والزمان والمقارنة بين المجموعات (FAO, 2008). وقد لا توفر البيانات المجمعة من مكان واحد رؤية شاملة عن حالة الأمن الغذائي الفعلية، إلّا أن التقييم المستمر بمرور الوقت يمكن أن يؤدي إلى مقارنات لتقييم التحسينات في حالة الأمن الغذائي، أضف إلى ذلك أن اتجاه حالة الأمن الغذائي يمكن تحليله بناء على عوامل محددة (على سبيل المثال، نمط استهلاك الغذاء من جانب المجموعات الغذائية، أو الاعتماد على الأطعمة الأقل جودة والأقل ثمنًا، أو تقليل حجم الحصة، وغيرها من العوامل) لتحديد إستراتيجيات التكيف الأكثر استخدامًا.

تشير نتائج الدراسة إلى أن الأسر التي تعيلها إناث تفضل إعطاء الأولوية لشراء المواد الغذائية على الضروريات المنزلية الأساسية الأخرى، ممّا

يشير إلى تفضيل ثابت للطعام على العناصر الأخرى داخل الأسر التي تعيلها إناث. وعلاوة على ذلك، تظهر النتائج أن الأسر التي تعيلها إناث لديها معدل استهلاك أعلى للمواد الغذائية المختلفة، مثل: الخبز والمعكرونة والفاصوليا واللبن والجبن والتونة المعلبة والبيض والخضروات والزيوت والوجبات الخفيفة المحلاة مقارنة بالأسر التي يعيلها ذكور. ويمكن أن يعزى هذا التفاوت في استهلاك الغذاء بين الأسر التي تعيلها إناث وتلك التي يعيلها ذكور إلى المعايير الثقافية المحيطة بدور المرأة في المجتمعات السورية، حيث إن المرأة هي المسؤول الأول والأساسي عن إعداد الطعام وتوزيعه. وقد تفسر هذه الديناميكية الثقافية الرفاهية الأكبر لاستهلاك الغذاء داخل الأسر التي تعيلها إناث مقارنة بتلك التي يعيلها ذكور. وقد كشفت الدراسات السابقة أن الإناث، بسبب تصورهن التقليدي لكونهن المسؤولات عن الأسرة، يملن إلى الاستثمار في الغذاء أكثر من الذكور (O'Neill 2010; Ganita 2015; Quisumbing et. al., 2021).

وقد لجأ جميع المستفيدين إلى اعتماد إستراتيجيات تكيف منخفض بدرجات متفاوتة للتعامل مع حالات نقص الغذاء أو القيود المالية لشرائه، واختارت نسبة كبيرة من المشاركين إستراتيجيات التكيف القائمة على الاستهلاك، مثل: الاعتماد على خيارات غذائية أقل جودة وأقل تكلفة، أو تقليل عدد الوجبات اليومية، أو تقليل حجم الوجبة، أو استعارة الطعام، أو طلب المساعدة من الأصدقاء وأفراد الأسرة. سلط فريق العمل المشترك بين الوكالات الضوء في دراسته الأخيرة على أن اللاجئين السوريين في لبنان لجأوا إلى استخدام المواد الغذائية الأقل جودة أو الأرخص، وتقليل أحجام الوجبات، واستعارة الطعام، وطلب المساعدة من العائلة أو الأصدقاء، وإعطاء الأولوية لاستهلاك الأطفال على حساب البالغين كآليات للتكيف (IAC, 2021). وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها سكوفياس وكويسومبينج (٢٠٠٥) Skoufias & Quisumbing من زيمبابوي، والتي أشارت إلى أن الأسر التي تعيلها إناث تميل إلى اعتماد إستراتيجيات تكيف قصيرة الأجل أكثر من الأسر التي يعيلها ذكور، ولم يكن هناك اختلاف كبير في إستراتيجيات التكيف القائمة على الاستهلاك التي لوحظت في هذه الدراسة بين مجموعتي الأسر.

لقد استخدمت جميع الأسر التي جرت مقابلتها لإعداد هذه الدراسة إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش في الشهر السابق، أو أنها استخدمتهم خلال الاثني عشر شهرًا الماضية بسبب عدم كفاية الغذاء أو عدم كفاية الأموال لشرائه. وتكشف نتائج الدراسة أن الأسر التي تعيلها إناث استخدمت ثلاث إستراتيجيات مختلفة للتكيف مع سبل العيش، وهي إستراتيجيات التكيف مع حالات الضغط، والأزمات، وحالات الطوارئ. وعلى الجانب الآخر، اعتمدت الأسر التي يعيلها ذكور إستراتيجية التكيف مع الأزمات وإستراتيجية التكيف مع حالات الطوارئ. وتسلط الدراسة الضوء على أن الأسر التي تعيلها إناث تتميّز قليلًا عن الأسر التي يعيلها ذكور من حيث إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش، وتؤكد هذه النتيجة صحة النتائج السابقة التي توصل إليها غونتر وهارتغن (٢٠٠٩) Günther & Harttgen، وسكوفياس وكويسومبينج (٢٠٠٥)، حيث أشاروا إلى أن الأسر التي تعيلها إناث تعدّ أكثر حرصًا من الأسر التي يعيلها ذكور من حيث استخدام إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش.

وكثيرًا ما تلجأ الأسر التي يعيلها ذكور والأسر التي تعيلها إناث إلى إستراتيجيات اقتراض المال، وشراء الطعام بالدين، وخفض النفقات الأساسية غير الغذائية، واقتراض الطعام، وبيع الأصول المنزلية، وسحب الأطفال من المدرسة للبحث على عمل، وأحيانًا اللجوء إلى التسول أو الزواج المبكر. ومع ذلك، استخدمت الأسر التي يعيلها ذكور آلية التكيف المتمثلة في ترك أسرهم للبحث عن عمل في مواقع أو مدن مختلفة، وقد أكّد فريق العمل المشترك بين الوكالات في دراستها الأخيرة أن اللاجئين السوريين في لبنان يستخدمون جميع إستراتيجيات التكيف مع سبل العيش، أي التكيف مع الضغط، والأزمات، وحالات الطوارئ. وشملت هذه الإستراتيجيات تدابير، مثل: الحصول على الغذاء بالدين، وتحمل الديون، وإرسال أفراد الأسرة لتناول الطعام خارج المنزل، وخفض نفقات التعليم، وخفض نفقات الرعاية الصحية، وإشراك أطفالهم في العمل، وحتى سحبهم من المدرسة (IAC, 2021).

تستكشف هذه الدراسة حالة الأمن الغذائي وآليات التكيف الأساسية التي يستخدمها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري، واقتصر نطاق البحث على دراسة كيفية استخدام مؤشرات الأمن الغذائي لتقييم حالة الأمن الغذائي، وأظهرت نتائج الدراسة تفاوتًا في النتائج الكمية عند مقارنتها بالنتائج التي توصل إليها برنامج الأغذية العالمي حول المستفيدين أنفسهم، وقد يكون سبب هذا التفاوت صغر حجم العينة المشاركة في هذه الدراسة. ومع ذلك، أظهرت هذه النتائج الكمية توافقًا كبيرًا مع النتائج التي توصل إليها فريق العمل المشترك بين الوكالات، وتحديدًا فيما يتعلق باللاجئين السوريين في لبنان، كما أن النتائج النوعية لهذه الدراسة تتماشى مع الدراسات السابقة التي أجريت في أماكن أخرى.

الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حالة الأمن الغذائي باستخدام أدوات تقييم النتائج المختلفة التي يكثر استخدامها من جانب برنامج الأغذية العالمي وفريق العمل المشترك بين الوكالات في الأزمات الممتدة. كما اختبرت الدراسة الفروقات في حالات الأمن الغذائي وإستراتيجيات التكيف التي تستخدمها الأسر التي يعيلها ذكور وتلك التي تعيلها إناث في المخيم. تشير النتائج إلى أن كلا النوعين من الأسر واجه انعدام الأمن الغذائي بدرجة أعلى مع انخفاض التنوع الغذائي كما هو موضح في مؤشر درجة استهلاك الغذاء، واستخدم كلا النوعين من الأسر جميع إستراتيجيات التكيف المنخفض الخمس، ولجأت إلى إستراتيجيات مختلفة للتكيف مع سبل العيش.

تخضع الدراسة لبعض القيود التي ورد ذكرها في المقدمة، وفي ضوء نتائج البحث تقدم الدراسة التوصيات التالية:

- بما أن مدة سحب بيانات مؤشر درجة استهلاك الغذاء ومؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض اقتصرت على سبعة أيام فقط قبل جمع البيانات، فمن الأهمية بمكان الاعتراف بالطبيعة الديناميكية للأمن الغذائي، ولا سيما في حالات الأزمات. وبناءً عليه، توصي الدراسة بإجراء دراسات مكثفة للتأكد من تقلبات الأمن الغذائي الموسمية ضمن مختلف سياقات الضعف، حيث إن هذه المنهجية الشاملة ستمكّن المعنيين من تحديد آليات

التكيف المناسبة وتنفيذ التدابير اللازمة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي الطويلة الأجل.

- يكون جمع بيانات التكيف مع سبل العيش مفيدًا فقط عندما تفهم الإستراتيجيات التي عادةً ما تستخدمها الأسر في المواقف الصعبة فهمًا جيّدًا، وعند مقارنة شدّة الإستراتيجيات النسبية بعضها ببعض. ولتعزيز مؤشر الدقة، يوصى بأن تجمع دراسة مؤشر درجة استهلاك الغذاء تفاصيل سياقية لضمان أن إستراتيجية التكيف مع سبل العيش المختارة تتوافق مع السياق المحدد.
- حري بالدراسات المستقبلية تضمين مؤشر إضافي يسمى «القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية (ECMEN)». يستخدم هذا المؤشر حاليًّا في المنهج الموحد للإبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي إلى جانب المؤشرات الثلاثة التي جرى التحقق منها في هذه الدراسة. ومع ذلك، إذا لم يكن الوصول إلى مؤشر القدرة الاقتصادية على تلبية الاحتياجات الأساسية متاحًا، فسيكون الخيار البديل للاستكشاف هو حصة الإنفاق الغذائي (FES).

المصادر والمراجع

Arias M. A., Ibáñez A. M., Zambrano A. (2019). Agricultural production amid conflict: separating the effects of conflict into shocks and uncertainty. World Dev. 119:165 – 84.

Ayala A., Meier B. M. (2017). A human rights approach to the health implications of food and nutrition insecurity. Public Health Rev 38: 10. https://doi.org/10.1186/s40985-017-0056-5

Bickel G., Nord M., Price C., Hamilton W., Cook J. (2000). "Guide to Measuring Household Food Security" (PDF). USDA Food and Nutrition Service. Retrieved on 20 March 2024.

Brück T., d'Errico M., Pietrelli R. (2019). The effects of violent conflict on household resilience and food security: evidence from the 2014 Gaza conflict. World Dev. 119: 203 – 23.

Caballero B., Finglas P. Toldra F. (2003). Encyclopedia of Food Sciences and Nutrition (Second Edition). Elsevier.

Development Initiatives (DI) (2022). The food insecurity gap and protracted humanitarian crisis fact sheet. Development Initiatives Poverty Research Ltd. UK.

Economist Impact (EI) (2022). Global Food Security Index 2022. Exploring challenges and developing solution for food security across 113 countries. The Economic Group. London. UK.

ESCWA (2019). Manual for Monitoring Food Security in the Arab Region. United Nations publication issued by Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations House, Riad El Solh Square, P.O. Box: 11-8575, Beirut, Lebanon.

FAO (1996). 1996 World Food Summit – Final Report. Available at: https://www.fao.org/3/ w3548e/ w3548e00.htm. Retrieved on 14 March 2024.

FAO (2008). An Introduction to the Basic Concepts of Food Security. EC - FAO Food Security Programme. https://www.fao.org/3/al936e/al936e.pdf

FAO (2017). Improving food security and nutrition in protracted crises. https://www.fao.org/3/i6752e/i6752e.pdf. Retrieved on 10 March 2024.

FAO (2020). The State of Food Security and Nutrition in the World. http://www.fao.org/publications/sofi/2020/en/ . Retrieved on 14 March 2024.

Flores M., Khwaja Y., White P. (2005). Food security in protracted crises: building more effective policy frameworks. Disasters, 2005, 29(S1): S25−S51. Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2005.

Frankenberger T. R., Luther K., Becht J., McCaston, M. K. (2002). Household Livelihood Security Assessments: A Toolkit for Practitioners. CARE USA. Prepared for the PHLS Unit by: TANGO International Inc., Tucson, Arizona 2002.

FSC. (2020). Indicator handbook. https://fscluster.org/handbook/assets/images/project /FSL%20 Indicator_handbook_17.03.2020.pdf. Retrieved on 12 March 2024.

FSIN (2023). 2023 Global Report on Food Crisis. Mid-Year Update Food Security Information Network (FSIN) and Global Network Against Food Crises. 2023. Rome.

Ganita B. (2015). Female income and expenditure on children: Impact of the national rural employment guarantee scheme in India. Applied Econometrics and International Development, 14: 175 - 192.

Global Report on Food Crises (GRFC) (2021). Joint analysis for better decision. Food Security Information Network. https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000127343/download/?_ga=2.174768738.1189772985.1711374089-1588860093.1711374089. Retrieved on 14 March 2024.

Günther I., Harttgen K. (2009). Estimating Households Vulnerability to Idiosyncratic and Covariate Shocks: A Novel Method Applied in Madagascar. World Development. Elsevier 37(7): 1222 – 1234.

Inter-Agency Coordination (IAC) (2021).
Coping Strategies. https://ialebanon.unhcr.org/vasyr/ files/vasyr_chapters/2021/VASyR%202021%20-%20Coping%20Strategies.pdf. Retrieved on 12 March 2024.

Lin T. K., Kafri R., Hammoudeh W. (2022). Pathways to food insecurity in the context of conflict: the case of the occupied Palestinian territory. Confl Health 16: 38.

Maxwell S. (2001). The evolution of thinking about food security. In S. Devereux and S. Maxwell (eds.) Food Security in Sub-Saharan Africa. ITDG Publishing, London. pp. 13 – 31.

Millat-e-Mustafa, M. and Alharmal, A. (2024). Provide unconditional resource transfers to refugees and other vulnerable populations to support access to food. Final Evaluation Report, KSrelief. Saudi Arabia.

O'Neill P. (2010). Investing in Women and Girls: The Breakthrough Strategy for Achieving the MDGs. Organization for Economic Co-operation and Development Policy Brief. Paris, France.

Quisumbing A. R., Sproule K., Martinez E. M., Malapit H. (2021). Do tradeoffs among dimensions of women's empowerment and nutrition outcomes exist? Evidence from six countries in Africa and Asia. Food Policy, 100, 102001.

Rockmore M. (2015). Conflict and agricultural portfolios: evidence from Northern Uganda. Working Paper. https://cega.berkeley.edu/assets/miscellaneous_files/45-ABCA_-Conflict_ and_Agricultural_ Portfolios.pdf. Retrieved on 20 March 2024.

Serneels P., Verpoorten M. (2015). The impact of armed conflict on economic performance: Evidence from Rwanda. J Conflict Resolut. 59 (4) : 555 – 92.

Skoufias E., Quisumbing A. (2005). Consumption Insurance and Vulnerability to Poverty: A Synthesis of the Evidence from Bangladesh, Ethiopia, Mali, Mexico and Russia. Eur J Dev Res 17: 24 – 58. https://doi.org/10.1080/09578810500066498

Thomas A. C., D'Hombres B., Casubolo C., Saisana M., Kayitakire F. (2017). The use of the Global Food Security Index to inform the situation in food insecure countries, EUR 28885 EN, JRC, Ispra, 2017, ISBN 978-92-79-76681-7, doi:10.2760/83356

Verwimp P., Muñoz-Mora J. C. 2018. Returning home after civil war: Food security and nutrition among Burundian Households. J Dev Studies 54 (6):1019 – 40.

WFP (2021). Technical Guidance for WFP Consolidated Approach for Reporting Indicators of Food Security (CARI). Research, Assessment and Monitoring Division. United Nations World Food Programme, Via Cesare Giulio Viola 68/70, Parco de' Medici 00148, Rome – Italy.

WFP (2023). Livelihood Coping Strategies Indicator for Food Security. Guidance Note. United Nations World Food Programme. Via Cesare Giulio Viola 68/70, Parco de' Medici 00148, Rome – Italy.

WFP (2023). WFP Jordan Country Brief. December 2023. WFP Jordan office.

WFP (2024). Another year of extreme jeopardy for those struggling to feed their families. https://www.wfp.org/global-hunger-crisis. Retrieved on 16 March 2024.

الملحق (١): أداة جمع بيانات درجة الاستهلاك الغذائي

اسم رب الأسرة			الموقع/ القرية			التاريخ	
عدد أفراد الأسرة	الإناث أكبر من ١٨ سنة		كم عدد أفراد الأسرة الذين لديهم دخل؟	ذكر		أنثى	
	الذكور أكبر من ١٨ سنة		من صاحب الدخل الرئيس؟ وماذا يعمل؟				
	أطفال إناث أصغر من ١٨ سنة						
	أطفال ذكور أصغر من ١٨ سنة		ماذا يعمل أفراد الأسرة الآخرون من أجل الكسب؟				

أود أن أسألك عن جميع الأطعمة المختلفة التي تناولها أفراد أسرتك في آخر ٧ أيام.

«كم يوما خلال آخر ٧ أيام، تناول فيها معظم أفراد أسرتك (٥٠٪) المواد الغذائية التالية، داخل المنزل أو خارجه؟»

(**لا** يحسب الطعام المستهلك بكميات صغيرة جدًّا (التوابل) أو العناصر التي يستهلكها فرد واحد فقط من الأسرة).

م	أنواع الأطعمة (أمثلة)	عدد الأيام التي أكلت فيها هذه الأطعمة في آخر ٧ أيام (صفر – ٧)	الإجمالي	الوزن	الإجمالي الكلي العدد x الوزن	المصدر (الرقم المرجعي لأهم مصدرين)
١	الأرز، أو المعكرونة، أو الخبز، أو البطاطس، أو غيرها.			٢		
٢	البقوليات: الفول، والبازلاء، والعدس، وغيرها.			٣		

م	أنواع الأطعمة (أمثلة)	عدد الأيام التي أكلت فيها هذه الأطعمة في آخر ٧ أيام (صفر – ٧)	الإجمالي	الوزن	الإجمالي الكلي العدد x الوزن	المصدر (الرقم المرجعي لأهم مصدرين)
٣	الحليب الطازج والزبادي والجبن ومنتجات الألبان الأخرى (باستثناء الزبدة أو كميات الحليب الصغيرة التي تستخدم للشاي / القهوة)			٤		
٤,٠	لحم البقر والماعز والضأن والدواجن والبيض والأسماك			٤		
٤,١	لحم البقر والضأن والماعز والدجاج (لا يمكن أن يكون أكبر من ٤,٠)					
٤,٢	الكبدة والكلى والقلوبات و/ أو لحوم الأعضاء الأخرى (لا يمكن أن يكون أكبر من ٤,٠)					
٤,٣	الأسماك بما في ذلك التونة المعلبة و/ أو المأكولات البحرية الأخرى (الأسماك بكميات كبيرة وليس كتوابل) (لا يمكن أن تكون أكبر من ٤,٠)					
٤,٤	البيض (لا يمكن أن يكون أكبر من ٤,٠)					
٥,٠	الخضار: جميع أنواع الخضار			١		
٥,١	الجزر والفلفل الأحمر والقرع والبطاطا الحلوة (الخضار الغنية بفيتامين أ) (لا يمكن أن يكون أكبر من ٥,٠)					
٥,٢	السبانخ أو البروكلي أو غيرها من الأوراق الخضراء الداكنة (لا يمكن أن يكون أكبر من ٥,٠)					
٥,٣	الباذنجان والكوسا والطماطم والخيار والقرنبيط والملفوف وما إلى ذلك (لا يمكن أن يكون أكبر من ٥,٠)					

م	أنواع الأطعمة (أمثلة)	عدد الأيام التي أكلت فيها هذه الأطعمة في آخر ٧ أيام (صفر – ٧)	الإجمالي	الوزن	الإجمالي الكلي العدد x الوزن	المصدر (الرقم المرجعي لأهم مصدرين)
٦,٠	الفواكه: جميع أنواع الفواكه			١		
٦,١	المانجو والبابايا والمشمش والخوخ وغيرها (الفواكه الغنية بفيتامين أ) (لا يمكن أن تكون أكبر من ٦,٠)					
٦,٢	الموز، التفاح، البطيخ، الكليمنتينا، البرتقال وما إلى ذلك (لا يمكن أن يكون أكبر من ٦,٠)					
٧	الزيوت النباتية، زيت الذرة، السمن النباتي، السمن الحيواني، الدهون/ الزيوت الأخرى			٠,٥		
٨	السكر، العسل، المربى، الشوكولاتة، الآيس كريم، البسكويت، الحلويات، الكعك، الحلوى، البسكويت، المشروبات المحلاة وغيرها.			٠,٥		
٩	الشاي، القهوة/ الكاكاو، الملح، الثوم، البهارات، الخميرة/ بيكينج بودر، صلصة الطماطم، إيدام اللحم أو السمك، الإيدامات بما في ذلك كميات الحليب أو الشاي الصغيرة.			٠		

الملحق (٢): أداة جمع بيانات مؤشر إستراتيجية التكيف المنخفض

هل كانت هناك أيام (كم عددها) اضطرت فيها أسرتك إلى استخدام إحدى الإستراتيجيات التالية للتعامل مع نقص الطعام أو نقص المال لشرائه في الأيام السبعة الماضية؟			
إستراتيجية التكيف	التكرار (٠-٧، عدد أيام الأسبوع)	وزن الشدة (SW)	النتيجة المرجحة (RS x SW)
هل تعتمد على طعام أقل جودة وأقل تكلفة؟ (٠-٧)		١	
هل تقترض الطعام أو تعتمد على المساعدة من الأصدقاء أو الأقارب؟ (٠-٧)		٢	

هل تقلل عدد الوجبات اليومية؟ (٠-٧)		٣	
هل تقلل حجم الوجبة اليومية؟ (٠-٧)		١	
هل تقلل حجم الوجبة للكبار من أجل التوفير للأطفال؟		٣	
هل تقلل عدد الوجبات أو حجمها للأطفال دون سن الخمس سنوات؟			

الملحق (٣): أداة جمع بيانات إستراتيجية التكيف مع سبل العيش

هل اضطر أي من أفراد أسرتك إلى المشاركة في أي من الأنشطة التالية خلال الثلاثين يومًا الماضية بسبب نقص الموارد (الغذاء والنقد وغيرها) للوصول إلى الاحتياجات الأساسية (مثل الغذاء والمأوى، والخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وغيرها؟		١ = نعم ٢ = لا، لأنني لم أكن بحاجة لذلك. ٣ = لا، (منهك) لأنني بعت تلك الأصول أو شاركت في هذا النشاط خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، ولا أستطيع الاستمرار في ذلك. ٤ = لا ينطبق، وليس لدي إمكانية الوصول إلى هذه الإستراتيجية.
ضغط	أنفق المدخرات.	
	أشتري المواد الغذائية أو غيرها من المواد الأساسية عن طريق البطاقة الائتمانية.	
	خفضت النفقات الصحية (بما في ذلك الأدوية).	
	اقترضت المال لتغطية الاحتياجات الأساسية (التعليم والصحة والإيجار والمواد الغذائية وغيرها).	
أزمة	اقترضت الطعام.	
	بعت الأصول المنزلية (مجوهرات، ثلاجة، تلفزيون) أو وسائل النقل.	
	قبلت بفرص وظيفية غير عادلة (العمل الإضافي، ساعات العمل الطويلة، أقل من الحد الأدنى للأجور، الدفع المتأخر، التمييز من المدير، وغيرها).	

طوارئ	سحبت الأطفال من المدرسة.	
	أرسلت أطفالي (أقل من ١٦ سنة) للعمل.	
	الزواج المبكر للأطفال (ذكور وإناث تحت سن ١٨ عامًا) للتخفيف من الضغوط المالية.	
	أرسلت أفراد الأسرة للتسول أو طلب المال/ الطعام من الغرباء.	
	لجأت إلى وسائل غير مشروعة، بما في ذلك السرقة.	
	تركت العائلة وسكنت في مكان/ مدينة أخرى من أجل العمل.	
	طلقت/ انفصلت عن الأسرة لتوفير التكلفة.	
ما السبب (الأسباب) الرئيس (للوصول إلى الاحتياجات الأساسية) الذي دفعك أنت أو أفرادًا آخرين في أسرتك إلى تبني إستراتيجيات التكيف هذه؟ ملاحظة: حدّد كل ما ينطبق.	١ = لشراء الطعام ٢ = لدفع الإيجار أو الحصول على مأوى مناسب ٣ = لدفع الرسوم المدرسية أو التكاليف التعليمية الأخرى ٤ = لتغطية النفقات الصحية ٥ = لشراء المواد غير الغذائية الأساسية ٦ = للوصول إلى مرافق المياه أو الصرف الصحي ٧ = الوصول إلى الخدمات السكنية الأساسية (الكهرباء والطاقة والتخلص من النفايات وغيرها) ٨ = لسداد الديون القائمة ٩ = أخرى (يرجى التحديد)	

٤

المصابون بالمهق في إفريقيا

التحديات والفرص

أ.م.د. محمد جلال حسين - مصر
أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة.

الملخص

يواجه المصابون بالمهق في إفريقيا جملة من التحديات الصحية والنفسية والاجتماعية، لا تعادل مثيلاتها من التحديات التي يواجهها المصابون بالمهق في البلدان الأوروبية، كما يتعرضون لقدر لا يستهان به من التمييز والوصم والاستغلال. ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الاختلاف الواضح في درجة لون البشرة للمصابين بالمهق عن درجة لون البشرة السائدة في القارة الإفريقية، الأمر الذي يجعلهم تحت مرأى البصر بخلاف قرنائهم في البلدان الأوروبية التي لا يتجلى بها الاختلاف الواضح في درجة لون البشرة مثلما يتجلى في القارة الإفريقية. ومن منطلق المعاناة التي يواجهها المصابون بالمهق في إفريقيا؛ جاء الهدف من هذه الدراسة متمثّلًا في استعراض الأدبيات السابقة المتعلقة بالمهق في إفريقيا لإلقاء الضوء على أوضاع المصابين بالمهق والأبعاد الثقافية للمهق في إفريقيا، وما ترتب عليها من وصم وتمييز تجاه المصابين كنتاج للمعتقدات والأساطير والخرافات المنتشرة حول المهق والمصابين به. هذا بالإضافة إلى إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه المصابين بالمهق في إفريقيا والجهود غير الرسمية المبذولة من جانب المؤسسات والمنظمات المعنية بحقوق المصابين بالمهق في إفريقيا لاستعراض التقدم الذي أحرز تجاه المصابين بالمهق في إفريقيا والنهوض بأوضاعهم وحمايتهم من التمييز والوصم وضمان حياة كريمة لهم.

الكلمات المفتاحية: المهق، المصابون بالمهق، الألبينو، إفريقيا، منظمات المجتمع المدني.

المصابون بالمهق في إفريقيا
التحديات والفرص

أ.م.د. محمد جلال حسين مصر

المقدمة

يعدّ المهق العيني الجلدي Oculocutaneous albinism (OCA) بمنزِلة حالة وراثية تتميز بنقص صبغة الميلانين، التي تحمي الجلد من الأشعة فوق البنفسجية وتمنحه اللون البني. ويحدث المهق عند حدوث تشوه في إحدى الجينات التي تنتج الميلانين أو تفرزه، وما ينتج عن هذا التشوه من انعدام أو تقلص إنتاج الميلانين (Lund & Gaigher, 2002). ويبدأ هذا المرض منذ الولادة ويستمر طوال حياة الشخص، ويمكن أن ينتقل هذا الاضطراب الوراثي أو الجين المعيب من أحد الوالدين إلى الطفل (Mbatha, 2021). ويؤثر المهق في كلا الجنسين، ويتجلى تأثيره في الجلد والشعر والعينيين، ويصبح الأفراد الذين يعانون المهق (الألبينو) شديدي الحساسية تجاه الشمس، ولذا هم عرضة للإصابة بسرطان الجلد، فضلًا عن تأثيره في حدّة البصر لديهم (Hong, et al., 2006). حيث يؤثر المهق سلبًا في الرؤية مع تأثيرات مثل الرأرأة اللاإرادية، رهاب الضوء، ضعف إدراك العمق، الحَوَل (Green, 2017).

فالمهق من الأمراض الوراثية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، مع ارتفاع معدلات انتشاره في إفريقيا مقارنة ببقية أنحاء العالم (Stensson, 2008). حيث يبلغ معدل الانتشار العالمي للمهق واحدًا من بين كل ٢٠ ألف فرد، بينما يقدر معدل الانتشار في إفريقيا بنحو واحد من بين كل خمسة آلاف فرد (Tambala-Kaliati, et al., 2021). وأمّا في إفريقيا جنوب الصحراء يصيب المهق واحدًا من بين ١٨٠٠ و٥٠٠٠ فرد (Taylor, et al. 2021). وقد بلغ معدل انتشاره في زيمبابوي واحدًا من بين كل أربعة آلاف فرد، بينما وصل المعدل في تنزانيا واحدًا من بين كل ١٤٢٩ فردًا، ويعزى ارتفاع معدلات المهق في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة ببقية أنحاء العالم إلى زواج الأقارب الذي ينتشر في العديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء (Chu & Dao, 2015). وفي ملاوي، يعيش أكثر من ٦٣٦ , ١٣٤ شخصًا مصابين بالمهق (Tambala-Kaliati, et al., 2021). بينما يبلغ معدل انتشاره في ناميبيا واحدًا من بين كل ١٧٥٥ فردًا (Bradbury-Jones, et al., 2018).

ويواجه المصابون بالمهق العديد من التحديات التي تهدد أمن حياتهم وتعوقهم عن ممارسة حياتهم ممارسةً طبيعية، والتي تتمثل بتحديات صحية واجتماعية وثقافية وغيرها من التحديات. وتعد الأساطير والمعتقدات المرتبطة بالمهق والمصابين به في إفريقيا ذات تأثير عميق في حياة المصابين منذ ولادتهم حتى وفاتهم. حيث تؤثر تلك الأساطير والمعتقدات في حياتهم الأسرية وتحول دون زواجهم، كما تتعارض مع تلقيهم للتعليم وحصولهم على فرص العمل (Baker, et al., 2010). وما تزال محنة المصابين بالمهق في إفريقيا تشكل مصدر قلق كبير، نتيجة لتنامي التمييز والوصم وعمليات العنف بجميع صوره التي تمارس تجاههم في إفريقيا، حيث يساهم نقص الصبغة الداكنة المعتادة في السكان الأصليين جعل المصابين بالمهق مرئيين بسهولة نتيجة الفارق الواضح في درجة لون البشرة عن الدرجة السائدة، الأمر الذي ترتب عليه العديد من الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن تصورات الآخرين تجاههم (Bradbury-Jones, et al., 2018).

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت التحديات التي تواجه المصابين بالمهق بالدراسة والبحث؛ إلا أنه ما زال الكثير لا يدركون تلك المشكلة، لذا جاءت هذه الدراسة لملء الفراغ البحثي الذي تشهده الدراسات العربية عن المصابين بالمهق والتحديات التي تواجههم في إفريقيا، حيث تستعرض أهم التحديات التي تواجه المصابين بالمهق وعلى قائمتها الأساطير والمعتقدات المتمحورة حول المهق والمصابين به، ثم تتطرق الدراسة بالإشارة إلى أهم الجهود المبذولة من جانب منظمات المجتمع غير الرسمية للتعامل مع التحديات التي تواجه المصابين بالقارة الإفريقية.

وتندرج هذه الدراسة تحت قائمة الدراسات المكتبية النظرية، فقد اطّلع المؤلف على الأدبيات والدراسات الأجنبية السابقة التي تناولت المصابين بالمهق في إفريقيا من حيث التحديات التي تواجههم والجهود المبذولة تجاههم، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة التي تجيب عن الأهداف التي أعدّت الدراسة من أجلها.

أولًا: الأبعاد الثقافية للمهق في إفريقيا

لا يمكن إنكار أن الثقافة بما تحتويه من أساطير وخرافات ومعتقدات لديها القدرة على الصمود عبر التاريخ، وأن الناس يتأثرون بها على مرِّ الأزمان. وبالنظر إلى إفريقيا، نجد أن الآراء حول المهق والمصابين به تتداخل بشدّة مع الثقافة والأساطير والخرافات، سواء أكانت تلك الآراء تتعلق بأسباب المهق أو بالمصابين به، الأمر الذي عرَّض حياة كثير من المصابين بالمهق للخطر على المستويات كافة.

وقد ساهم الإعلام على نحو غير مباشر في تدعيم الأساطير والخرافات المتعلقة بالمصابين بالمهق، فقد أُنتِجَ ما يقرب من ثمانية وستين فيلمًا ينسب الخصائص السلبية للمصابين بالمهق، كامتلاك القوى الخارقة، وتنفيذ أعمال القتل والتخريب، وبعض الأعمال الخيالية وغيرها. فقد صوّرت تلك الأفلام الشخصيات الشريرة كأشخاص ذوي بشرة شاحبة وشعر أشقر فضي وعيون وردية. لذا، نرى أن الأفلام ساهمت في تدعيم الأساطير والخرافات التي تدور حول القوى الخارقة التي يملكها المصابون بالمهق، وخصوصًا الأفارقة (Steyn, 2022).

وعند إمعان النظر في الوضع الإفريقي، نجد أن كثيرًا من الأساطير والخرافات والمعتقدات التي تدور حول المهق والمصابين به تسود المشهد، وتختلف تلك المعتقدات من دولة إلى أخرى، وأحيانًا تختلف داخل الدولة الواحدة من قبيلة إلى أخرى، وفي الوقت نفسه قد تتشابه تلك المعتقدات لدى دولتين أو أكثر من الدول الإفريقية.

وفي هذا الصدد، سنستعرض فيما يلي مختلف الأساطير والمعتقدات المتعلقة بالمهق من ناحية، والمتعلقة بالمصابين بالمهق من ناحية أخرى.

الأساطير والمعتقدات المتعلقة بالمهق

هناك العديد من الأساطير والمعتقدات المتعلقة بالمهق، ومن اللافت للنظر أن جميعها تنظر إلى المهق على أنه نتيجة لتأثير الأشباح، أو الحسد، أو أنها لعنة وعقاب نتيجة للخروج عن المألوف، أو نتيجة لغضب الآلهة.

ففي ملاوي، يسود اعتقاد أن السبب الرئيس في ولادة طفل مصاب بالمهق ناجم عن الحسد والغيرة من الأقارب، أو نتيجة قيام الإخوة الأكبر لهذا الطفل، الذين ولدوا قبله بتنظيف رحم الأم عند ولادتهم، وما ترتب على ذلك من ولادة طفل بجلد رقيق شاحب اللون (Tambala-Kaliati, et al., 2021). كما يعزون ذلك إلى غضب الآلهة الذي حلّ على المرأة نتيجة سخريتها من أحد الأطفال المصابين بالمهق أيضًا، لذلك تبصق بعض النساء الحوامل على الأرض عند وقوع نظرها على أحد المصابين بالمهق أو تبصق على المصاب مباشرةً خوفًا من أن تلد طفلًا مصابًا (Mwiba, 2018). ويسود هذا الاعتقاد في أوغندا أيضًا، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن ذلك الطفل يعدّ نتاجًا لغزو الأشباح لجسد المرأة ومعاشرتها (Bradbury-Jones, et al., 2018). بينما في زيمبابوي، يسود اعتقاد بأن المهق ناجم عن معاشرة الروح الخبيثة «توكولوش» للمرأة، وهو ما يترتب عليه ولادة طفل مصاب بالمهق (Baker, et al., 2010).

بينما لدى اليوروبا (The Yoruba People) في نيجيريا، يعتقد أن المهق ناجم عن تزاوج الإله «لامورودو» Lamurudu مع إحدى إناث اليوروربا، وما نجم عنه من ولادة الطفل المصاب بالمهق. ولذا، فهم يرونهم وكلاء للآلهة يُرسلون إلى الأُسَرِ والعائلات التي أساءت إلى الآلهة أو ارتكبت بعض الأخطاء. بينما

يعتقد البعض الآخر أن ولادة المرأة لطفل مصاب بالمهق ناجم عن الجماع في أثناء الحيض (Olagunju, 2012).

ومن ناحية أخرى، يسود اعتقاد لدى بعض الأفارقة بأن المهق ناتج عن قلة التعرض لأشعة الشمس، ولذلك يترك الأطفال لمدد طويلة تحت أشعة الشمس، كما يُشجع البالغون المصابون بالمهق على العمل لوقت طويل في الهواء الطلق تحت أشعة الشمس، الأمر الذي يعرضهم لمخاطر الإصابة بسرطان الجلد (Chu & Dao, 2015).

وفيما يتعلق بالتفسيرات الثقافية المتعلقة بطرق انتقال المهق، يعتقد أنه ينتقل من خلال الاتصال المباشر بالمصاب بالمهق، وتناول الطعام والشراب معه أو استخدام أدواته، كما يعتقد أن الجلوس والنوم بجانبه سيترتب عليه الإصابة بالمهق، فلمس طفل مصاب بالمهق يعتقد أنه سيحول لون من لمسه إلى اللون الأبيض. هذا بالإضافة إلى الاعتقاد بأن حدوث تلك الأمور لا يترتب عليها الإصابة المباشرة فقط، بل يمكن أن يولد في الأسرة طفل مصاب بالمهق (Kajiru & Nyimbi, 2020). ولذا، فإن المهق من منظور كثير من الأفارقة يعد مرضًا معديًا وليس مرضًا وراثيًّا، الأمر الذي يؤكد قصور المعرفة والوعي المتعلق بالمهق.

الأساطير والمعتقدات المتعلقة بالمصابين بالمهق

ينتشر في العديد من الدول الإفريقية كثير من الأساطير المتعلقة بالمصابين بالمهق. ففي أوغندا، يزداد الإيمان بالسحر، وخصوصًا السحر الأسود، فغالبًا ما ينسب الناس الموت أو الإصابة بالمرض أو سوء الحظ إلى السحر. ويعتقدون أن المصابين بالمهق يمتلكون قوة روحية خارقة تفوق قوة الأشباح، لذلك يتجنّبهم البعض ويلجأ إليهم البعض الآخر للحصول على القوى الروحية التي تمكنهم من إنجاز المهام. كما كان ينظر البعض الآخر إلى المصابين بالمهق على أنهم هدية من الله، بينما يرى آخرون أنهم شياطين (موجيني) (Taylor, et al. 2021).

بينما ينظر إلى المصابين بالمهق في ملاوي على أنهم معاقون، لأن حالتهم تمنعهم من المشاركة في الأنشطة اليومية، وثمة من يرى أنهم أرواح مجسدة لديها قوى خارقة، وعادة ما يعزون حدوث الجفاف والفيضانات وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات الوفيات إلى وجود المصابين بالمهق (Tambala-Kaliati, et al., 2021)، ويعتقدون أن التضحية بأجساد المصابين بالمهق وقت حدوث البراكين تساهم في إرضاء «إله الجبل» وما يترتب على ذلك من تهدئة ثوران البركان.

أمَّا في تنزانيا، فينظر إلى المصابين بالمهق على أنهم قردة وشياطين وملعونون ومصدر للمال في الوقت نفسه (Uromi, 2014). كما يسود اعتقاد بأن المصابين بالمهق لديهم قوى خارقة، لذلك يستخدم الصيادون شباكًا مصنوعة من شعر المصابين بالمهق لصيد الأسماك اعتقادًا منهم بأنها ستصيد المزيد من الأسماك (Chu & Dao, 2015). بينما يستخدم بعض الصيادين في تنزانيا وملاوي عظام المصابين بالمهق في صيد الأسماك كبيرة الحجم اعتقادًا منهم بأن عظامهم مكونة من الذهب، وبذلك تتمتع بقدر من المغناطيسية والجذب لأسماك القرش (Baker, et al., 2021).

ومن ناحية أخرى، يسود اعتقاد في عديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء بأن أجزاء جسد المصابين بالمهق تجلب الثروة والحظ السعيد في حال تناولها أو ارتدائها كتمائم. لذلك تستخدم أجزاء من جسم المصابين بالمهق، مثل: الشعر، والأصابع، والأذنين،

واللسان، والأعضاء التناسلية في الطقوس المتعلقة بالسحر لجلب الثروة والحظ السعيد، وهذا ما يعرض حياة كثير من المصابين بالمهق للخطر (Franklin & et al., 2018). فعلى سبيل المثال، يستخدم العمال في المناجم عظام المصابين بالمهق من خلال ارتدائها كتمائم أو يدفنونها في المنجم لمساعدتهم في العثور على الذهب (Uromi, 2014).

ويعتقد السحرة أن قوى السحر تكون قوية إذا ما صرخت الضحية في أثناء بتر بعض الأجزاء من جسدها، لذلك تبتر الأجزاء قبل قتل الضحية. هذا بالإضافة إلى المعتقد القائم على أن شرب دم المصابين بالمهق يجعل الشخص يتمتع بقوى سحرية. وأشير إلى أن هذا المعتقد المتعلق بفاعلية أجزاء الجسد في جلب الحظ والثروة نجم عن الاعتقاد بأن المصابين بالمهق يعدّون لعنة من الآلهة، وأن استخدام تلك اللعنة المتجسدة في أجزاء أجسادهم في أعمال السحر ستحقق الثروة والحظ (Kajiru & Nyimbi, 2020). كما نجم هذا المعتقد لدى البعض الآخر نتيجةً لنظرة الأفارقة إلى الأوروبيين على أنهم يتمتعون بالذكاء والثروة، ولأن المصاب بالمهق يحمل نفس لون بشرتهم؛ فمن المعتقد أنه يحمل خصائصهم وسماتهم نفسها (Mwiba, 2018).

ومن الأساطير والمعتقدات الأخرى التي تتمحور حول المصابين بالمهق، تلك المتعلقة بمدى قدرتهم على شفاء المصابين بالإيدز، حيث يدور اعتقاد بأن ممارسة الجنس مع فتاة مصابة بالمهق يساهم في الشفاء من المرض. وهذا ما يجعل الفتيات المصابات بالمهق عرضة للعنف الجنسي. كما يعتقد أيضًا أن المصابين بالمهق لا يموتون، بل يختفون، ثم يعودون لاحقًا كأشباح لتطارد الأحياء (Caviglia, 2012).

ثانيًا: التحديات التي تواجه المصابين بالمهق

إذا ما أنعمنا النظر في طبيعة التحديات التي تواجه المصابين بالمهق في إفريقيا، نجد أن غالبية تلك التحديات نتاج للأساطير والمعتقدات التي يعتنقها الأفارقة عن المرض والمصابين به. فالأساطير والمعتقدات ساهمت في وجود العديد من التحديات التي تواجه المصابين بالمهق، منها ما هو نتاج مباشر لتلك الأساطير كالوصم، والتمييز، والتجنّب، وضعف شبكة العلاقات الاجتماعية، والتعرض للاختطاف والقتل. ومنها ما هو نتاج غير مباشر لتلك الأساطير والمعتقدات كارتفاع معدلات الأمية وانخفاض مستوى التعليم، والبطالة وقلة فرص التوظيف، وصعوبة الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وفيما يلي نستعرض لتلك التحديات بشيء من التفصيل:

نقص الوعي المعرفي بالمهق

يعد قصور الوعي المعرفي المتعلق بالمهق من العوامل الرئيسة المسؤولة عن سيطرة كثير من المعتقدات والأساطير المتعلقة بالمهق على أذهان الكثير من الأفارقة، سواء أكان هذا القصور لدى أسرة الطفل المصاب وأفراد المجتمع أو لدى المصاب بالمهق نفسه. فقد ساهم قصور الوعي لدى أسرة المصاب وعدم إدراكهم بأن المهق يعدّ مرضًا وليس نتاجًا لقوى روحية أو لعنة في انخفاض معدل رعايتهم لطفلهم. كما ساهم قصور الوعي لدى المصابين في عدم معرفتهم بالطرق الوقائية التي يمكن استخدامها لتجنّب أشعة الشمس كالنظارات الشمسية والملابس الواقية ومستحضرات الوقاية من الشمس (Tambala-Kaliati, et al., 2021).

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة فياسورجبور "Fia-sorgbor" (٢٠١٩) إلى أن (٨٧٪) من عينة الدراسة

المصابين بالمهق لا يدركون المسببات الحقيقية للمهق وأعزوا حدوثه إلى السحر ولعنة الأسلاف والآلهة. وهذا ما يؤكد قصور الوعي المعرفي بالمهق لدى المصابين به.

الوصم والتمييز

يعدّ الوصم والتمييز الموجَّهان للمصابين بالمهق نتاجًا لقصور الوعي المعرفي بالمرض وأسبابه. وعلى أثر قصور الوعي المعرفي هذا تغلّب تأثير الأساطير والمفاهيم المغلوطة حول المرض وما تبعها من معاناة المصابين الوصم والتمييز. فغالبًا ما يعامل المصابون بالمهق على أنهم غير أسوياء وينبذون لأنهم أشخاص ذوو بشرة بيضاء في مجتمع تسوده البشرة الداكنة. كما ينبذهم البعض لاعتقادهم بأن المصابين بالمهق أحد منتجات السحر التي يخشاه الأفراد. لذلك يعاملونهم على أنهم أفراد خارجون عن المألوف (Braathen, 2005). بينما أشارت دراسة فياسورجبور "Fiasorgbor" (٢٠١٩) إلى أن دوافع الوصم والتمييز لدى سكان المناطق الريفية بغانا تتجلى في النظرة إلى المصابين على أنهم مخيفون وذوو رائحة كريهة تميزهم عن غيرهم نتيجة الجروح التي لا تلتئم بسرعة في أجسادهم، هذا بالإضافة إلى تجنّب الزواج منهم ومناداتهم بالأسماء المهينة.

وتتجلى ملامح الوصم والتمييز والتنمر من جانب المجتمع المحيط بهم، وخصوصًا جماعة الأقران، في تحاشي التعامل واللعب معهم واستخدام أدواتهم الخاصة كأكواب وأطباق الطعام (Bradbury-Jones, et al., 2018). ولا يقتصر وقوع الوصم على المصاب فحسب؛ بل يطول هذا الوصم أسرة المصاب أيضًا متمثّلًا في علاقات التحاشي التي يبديها أفراد المجتمع تجاه أسرة المصاب سواء أكان في محيط الإقامة أو في المرافق العامة كالمدارس والمرافق الصحية وغيرها.

ومن ناحية أخرى، فإن الوصم والتمييز اللذين يواجههما المصابون بالمهق لا يقتصران على أفراد المجتمع فحسب؛ بل يواجهون أيضًا صورًا من الوصم من قبل أسرهم. ففي بعض الحالات، ينكر الآباء صلتهم بالأطفال المصابين بالمهق ويهجرون أمهاتهم كنتيجة لاعتقادهم بأن هذا الطفل نتاج لخيانة المرأة مع رجل أبيض (Kromberg & Kerr, 2022).

وفي ملاوي، عندما يولد طفل مصاب بالمهق تطلق أسرته عليه اسمًا يعبر عن المرارة والضيق الذي أصاب الأسرة نتيجة ولادته، مثل: «مواطته» Mwatitha أي «لقد انتهينا» أو «مابفوتو» Mabvuto بمعنى «مشكلة». وعندما يشب الطفل يطلقون عليه «مزونجو» mzun-gu أي «الرجل الأبيض»، وهي لها دلالة سلبية، حيث تشير إلى أن هذا الطفل نتاج خيانة والدته مع رجل أبيض (Tambala-Kaliati, et al., 2021). وتختلف تلك الأسماء من قبيلة لأخرى ومن جماعة لأخرى، حيث يطلق عليهم «عفين» Afin لدى اليوروبا، و«أيارين» Ayarin لدى الإيغبو (The Igbo people). بينما يطلق عليهم الهوسا (Hausa people) «باتيور نتودا» Bature Ntuda. وجميع تلك الأسماء تعني «الرجل الأبيض المزيف»، وتحمل دلالة سلبية وإهانة موجهة للمصابين (Kajiru & Nyimbi, 2020).

وقد انعكس الوصم والتمييز بالسلب على حياة المصابين بالمهق. وفقًا لما أشار إليه "Thuku" (٢٠١١) في دراسته، فإن وصمة العار والتمييز هي مصادر رئيسة للشعور بالذنب والغضب والاكتئاب بين الأشخاص المصابين بالمهق، الأمر الذي يدفع الكثير من المصابين بالمهق إلى العزلة الاجتماعية، وربما التفكير في الانتحار.

كما ساهم الوصم والتمييز في ضعف أو تلاشي العلاقات الاجتماعية الإيجابية للمصابين بالمهق مع الآخرين، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج، حيث يحرم المصاب من حق العثور على شريك الحياة وتكوين الأسرة نتيجة الوصم والتمييز المتمثل في رفض المجتمع للزواج منهم (Kajiru & Nyimbi, 2020).

القتل والاختطاف والاتِّجار

إن الدافع الرئيس وراء عمليات الاختطاف والقتل التي يتعرض إليها المصابون بالمهق يكمن وراء الاعتقاد بقدراتهم الخارقة. ولذلك ارتفعت معدلات الخطف والقتل لغرض الاتِّجار بهم في العديد من الدول الإفريقية وخصوصًا تنزانيا، وملاوي، وبوروندي، وجنوب إفريقيا (Olagunju, 2012).

فعلى مرِّ التاريخ، تعرض العديد من المصابين بالمهق في إفريقيا إلى عديد من الاعتداءات غير الإنسانية وخصوصًا القتل. ففي عام ٢٠٠٧م أُبلغ عن أكثر من (٧٠) حالة قتل للمصابين بالمهق، وبحلول عام ٢٠١٣م أبلغ عن (٢٠٧) حالات قتل (Chu & Dao, 2015). وفي ملاوي تحديدًا، أُبلغ عن أكثر من (٦٠) حالة اختطاف وقتل للأشخاص المصابين بالمهق خلال عام ٢٠١٤م. وبحلول عام ٢٠١٦م، سجلت (١٨) حالة قتل. وفي العام نفسه بتنزانيا، أبلغ عن (١٧٣) حالة هجوم على المصابين بالمهق منها (٧٦) حالة قتل و(٧٤) حالة نجاة و(٢٢) حالة انتهاك لحقوق المصابين، وحالة خطف واحدة (Mwi-ba, 2018). وخلال المدة من نوفمبر ٢٠٢٠م إلى فبراير ٢٠٢١م، أبلغ عن سبع حالات هجوم على المصابين بالمهق في ملاوي (Baker, et al., 2021).

ويتعرض المصابون بالمهق للاختطاف والقتل من جانب بعض الأفراد الذين يطلق عليهم «صائدو الألبينو» (Albino Hunters)، وهم الذين يخطفون الأطفال ويقتلونهم ويقطِّعون أجسادهم ويبيعونها لممارسي الطب التقليدي والسحرة لاستخدامها في الطقوس التي تجلب الثروة والحظ السعيد (Mwiba, 2018). وقد تطور الأمر لدى بعض التجار إلى أن حفروا القبور واستخرجوا جثث المتوفين (Tambala-Kaliati, et al., 2021)، وذلك للحصول على العظام وبيعها للصيادين والعاملين في المناجم للأغراض التي أشرنا إليها سلفًا.

وقد أثارت عمليات الخطف والقتل التي يتعرض إليها المصابون بالمهق إلى انتشار الذعر والخوف لدى المصابين وأسرهم، فأصبحوا لا ينامون بسلام، واتجه البعض من أسر المصابين بإرسالهم إلى أقاربهم للإقامة عندهم، وامتنعوا عن إرسالهم إلى المدارس خشية التعرض للخطف أو إرسالهم للمدارس الداخلية تجنبًا لذلك (Baker, et al., 2021).

انخفاض مستوى التعليم

يعاني المصابون بالمهق في إفريقيا المشكلات التي ساهمت في انخفاض معدلات التعليم وانتشار الأمية لديهم. وإذا ما تفحصنا التعليم كمعضلة تواجه المصابين بالمهق، نجد أنها تكمن في عاملين أساسيين، يتعلق العامل الأول بطبيعة المرض، ويتعلق العامل الثاني بثقافة المجتمع وتصوراتهم حول المصابين.

ففي العديد من المجتمعات الإفريقية، لا تكون المؤسسات التعليمية مجهزة لتعليم المصابين بالمهق، ولا تتلاءم مع احتياجاتهم من مواد تعليمية ذات مطبوعات مكبرة يسهل النظر إليها واختبارات معدلة تتوافق مع درجة الإبصار لديهم. فضلًا عن أن المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين لديهم فهم محدود

لاحتياجات التعلم المناسبة للمصابين بالمهق (Ndo-mondo, 2015). وفي هذا الصدد، أشارت دراسة تامبالا "Tambala" (٢٠٢١) إلى أن من معوقات التعليم التي تواجه الأطفال المصابين بالمهق في تنزانيا: عدم المقدرة على الرؤية الجيدة للسبورة داخل الفصول، هذا إلى جانب صغر حجم الكتب المدرسية وصغر حجم الخط والألوان المستخدمة بداخلها، والتي لا تتناسب مع طبيعة وقدرة الإبصار لديهم، الأمر الذي يحول دون تحقيق الأداء الجيد للأطفال. ومن جانب آخر، يعد التمييز والوصم والخوف من الخطف أو القتل من ضمن معوقات التعليم التي تواجه المصابين بالمهق، فهي مسؤولة في المقام الأول عن إحجام الأطفال عن الذهاب إلى المدرسة. كما يساهم التنمر الذي يمارسه المعلمون والأقران المتمثل في إقصاء الطفل وإجباره على الجلوس في نهاية الفصل وتجنب ملامسته حتى لا تنتقل العدوى في امتناع المصابين عن الذهاب إلى المدرسة (Nebre, 2018).

وحتى من حالفهم الحظ وتمكنوا من مواصلة التعليم لم يسلموا من التمييز والوصم من جانب الأقران. فقد أشارت دراسة فاتولي "Phatoli" (٢٠١٥) إلى أن المصابين بالمهق في جامعات جنوب إفريقيا يميلون إلى استبعاد أنفسهم من بقية المجتمع الطلابي لتجنب التمييز والصور النمطية حول حالتهم (Phatoli, et al., 2015).

البطالة وقلة فرص التوظيف

يواجه المصابون بالمهق قلة فرص العمل مقارنة بغيرهم نتيجة لعدّة عوامل، منها: عدم مقدرتهم على العمل في الشمس لمدد طويلة، ممَّا يحول دون بقائهم في الأعمال التي تنجز في الهواء الطلق؛ كالأعمال الخدمية والزراعة (Tambala-Kaliati, et al., 2021). هذا بالإضافة إلى مظهرهم الجسدي وإعاقتهم البصرية وافتقارهم للقدر الكافي من التعليم أو الخبرة العملية (Nebre, 2018). فغالبية الوظائف الخاصة تتطلب أفرادًا ذوي مظهر جذَّاب ولائق كواجهة مشرِّفة لشركاتهم ومؤسساتهم، الأمر الذي يجعلهم يستثنون توظيف المصابين بالمهق (Baker, et al., 2010).

وفي دراسة فياسورجبور "Fiasorgbor" (٢٠١٩)، تبين أن المصابين بالمهق، الذين لديهم بعض الأعمال التجارية، قد انخفضت مبيعاتهم بسبب إحجام الناس عن الشراء منهم. لذلك، أصبح المصابون بالمهق، وخصوصًا أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، الأكثر تضرّرًا من الناحية المالية.

التحديات الصحية

ساهم الوصم والتمييز اللذان يحيطان بالمصابين بالمهق في حدوث عواقب صحية وخيمة بسبب صعوبة الحصول على الخدمات الصحية، وما يترتب عليه من تدهور الحالة الصحية.

يواجه المصابون بالمهق في إفريقيا عديدًا من التحديات الصحية التي تحول دون حصولهم على الخدمات الصحية، وتتجلى تلك التحديات في سوء معاملة مقدمي الخدمات الصحية، وصعوبة الوصول إلى المرافق والمستشفيات التي تقدم خدمات العناية بالبشرة والجلد لتمركزها في المناطق الحضرية، وارتفاع أسعار منتجات العناية بالبشرة والجلد التي يحتاجون إلى استخدامها على نحو منتظم، فضلًا عن عدم توافرها في الكثير من الأحيان (Tambala-Kal-iati, et al., 2021).

كما تواجه أمهات الأطفال المصابين بالمهق صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية لأطفالهن نتيجة الوصم والتمييز اللذين يواجههما من جانب الأمهات

الأخريات اللواتي يزرنَ المرافق الصحية تلك، ويتجنّبن الاقتراب من أمهات المصابين ويتحاشين التعامل معهن خوفًا من إصابة أبنائهن. هذا بالإضافة إلى معاناة النساء المصابات بالمهق في الحصول على خدمات ما قبل الولادة والصحة الإنجابية بسبب الوصم الذي يتعرضن إليه من جانب مقدمي الرعاية الصحية (Du-rojaye & Nabaneh, 2019).

ثالثًا: الجهود المبذولة تجاه المصابين بالمهق في إفريقيا

بذلت العديد من منظمات المجتمع المدني جهودها في سبيل الحدّ من التحديات التي تواجه المصابين بالمهق في إفريقيا. وتمثّلت تلك الجهود بتوفير الخدمات اللازمة لهم، ومكافحة الوصم المجتمعي، ومنع ممارسات التمييز والاستغلال ضدهم. وفي هذا الصدد، سنشير إلى بعض منظمات المجتمع المدني التي تولي قدرًا من الاهتمام للمصابين بالمهق في إفريقيا، وسنركّز على إبراز مجال عمل المنظمة، وطبيعة الخدمات التي تقدمها للمصابين، والإشارة إلى أهم الإنجازات التي أحرزتها في سبيل تحسين أحوال المصابين بالمهق في إفريقيا. ومن تلك المنظمات نذكر الآتي:

مؤسسة ليليان

أنشئت مؤسسة ليليان (Liliane Foundation) في عام ١٩٨٠م في هولندا، وهي مؤسسة تعمل على تمكين الأطفال المعاقين وأسرهم عبر توفير فرص الرعاية الصحية والرفاهية والتنمية لهم وتقليل المعوقات البيئية التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع، وذلك وفق نهج شمولي بالتعاون مع شركاء محليين في إفريقيا، وشركاء دوليين في آسيا وأميركا اللاتينية.

ويعتمد نهج تلك المنظمة على تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج التعليمية والتوظيفية والصحية التي تستهدف دمج هؤلاء الأطفال ونشر الوعي المجتمعي باحتياجاتهم ومحاربة الوصم وتغيير السياسات المتعلقة بهم (Liliane founds, 2023).

وقد شملت بعض المشروعات التي قدمتها تلك المؤسسة رعاية المصابين بالمهق في إفريقيا. فخلال عام ٢٠١٧م، صممت مؤسسة ليليان بالتعاون مع هيومن رايتس ووتش وبرنامج إعادة التأهيل المجتمعي في كاراغوي مشروعًا لحماية وتحسين حياة الأطفال المصابين بالمهق في تنزانيا تحت عنوان «دمج الأطفال المصابين بالمهق» Albinism Inclusion (ALINC) project. وقد سعى هذا المشروع تحديدًا في تنزانيا وموزمبيق إلى تبديد الخرافات المتعلقة بالمهق وضمان بيئة آمنة للأطفال المصابين به، والتحقيق في المعوقات التي تحول دون التعليم الآمن والشامل وغيره من حقوق الإنسان الأساسية للأطفال المصابين بالمهق (SHRWNAR, 2019).

وخلال هذا المشروع، قامت مؤسسة ليليان وشركاؤها بحصر العدد الحقيقي للأشخاص المصابين بالمهق وحجم المشكلات التي قد يتعرضون لها، وتحديد الأشخاص المصابين بالمهق وإحالتهم وعلاجهم من جانب عيادات سرطان الجلد والمتخصصين، وتوعيتهم بالتدابير الوقائية. كما رصدت مؤسسة ليليان تصورات الأشخاص حول المصابين بالمهق، وأجرت مقابلات مع مسؤولي الحكومة المحلية لضمان إدماج الأشخاص المصابين بالمهق في الأنشطة الاجتماعية المحلية مثل التعليم. هذا بالإضافة إلى توعية آباء الأطفال المصابين بالمهق والمعلمين وغيرهم بشأن كيفية حماية هؤلاء الأطفال من العواقب السلبية للمهق، والعمل على

رفع مستوى الوعي بين أفراد الشرطة وغيرهم من الأشخاص القانونيين لوقف الإفلات من العقاب لأولئك الذين يضايقون الأشخاص المصابين بالمهق (Liliane founds, 2023).

وخلال جائحة كوفيد-١٩ سمحت مؤسسة ليليان لشركائها بتكييف برامجهم جزئيًا كاستجابة للاحتياجات الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك الحملات الإعلامية وآليات الحماية وتوفير الإمدادات الغذائية. على سبيل المثال، أعادت مؤسسة ليليان برمجة أنشطتها الحالية نحو الاستجابة الإنسانية لفقدان سبل العيش، بما في ذلك توفير المواد الغذائية ومستلزمات النظافة لمساعدة الأفراد المعاقين وأسرهم، وتمكين الموظفين من الاستجابة لاحتياجات الأفراد المعاقين في أثناء الجائحة. كما دعمت مؤسسة ليليان النساء والفتيات المعاقات اللائي يتعرضن للعنف الجنسي عبر نشر التوعية لتمكين النساء والفتيات من البقاء على دراية بمخاطر العنف. كما قدمت المؤسسة برنامجًا يستهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والشباب المعاقين حتى سن ٢٥ عامًا. وقد حقّق البرنامج آثارًا إيجابية على التعليم الشامل، والحصول على الرعاية الصحية وإعادة التأهيل، والعنف المنزلي (Bhakta, 2022).

مؤسسة تاف إفريقيا

تأسَّست مؤسسة تاف إفريقيا (Taf Africa) في عام ٢٠٠٦م، وكانت تسمّى في بداية تأسيسها مؤسسة ألبينو (Albino Foundation)؛ وهي منظمة مستقلة غير حكومية وغير ربحية مدمجة مع لجنة شؤون الشركات في نيجيريا. تأسست بالأصل لتعزيز الصحة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والرفاهية وتمكين الأشخاص المصابين بالمهق وغيرهم من الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص المعاقين. وتركز المؤسسة تركيزًا خاصًّا على الاعتراف واحترام الحقوق والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص الذين يعانون المهق، وتصبّ جلّ اهتمامها حول نشر الوعي بالتحديات الاجتماعية التي يواجهها الأشخاص المصابون بالمهق في نيجيريا والعالم، وذلك من خلال العمل مع الحكومات والمؤسسات التنموية في مجالات البرامج المتخصصة في تحسين الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية للأشخاص المصابين بالمهق في نيجيريا، وكذلك مساعدتهم وتمكينهم من العثور على مكانهم الصحيح في المجتمع، وذلك بالتعاون مع المنظمات والهيئات الأخرى (Tafafrica, 2023). وتتمثل أهداف هذه المؤسسة في النقاط التالية:

١. تقديم أفكار وآراء تقدّميّة حاسمة بشأن مسائل المصابين بالمهق، والدعوة إلى دمجهم وتمكينهم وتثقيف المجتمع حول قضاياهم في نيجيريا والعالم.
٢. تعزيز دمج المصابين بالمهق في مختلف جوانب المجتمع من منطلق أن كل شخص يستحق المساواة وله الحق في الحصول على التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والأنشطة الاجتماعية، بغض النظر عن حالة إعاقته.
٣. تعزيز قدرة المنظمات التي تركز على المصابين بالمهق، والدعوة إلى سياسات وممارسات شاملة، ودعم البحث والابتكار في مجال دمج المصابين بالمهق.
٤. التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص لتحسين إمكانية الوصول وتعزيز إدراج المصابين بالمهق في خططهم وعملياتهم.

٥. بناء شراكات إستراتيجية مع المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين لتعظيم تأثير المؤسسة وتحقيق أهدافها (Tafafrica, 2023).

وتركز مؤسسة تاف إفريقيا جهودها حول العديد من المشكلات التي يعانيها المصابون بالمهق وغيرهم من المعاقين، ومن تلك المشكلات نذكر الآتي:

- **التعليم**: تسعى المؤسسة إلى تعزيز التعليم الشامل بدعم من الممولين والشركاء، ومتابعة التغييرات التشريعية والسياسية، وتدريب المعلمين، والدعوة إلى اعتماد الأجهزة المساعدة لتمكين المصابين بالمهق من التعلم.
- **الرعاية الصحية**: تشمل سياسة المؤسسة تقديم الرعاية الصحية الشاملة للمصابين بالمهق، وذلك من خلال تصميم البرامج والتدخلات التي تلبي احتياجاتهم، والتفاوض مع المرافق الصحية لتنسيق عملية الوصول الجسدي والإقامة الإجرائية بها للمصابين بالمهق لتلقي الخدمات اللازمة.
- **الوصول إلى العدالة**: تسعى المؤسسة إلى المشاركة الفعّالة مع نقابة المحامين النيجيرية، والمعهد القضائي الوطني، وغيرهما من الجهات الفاعلة في مجال الحقوق والعدالة وإنفاذ القانون من أجل ضمان حماية المصابين بالمهق وغيرهم من ذوي الإعاقات.
- **حقوق الإنسان**: تسعى المؤسسة إلى ضمان حصول المصابين بالمهق على حقوقهم الإنسانية، وحمايتهم من التمييز والوصم وانتهاكات حقوق الإنسان. لذلك، تحملت المؤسسة من خلال برامجها ومبادراتها مسؤولية الدفاع عن حقوق الأشخاص المصابين بالمهق والأفراد المعاقين في نيجيريا، بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم والصحة والاندماج الاجتماعي.
- **التمكين السياسي**: يعد التمكين السياسي إحدى الأولويات الرئيسة للمؤسسة، فهي تسعى إلى دمج الأشخاص المصابين بالمهق في الحكم والعملية الانتخابية. وقد قامت المؤسسة بالعديد من التدخلات الرامية إلى تحسين مشاركة المصابين بالمهق في الأحزاب السياسية، وإشراكهم في العملية الانتخابية، وتسهيل عملية الوصول إلى مراكز الاقتراع، وتوفير الأدوات والمواد المساعدة في يوم الانتخابات، والحد من إهمال الناخبين من خلال سلسلة من حملات تثقيف الناخبين. وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات، خصوصًا في الإطار القانوني للانتخابات، إلا أن التحديات ما تزال قائمة.
- **الحماية الاجتماعية**: تسعى المؤسسة إلى تحسين سبل عيش الأشخاص المصابين بالمهق والتخفيف من حدة فقرهم، وذلك عبر إنشاء برامج تنمية المهارات وبرامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف هؤلاء الأشخاص (Tafafrica, 2023).

مؤسسة شمسنا واحدة

تعدّ مؤسسة شمسنا واحدة (Under the Same Sun) من المؤسسات غير الرسمية المدفوعة بالاعتقاد القائم على أن كل إنسان يستحق الحب والاحترام والعيش بكرامة، وقد تأسَّست في عام ٢٠٠٨م في كندا، وتلتزم بشدَّة بإنهاء التمييز والعنف ضد الأشخاص المصابين بالمهق، وتسهّل اندماجهم في المجتمع، وتدعم مشاركتهم

المجتمعية من خلال الحد من التمييز الشديد، والخوف، والقيود البصرية، والتأثيرات القاسية للشمس. فالهدف النهائي لتلك المؤسسة هو أن يصبح الأشخاص المصابون بالمهق أعضاءً مساهمين بصورة كاملة وشاملة في مجتمع شامل ومنصف. ولتحقيق ذلك، تعمل على تغيير المواقف والسلوكيات تجاه الأشخاص المصابين بالمهق من خلال تعريف الناس بماهية المهق، وحثّهم على التعامل مع الأشخاص المصابين بالمهق بكرامة واحترام ومساواة. وإمداد الأشخاص المصابين بالمهق وأسرهم بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم وكيفية الاهتمام بقضاياهم الصحية. بالإضافة إلى تمكين الأشخاص المصابين بالمهق من الحصول على التعليم، والتمتع بالفرص المتاحة للآخرين فيما يتعلق بالصحة والسلامة والعمل المربح وإدراك الذات.

ومنذ عام ٢٠٠٨م، رعت المؤسسة أكثر من ٤٠٠ طالب مصاب بالمهق وساعدت في حمايتهم وتمكينهم من تحقيق حلمهم وكسر دائرة الظلم والفقر والتهميش المجتمعي من خلال تعليمهم في بيئة آمنة، حيث تضع المؤسسة المصابين بالمهق في مدارس داخلية من أجل حمايتهم وتزويدهم بأدوات التعلم التي يحتاجون إليها، وذلك بالشراكة مع منظمة محلية تدعى موانزا قرية الأمل (Village of Hope Mwanza)، والتي تتمتع بخبرة في دعم الأطفال المستضعفين.

كما تولي المؤسسة قدرًا من الاهتمام تجاه الإعداد الوظيفي للمصابين بالمهق، حيث إنها تدعم الطلاب والخريجين بالتوجيه المهني والتدريب على البحث عن فرص عمل وفرص التدريب الداخلي، حتى يتمكنوا من أخذ مكانهم ضمن المجتمع في المهن التي يختارونها، كما تمدهم المؤسسة بخدمات الرعاية الصحية، جنبًا إلى جنب الحملات التوعوية لملايين الأشخاص في تنزانيا.

وخلال عام ٢٠١٠م، كان لدى المؤسسة ما يقرب من (٤٣٧) طالبًا ملتحقًا في البرنامج التعليمي و(١٤٥) خريجًا بعد المرحلة الثانوية، و(١٣٥) ملتحقًا بالتدريب المهني والعمل الحر والتوظيف، فضلًا عن لمّ شمل (٣٣) فردًا من المصابين بالمهق مع أسرهم. وقد عقدت المؤسسة على هامش أنشطتها الرائدة في إفريقيا «المؤتمر الإفريقي الأول للمهق»، والذي شاركت فيه (٢٩) دولة إفريقية، وحضره ما يقرب من (١٧٧) مندوبًا. وابتداءً من عام ٢٠٢١م، وسَّعت المؤسسة نطاق عملها لتشمل بعض البلدان الإفريقية الأخرى. وبحلول عام ٢٠٢٢م، كان هناك (٢٦١) طالبًا بالبرنامج التعليمي، و(١٠) جرى لمّ شملهم مع أسرهم، وثلاث حالات أجريت لهم بعض العمليات الجراحية وحصلوا على أطراف صناعية. وخلال العام نفسه امتد نشاط المؤسسة ليغطي ثمانية بلدان إفريقية جديدة (underthesamesun, 2023).

مؤسسة المهق في إفريقيا

تعدّ مؤسسة المهق في إفريقيا (Albinism Foundation in African) إحدى المنظمات غير الرسمية التطوعية التي أنشئت في عام ٢٠٠٤م، والتي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص المصابين بالمهق في إفريقيا من خلال توفير الموارد ودعم مشروعات الإنتاج المحلية. حيث توفر المؤسسة المواد اللازمة لمساعدة الأشخاص المصابين بالمهق على حماية أنفسهم من الشمس والذين يتجاوز عددهم ٤٥٠٠ شخص في ١٢ دولة إفريقية. ويعد أسلوب عمل مؤسسة المهق في إفريقيا سهلًا وفعَّالًا، إذ إنها تقدم للمصابين بالمهق مستحضرات الوقاية من الشمس لحماية بشرتهم الضعيفة، وبهذه الطريقة لا يضطرون إلى البقاء في منازلهم، ويمكنهم

المشاركة في الحياة وممارسة أنشطتهم اليومية. كما تجمع المؤسسة أكبر قدر ممكن من زجاجات واقي الشمس من مصنعي أو موردي واقي الشمس، وتنقلها إلى العديد من البلدان الإفريقية، هذا إلى جانب تقديم النظارات الشمسية والملابس الواقية من الأشعة فوق البنفسجية ومرطب الشفاه والقبعات وغيرها من الإمدادات التي تمكِّن المصابين من التعايش والتكيف مع المهق، فضلًا عن دعم المؤسسة للعديد من المشروعات التي ينتج فيها المتطوعون في إفريقيا واقي الشمس بأنفسهم.

ويغطي نشاط المؤسسة العديد من البلدان الإفريقية، مثل: أوغندا، وتنزانيا، وغينيا، وبيساو، ومالي، وزامبيا، وكينيا، وملاوي، والسنغال، وليسوتو، وتوجو، وساحل العاج. وخلال عام ٢٠٠٨م، طُلب من المؤسسة تقديم مساهمة مالية لإنشاء «جمعية المهق في أوغندا»، كأحد شركاء مؤسسة المهق في إفريقيا، وأنشئت بالفعل في عام ٢٠٠٩م.

وبجانب تقديم المواد اللازمة للأشخاص المصابين بالمهق، تدعم المؤسسة العديد من المشروعات التي تدافع عن مصالح وحقوق الأشخاص المصابين بالمهق، وتنفذ العديد من الورش وحملات التوعية التي تستهدف تقديم المعلومات حول المهق وكيف يمكن للأشخاص رعاية بشرتهم بصورة أفضل للوقاية من الأمراض الجلدية (Albinism Foundation in African, 2023).

وتوجد العديد من المنظمات الأخرى التي تدعم المصابين بالمهق في إفريقيا، مثل: شبكة المهق الإفريقية (Africa Albinism Network)، التي أنشئت في عام ٢٠٢١م، وتمثّل اتحادًا من المنظمات غير الرسمية التي تعمل معًا من أجل حماية مصالح المصابين بالمهق وحقوقهم وضمان رفاهيتهم (Africa albinism net-work, 2023)، ومن المنظمات الأخرى أيضًا مؤسسة المهق الأسود، ومؤسسة سيراليون للمهق، وجمعية المهق التنزانية (TAS).

الخاتمة

تبيَّن لنا من واقع العرض السابق أن إفريقيا تزخر بالعديد من الأساطير والمعتقدات التي تتعلق بالمهق والمصابين به، وأن هناك العديد من المفاهيم المغلوطة حول المهق، الأمر الذي انعكس بالسلب على حياة المصابين به. حيث إن المصابين بالمهق في إفريقيا يواجهون العديد من التحديات الاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم تأثيرًا بالغًا، وتجعلهم لا يستمتعون بالحياة كغيرهم من البشر.

كما تبيَّن لنا أشكال وتأثير الوصم والتمييز، الناجم عن الأساطير والمعتقدات، الذي يتعرض له المصابون في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وكيف أثَّر ذلك في حالتهم النفسية والصحية. فقد ساهم الوصم والتمييز في ضعف شبكة العلاقات الاجتماعية لدى المصابين وحرمانهم من الاحتياجات الأساسية، كالشعور بالانتماء والحصول على التنشئة الاجتماعية والعلاقات الوطيدة مع الأقران والأهل. هذا بالإضافة إلى تقلص فرص حصولهم على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل التي تمكنهم من كسب العيش والبقاء على قيد الحياة.

وقد ساهمت أسر المصابين أنفسهم في زيادة وتيرة المعاناة التي يشعر بها المصابون، وذلك من خلال هجر الآباء للأمهات وعدم الاعتراف بهم. بالإضافة إلى تجنّب الأسر تناول الطعام مع المصابين، وغيرها من الأمور التي أثَّرت كثيرًا في الحالة النفسية للمصابين.

ولم يقتصر الأمر على المعاناة الصحية والاجتماعية التي يعانيها المصابون؛ بل امتد الأمر لما هو أبعد من ذلك، فقد أصبحت حياة المصابين بالمهق مهدّدة من جانب التجار والسحرة الذين يسعون للحصول على أجزاء من أجساد المصابين لبيعها للسحرة الذين بدورهم يستخدمونها في طقوسهم التي «تجلب الحظ والثروة لطالبيها». الأمر الذي أثَّر في الحالة النفسية للمصابين وأسرهم وجعلهم يشعرون بالخوف الشديد وافتقاد الأمن.

كل هذه الأمور تركت آثارها الواضحة على المصابين بالمهق في إفريقيا. الأمر الذي تطلّب تدخّلًا سريعًا وفوريًّا من جانب الجهات المعنية بحقوق الإنسان والقطاعات المعنية بالصحة والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي للعمل على تحسين أوضاع المصابين بالمهق. وبالفعل تكاتفت العديد من منظمات المجتمع المدني معًا في سبيل النهوض بأحوال المصابين بالمهق وتحسن أوضاعهم من خلال تقديم الدعم اللازم لهم والمواد اللازمة التي تمكنهم من التكيف والتعايش مع مصابهم كما ظهر لنا جليًّا في متن الدراسة.

التوصيات

في ضوء ما سبق استعراضه، توصي الدراسة بالآتي:

- التوفير المجاني لخدمات الرعاية الصحية للمصابين بالمهق، وخصوصًا عيادات الأمراض الجلدية، مع توفير احتياجاتهم كافة من الأدوية ومستحضرات العناية بالجلد والبشرة، التي تمكنهم من التكيف قدر الإمكان مع حالتهم الصحية، ولا سيما في الأماكن التي تفتقر إلى توافر تلك المواد والخدمات.
- ضرورة توفير مراكز الدعم النفسي والاجتماعي للعمل على الحد والتخفيف من وطأة الآثار النفسية والاجتماعية التي يعانيها المصابون بالمهق من جرّاء التمييز والوصم والخوف من الاختطاف والقتل.
- إطلاق حملات توعوية مكثّفة حول المهق والمصابين به تستهدف جميع أفراد المجتمع من أجل تصحيح المفاهيم المغلوطة والأساطير المتعلقة بالمرض والمصابين به للحد من الوصم والتمييز، مع الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة في عملية التوعية لتصل إلى أكبر قدر من الجمهور المستهدف.
- إشراك المصابين بالمهق من جانب واضعي السياسات والخطط التنموية في وضع السياسات والإستراتيجيات التنموية التي تستهدف تحسين أوضاع المصابين، وذلك لأنهم على دراية جيدة بما يعانونه من تحديات، وذلك جنبًا إلى جنب الجهود غير الرسمية المبذولة للنهوض بأوضاع المصابين بالمهق.
- توفير فرص عمل مناسبة للمصابين تتماشى مع حالتهم الصحية وقدراتهم حتى يتسنّى لهم كسب العيش والشعور بتحقيق الذات، وذلك من جانب الجهات المعنية بالتوظيف تماشيًا مع الجهود غير الرسمية المبذولة.
- على الجهات المعنية بالتعليم تخصيص فصول مجهزة بما يتناسب مع احتياجات المصابين بالمهق، على أن تتضمن تلك الفصول الأدوات والمعدات اللازمة التي تضمن فاعلية العملية التعليمية، مع مراعاة توفير مجموعة من المعلمين الحاصلين على

قدر واف من التدريب الجيد حول كيفية التعامل مع المصابين بالمهق، وذلك كبديل لحالة الدمج التي تشهدها المدارس، والتي لم تحقق للمصابين التعليم الفعَّال؛ بل تزيد من حدّة شعورهم بالوصم والتمييز. كما يجب إقامة فصول تعليمية خاصة لمحو أمية البالغين من المصابين بالمهق لتمكينهم من القراءة والكتابة حتى يتسنّى لهم الحصول على فرص عمل تتماشى مع طبيعة حالتهم الصحية.

- ضرورة تفعيل القوانين التي تجرِّم التمييز والوصم والاختطاف والقتل، وجميع الأمور المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، ومراقبة تطبيقها لردع القائمين بانتهاك حقوق المصابين بالمهق.

المصادر والمراجع

Baker, C. & et al. (2010). The myths surrounding people with albinism in South Africa and Zimbabwe. *Journal of African Cultural Studies*, 22(2), 169-181.

Baker, C. & et al. (2021). We are human, just like you: Albinism in Malawi–implications for security. *Journal of Humanities*, 29(1), 57-84.

Bhakta, A. (2022). Adjust and respond: The experience of organizations working with people with disabilities in adapting to the COVID-19 pandemic.

Braathen, S.(2005). *Albinism in Malawi: A Qualitative Study on Attitudes and Beliefs*. (Master thesis). University of Oslo. Faculty of Medicine. Department of General Practice and Community Medicine Section for International Health.

Bradbury-Jones, C., Ogik, P., Betts, J., Taylor, J., & Lund, P. (2018). Beliefs about people with albinism in Uganda: A qualitative study using the Common-Sense Model. *PLoS One*, 13(10), e0205774.

Caviglia, G. (2012). *Demystifying Albinism: An analysis of legal, social, and cultural practices in the Lake Victoria Region* (Doctoral dissertation). Southern Denmark University.

Chu, C., & Dao, H. (2015). Past and contemporary myths and misconceptions of oculocutaneous albinism in Africa. *Journal of The American Academy of Dermatology*, Vol. 72, No. 5, pp. AB27-AB27).

Durojaye, E., & Nabaneh, S. (2019). Human rights and access to healthcare for persons with albinism in Africa. *African Disability Rights Yearbook*.

Fiasorgbor, D. (2019). Myths and Stereotypes: The Lived Experiences of People with Albinism. *Psychology and Behavioral Sciences*. Vol. 8, No. 3, pp. 61-66.

Franklin A. & et al. (2018) Children with Albinism in African Regions: Their rights to 'being' and 'doing'. *BMC, International Health and Human Rights* 18, 2.

Green, T. C. (2017). *Albinism: Cultural and Ethnographic Perspectives in a Southern City*. (Master Thesis), Georgia State University, Department of Anthropology.

Hong, E. S., Zeeb, H., & Repacholi, M. H. (2006). Albinism in Africa as a public health issue. *BMC public health*, 6(1), 1-7.

Kajiru, I., & Nyimbi, I. (2020). The impact of myths, superstition and harmful cultural beliefs against albinism in Tanzania: A human rights perspective. *Potchefstroom Electronic Law Journal/Potchefstroomse Elektroniese Regsblad*, 23(1).

Kromberg, J. G., & Kerr, R. (2022). Oculocutaneous albinism in southern Africa: Historical background, genetic, clinical and psychosocial issues. *African Journal of Disability*, 11, 1-7.

Lund, P. & Gaigher, R. (2002). Health Intervention Programme for Children with Albinism at a Special School in South Africa. *Health Education Research*. 365-372.

Mbatha, S. M. (2021). *Trafficking in persons living with albinism in South Africa* (Doctoral dissertation). University of Kwazulu-Natal.

Mwiba, D. M. (2018). Medicine killings, Abduction of people with albinism, wealth and prosperity in North Malawi: A historical assessment. In *Proceedings of the African Futures Conference*, Vol. 2, No. 1, pp. 30-49.

Ndomondo, E., 2015. Educating children with albinism in Tanzanian regular secondary schools: challenges and opportunities. *International Journal of Education Research*. 3 (6), 389–40.

Nebre, M. (2018). Social discrimination against people with albinism. B.A. Candidate, Department of Sociology, California State University Stanislaus.

Office of the Ombudsman. (2022). *Report on the Public Hearings on Persons with Albinism in Namibia: discrimination and other challenges faced by Persons with Albinism in Namibia*. Retrieved from ; https://namibia.un.org/sites/default/files/202210/Report%20on%20The%20Public%20Hearings%20on%20Discrimination%20and%20Other%20Challenges%20Faed%20by%20Persons%20with%20Albinism%20in%20Namibia_0.pdf

Olagunju, O. S. (2012). Towards a biblical response to myth and discrimination against the human right of albinos in Yorubaland. *Journal of studies in social sciences*, Vol. 1. No. 1, 46- 48.

Phatoli, R., Bila, N., & Ross, E. (2015). Being black in a white skin: Beliefs and stereotypes around albinism at a South African university. *African Journal of Disability*, 4(1), 1-10.

Stensson, E. (2008). *The social stratification of albinos in Tanzania: A case study from Babati*. Södertörn University College| Institution of School of Life Sciences Bachelor's Thesis 15 ECTS | Development and International Cooperation.

Steyn, R. (2022). Socio-cultural Status of Albinism in Africa: Challenging Myths, Concepts, and Stereotypes. *Journal of Global Awareness*, 3(2).

Stichting Human Rights Watch Nederland *Annual Report (SHRWNAR) 2018/2019*. Retrived from; https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/hrw_nl_annual_reprt_2019_0.pdf

Tambala-Kaliati, T., Adomako, E. B., & Frimpong-Manso, K. (2021). Living with albinism in an African community: Exploring the challenges of persons with albinism in Lilongwe District, Malawi. *Heliyon*, 7(5), e07034.

Taylor, J. & et al. (2021). Reactions to and explanations for the birth of a baby with albinism: a qualitative study in Busoga, Uganda. *BMJ open*, 11(2), e040992.

Thuku, M. (2011). Myths, discrimination, and the call for special rights for persons with albinism in sub-Saharan Africa. In *Amnesty International editorial review on Special Programme on Africa*.

Uromi, S. M. (2014). Violence against persons with albinism and older women: Tackling witchcraft accusations in Tanzania. *International Journal of Education and Research*. Vol. 2, No. 6, 323- 338.

المواقع الإلكترونية:

الموقع الرسمي لمؤسسة ليليان:
https://www.lilianefonds.org

الموقع الرسمي لمؤسسة تاف إفريقيا
https://tafafrica.com/

الموقع الرسمي لمؤسسة شمسنا واحدة
https://www.underthesamesun.com

الموقع الرسمي لشبكة المهق الإفريقية
https://africaalbinismnetwork.org

الموقع الرسمي لمؤسسة المهق في إفريقيا
https://albinisme-afrika.nl

٥

إدراك مخاطر التغير المناخي

دراسة استطلاعية مطبقة على عينة من الشباب المصري والسعودي

د. أحمد موسى بدوي - مصر
باحث سوسيولوجي حر.

عبدالله عبيد الشهراني - المملكة العربية السعودية
باحث دكتوراه بجامعة القصيم.

الملخص

ينشأ التغير المناخي نتيجة التقلبات الطبيعية في درجات الحرارة وأحوال الطقس، التي تتأثر بصفة أساسية بالنشاط الشمسي والانفجارات البركانية. ظل التأثير البشري على المناخ خفيفًا حتى الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، واختراع الآلات التي تعمل بالوقود الأحفوري، ودخول العالم فيما يعرف بالثورات الصناعية المتتالية، مما جعل الأنشطة البشرية محركًا رئيسًا لتغيّر المناخ العالمي، ونتيجة لذلك، يواجه التنوع البيئي والبيولوجي الآن تحديات غير مسبوقة تتطلب اتباع نهج شامل على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية لتعزيز الاستجابة الإنسانية لهذه القضايا الملحة. تسعى هذه الدراسة إلى الاسترشاد «بنظرية القواعد المتصارعة» من أجل التحقق وفهم وتفسير وعي الأفراد بالقواعد الحيوية المتعلقة بالاستدامة والمحافظة على البيئة وخفض الانبعاثات المتسببة في التغير المناخي، وأثر هذه القواعد في سلوكهم الفعلي، على أساس أن الوعي الحقيقي شرط أصيل من شروط الاستجابة الإنسانية الناجحة لمواجهة الكوارث كافة وعلى رأسها الكوارث المناخية، وجاء سؤال البحث الأساسي حول كيفية إدراك الشباب في مصر والسعودية لتهديدات تغير المناخ، مع ثلاثة أسئلة فرعية أخرى. تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الكيفية الاستطلاعية، وتحاول مساعدة صناع القرار على معرفة السلوك المتوقع من الشباب السعودي والمصري، كما أن للدراسة أهمية نظرية ومنهجية، فهي من الناحية النظرية تعدّ اختبارًا للفرض الأول من نظرية القواعد المتصارعة المنشورة في عام ٢٠١٨م، وتعدّ من الناحية المنهجية اختبارًا لطريقة منهجية جديدة في التحليل النقدي للخطاب، يسميها الباحثان طريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد»، وتعتمد الدراسة على أداة المقابلة الكيفية شبه المهيكلة، التي تُحَلَّل نصوصها وفقًا للطريقة الجديدة.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الكوارث الطبيعية، التنمية الخضراء، الاحتباس الحراري، التحليل النقدي للخطاب رباعي الأبعاد، الشباب السعودي، الشباب المصري.

إدراك مخاطر التغير المناخي

دراسة استطلاعية مطبقة على عينة من الشباب المصري والسعودي

د. أحمد موسى بدوي
عبدالله عبيد الشهراني

مصر
المملكة العربية السعودية

المقدمة

ضرب إعصار دانيال شمال شرق ليبيا في العاشر من سبتمبر ٢٠٢٣م، مصحوبًا برياح قوية وأمطار غزيرة أدَّت إلى فيضانات هائلة تسببت في انهيار سدين في مدينة درنة، ممَّا أدّى إلى تدفق كميات هائلة من المياه جرفت في طريقها معظم أحياء المدينة تاركةً وراءها دمارًا هائلًا وفقدانًا للأرواح وآلاف من السكان المشردين، وتدميرًا كاملًا في البنية الأساسية للمدينة. فهل هذه الكارثة المناخية تعدّ ظاهرة طبيعية بحتة لا دخل للإنسان في صنعها؟ بلا شكّ لا، فقد أثبتت دراسة أجرتها مجموعة إسناد الطقس في العالم (World Weather Attribution) بعد أيام من كارثة درنة أن الاحتباس الحراري زاد من احتمالية هطول أمطار غزيرة في شمال شرق ليبيا بمقدار ٥٠ مرة، مقارنةً بما كانت ستكون عليه في ظل مناخٍ لم يتأثر بالأنشطة البشرية (World Weather Attribution, 2023).

والحقيقة أن التأثير البشري في الظواهر المناخية لم يكن ملموسًا حتى القرن التاسع عشر، وكانت الظواهر المناخية قبل هذا التاريخ تتغير بفعل عوامل طبيعية تنشأ بسبب تحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وتغيرات الطقس الناتجة عن نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة. ومع اختراع الآلات التي تعمل بالوقود الأحفوري والتوسع في الإنتاج الصناعي الآلي، حدثت زيادة هائلة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ممّا جعل من الأنشطة البشرية المحرك الرئيس لتغيّر المناخ. وتشير الحقائق العلمية وثيقة الصلة إلى وجود نوعين من الأنشطة البشرية المتسببة في التغير المناخي: ١) نشاط توليد الطاقة للأغراض كافة، انبعاثات ومخلفات المصانع، والاستخدام المكثف لوسائل النقل. ٢) وسائل دفن النفايات، وقطع الغابات وحرق مخلفات الزراعة. حيث يتولد عن هذه الأنشطة ما يعرف بالغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروس، مركبات الفلور) التي من خصائصها امتصاص الأشعة تحت الحمراء، ما يؤدي إلى الاحتباس الحراري، وعبر الزمن تتغير درجة حرارة كوكب الأرض، ما يؤدي إلى ذوبان كتل ضخمة من الجليد في القطبين، وارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات، فضلًا عن طائفة أخرى من الاضطرابات

والتغيرات المناخية المتطرفة كالعواصف والأعاصير، والجفاف، وانتشار الأوبئة، وفَقْدُ التنوع الإيكولوجي والبيولوجي.

تُعدّ الاستجابة الإنسانية للكوارث مجموعة من الإجراءات المتخذة بعد وقوع كارثة للحد من آثارها السلبية، تشمل الإنقاذ والإغاثة وإعادة الإعمار، ولا بد أن تتعاون الدول والهيئات الوطنية والإقليمية والكونية في تنظيم هذه الجهود وتوفير الإمكانات المادية اللازمة حتى الوصول إلى مرحلة التعافي من الكارثة (الكحلوت، ٢٠٢٠: ٣٢-٣٣). ومن المهم أن يرتقي الوعي والإدراك بحقيقة هذه الكوارث وكيفية الحد منها أو على الأقل الاستعداد لمواجهتها، وعليه فإن السلوك البشري الفردي والجمعي والمؤسسي حاضر بقوة في صناعة الظاهرة، وقد آن الأوان أن يكون هذا السلوك حاضرًا في مواجهة مشكلة التغير المناخي، ما يجعل من البحث في العلاقة بين البيئة والاجتماع البشري أهمية وأسبقية، على الرغم من تأخر هذا الاهتمام كثيرًا!

سعت النظرية الاجتماعية الكلاسيكية والحديثة إلى الفصل بين المجتمع والطبيعة، أو بين المادي والاجتماعي، ونتيجة لهذا التفريق الخاطئ بين المجتمع والطبيعة، لم يتمكن علم الاجتماع وعلماء البيئة من فهم العلاقة بين المجتمع والطبيعة فهمًا كاملًا، أدى ذلك إلى محدودية المعرفة العلمية في كلا المجالين. والحقيقة أن العالم البريطاني باتريك جيدز (١٨٥٤-١٩٣٢م) P. Geddes هو أول من اهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والبيئة، ويعدّ المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع البيئي. (Studholme.2008: 368). كما تجدر الإشارة هنا إلى أسبقية مدرسة فرانكفورت في الاهتمام بالبعد الأخلاقي والاجتماعي والثقافي المرتبط بقضايا البيئة، وخصوصًا أثر التطور التقني في ظهور الأضرار البيئية والمناخية التي تهدّد البشرية (Smith, 2016: 51). وقد فرض هذه الفرع العلمي نفسه في عصر العولمة بكتابات صفوة من علماء الاجتماع، على رأسهم أولرش بيك، الذي اكتشف أن الأدوات النظرية والمنهجية التقليدية في علم الاجتماع لم تعدّ صالحة لفهم هذه العلاقة وغيرها من العلاقات، التي ظهرت في عصر العولمة (Beck. 2016: 258-259). حيث يذهب إلى أن ما بعد الحداثة قد تعولمت فيها المؤسسات الحديثة، فيما انفلتت حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات والجماعية، وبدأ المجتمع الصناعي القديم بالاندثار ليحل محله «مجتمع المخاطرة».

وفي السياق نفسه بعد العولمي، تحاول «نظرية القواعد المتصارعة» الكشف عن القواعد الحيوية البنائية المنظمة لسلوك الأفراد والمؤسسات في مجالات الإنتاج المتنوعة، ومن ذلك «يمكن الاسترشاد بالنظرية في فهم كيفية بلورة قواعد السلوك المتعلقة بالتغير المناخي في العقل الجمعي»، حيث تذهب النظرية إلى أن بلورة هذه القواعد تحتاج إلى ترسيخ معايير قواعد المحافظة على البيئة، عبر أربع مراحل مرتبطة ببعضها:

١. إكساب الأفراد دلالات القواعد من الناحية اللغوية والمفاهيمية الكافية للتعرف على النظام البيئي وسبل مواجهة مشكلة التغير المناخي، وبذلك يمكن امتلاك المفاهيم والمفردات الضرورية لعملية الاتصال وثيق الصلة.

٢. تعليم الأفراد قيمة الالتزام بقواعد المحافظة على البيئة بإثبات المنفعة، التي تعود على الفرد أو الجماعة المحلية أو مجتمع الدولة، في حال الالتزام بهذه القواعد.
٣. تعليم الأفراد القيمة المطلقة للقاعدة التي تعود بالنفع على الإقليم أو المجتمع الكوني بأسره حال الالتزام بهذه القواعد المنظمة للسلوك المحافظ على البيئة.
٤. وضع نظام جزاء (مكافأة – عقاب) رمزي أو مادي، يكافأ الملتزم ويعاقب الذي يخترق هذه القواعد (Badawi. 2018: 12).

ومن هذه الإمكانية التي تقدمها نظرية القواعد المتصارعة، يسعى هذا البحث إلى التحقق من وعي الأفراد بالقواعد الحيوية المتعلقة بالاستدامة والمحافظة على البيئة وخفض الانبعاثات المتسببة في التغير المناخي. وقياس أثر هذه القواعد في سلوكهم الفعلي، على أساس أن الوعي الحقيقي شرط أصيل من شروط الاستجابة الإنسانية لمواجهة الكوارث كافة ومنها الكوارث المناخية، وسؤال البحث الرئيس: كيف يدرك الشباب المصري والسعودي مخاطر التغير المناخي؟ ويتفرع من السؤال الأبستمولوجي الرئيس ثلاثة تساؤلات، هي:

١. كيف تتبلور القواعد الحيوية المحافظة على البيئة في عقل الأفراد وكيف تتجسد في سلوكهم؟
٢. وهل يملك الأفراد القدرة على فهم واستيعاب آثار التدهور البيئي على المدى القصير والبعيد؟
٣. وهل منظومة القواعد الرسمية المنظمة للتعامل مع البيئة تتأثر بالقواعد الثقافية والروحية السائدة في بناء الحس المشترك أو العكس؟

يندرج هذا البحث ضمن البحوث الاستطلاعية، ويكتسب أهمية نظرية ومنهجية وتطبيقية، حيث تكمن أهميته التطبيقية في إمكانية مساعدة صناع القرار المؤسسي والأكاديميين والمهتمين على معرفة السلوك المتوقع من الشباب العاملين في القطاع الحكومي والأهلي والخاص في المجتمع السعودي والمصري، الأمر الذي يمكن أن يفتح المجال لطائفة أوسع من البحوث والدراسات البينية والعابرة للتخصصات. كما أن إجابة أسئلة البحث تحقق أهمية تطبيقية أخرى، حيث إن قياس الوعي يسمح بفهم أكبر لكيفية تبلور القواعد الحيوية المحافظة على البيئة، ويكشف عن الخلل، إن وجد، وكيفما وجد. ويسمح بتصميم برامج وسياسات لمعالجة هذا الخلل.

فيما تكمن أهمية البحث النظرية في اختبار الفرض الأول لنظرية القواعد المتصارعة، القائل:

> يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد بسبب القدرة البنائية للأفعال الفردية أو الجماعية أو السلطوية الجديدة، ويمكن أن يمتد أثر التغير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى بسبب علاقات التفاعل والتداخل التي تربط العوالم الخمسة.

تتمثل أهمية البحث المنهجية في تطوير أداة منهجية جديدة لقياس الفرض الأول لنظرية القواعد المتصارعة، وهي طريقة تنتمي لمنهج التحليل النقدي للخطاب، يسميها الباحثان بالتحليل النقدي للخطاب رباعي الأبعاد (Four-dimensional Critical Discourse Analysis). ويقدم البحث في جزئه الثالث تفصيلًا لكيفية تصميم واستخدام هذه الطريقة في تحليل نصوص المقابلة الكيفية.

اختار الباحثان عيّنة استطلاعية عددها ٦٠ شابًّا متطوعًا من الجنسين، الذين تُراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٨ عامًا، من خريجي الجامعات المنخرطين في وظائف بالمؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو طلاب جامعيين من الشباب المتطوع في الجمعيات الأهلية، والقاطنين في مجتمعات محلية ريفية أو حضرية أو صحراوية. هذه المتغيرات تسمح للباحثين بقياس وعي الشباب الجامعي من الزوايا الجندرية، والمعرفية، والمهنية، والإيكولوجية.

وجُمِعت البيانات عن طريق المقابلة الكيفية المباشرة أو عن طريق تطبيق زووم، مع أخذ موافقة المتطوعين على تسجيل المقابلات لغرض التحليل العلمي، وتحويل المادة الصوتية إلى نص مكتوب عبر التطبيقات وثيقة الصلة، وفي نهاية المطاف حلَّل الباحثان نصوص المقابلات وفقًا لمنهجية التحليل النقدي للخطاب رباعي الأبعاد.

وعليه فإن البحث ينقسم الى ثلاثة أقسام وخاتمة، يقدم الباحثان في القسم الأول أربع من الدراسات العربية السابقة، ثلاث منها تهتم بالوعي بالتغيرات المناخية ودراسة تقيس الرأسمال المعرفي، وجميعها مطبقة على عينات من الشباب الجامعي من الجنسين، ويركز القسم الثاني على واقع مشكلة التغير المناخي في كل من السعودية ومصر، وفي القسم الثالث عرض لنتائج المقابلة الكيفية وتحليل وتفسير هذه النتائج، ثم خاتمة البحث متضمنةً التوصيات التي يراها الباحثان.

التغير المناخي في بعض بحوث العلوم الاجتماعية العربية

يلاحظ القارئ أن هناك ارتفاع في مستوى الاهتمام الأكاديمي العربي بظاهرة التغير المناخي منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وخصوصًا لدى أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية، وفيما يلي يعرض الباحثان لبعض من هذه الدراسات.

جامعة السلطان قابوس العمانية

تأتي دراسة الشعيلي (٢٠١٠)، بعنوان: «**مستوى الوعي بالتغيرات المناخية لدى الطلبة-المعلمين في تخصصي العلوم والدراسات الاجتماعية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس**»، استجابة لتوجهات الحكومة في سلطنة عمان في العمل على رفع مستوى الوعي بالتغيرات المناخية لدى العمانيين بعد الأنواء المناخية الاستثنائية (إعصار جونو)، الذي تعرضت له البلاد في يونيو ٢٠٠٧م، وما خلّفه من دمار مذهل للبنية التحتية وما تركه من خسائر بشرية ومادية باهظة في المناطق التي اجتاحها.

تحاول هذه الدراسة تقصي مستوى الوعي بالتغيرات المناخية لدى الطلبة-المعلمين في تخصصي العلوم والدراسات الاجتماعية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس، ومدى اختلاف وعيهم تبعًا للتخصص والجنس. وطُبِّقت الدراسة الميدانية على نحو ٥٠٪ من طلاب التخصصين المذكورين. ولتحقيق أهداف الدراسة طوَّر الباحثان مقياسًا للوعي المناخي تألّف من ثلاثة مجالات: المكوّن المعرفي الذي تكوّن من (٣٤) فقرة من نوع الصح والخطأ، والمكوّن الوجداني الذي تكوّن من (٢٦) فقرة ذات مقياس ليكرتي خماسي، ومكوّن مهاري الذي تكوّن من (٩) فقرات، وقد اختُبِرت دلالات الصدق والثبات للمقياس قبل تطبيقه. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الوعي بالتغيرات المناخية لدى الطلبة-المعلمين كان مرتفعًا، كما توصلت إلى وجود فروق دالة إحصائيًّا تعزى للجنس في المكون المعرفي لصالح الإناث، وفروق تعزى للتخصص في المكون الوجداني لصالح الدراسات الاجتماعية، بينما لا توجد فروق تعزى لمتغير الجنس في المكون الوجداني والأدائي، وكذلك بالنسبة للتخصص في المكون المعرفي والأدائي. وأوصت الدراسة بتعزيز الوعي بالتغيرات المناخية من خلال تنمية معلومات الطلبة-المعلمين بتأثير التغيرات المناخية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من عدة أوجه، فالدراسة قد أثبتت أهمية الجوانب المعرفية والوجدانية والأدائية في تبلور الوعي الحقيقي بمشكلة التغير المناخي، غير أن تفسير النتائج جاء عفويًّا دون استرشاد نظري، ومن الناحية المنهجية، كان من الممكن التوسع في العينة، بدلًا من التركيز على العارفين بمشكلة التغير المناخي، فمن المعلوم أن تخصصي العلوم والدراسات الاجتماعية هما من أكثر التخصصات العلمية وعيًا بمشكلة التغير المناخي والظواهر المرتبطة بها، وكان من الممكن تحقيق جدوى أكبر لهذا البحث حال توسعه في العينة وامتدادها إلى أقسام علمية ليس مفروضًا عليها دراسة ظواهر المناخ وآثاره، كأقسام الآداب واللغات مثلًا.

جامعة حائل السعودية

فيما تحاول دراسة صبابحة (٢٠١٤)، وعنوانها: «**مدى وعي الطلبة في جامعة حائل بالتغيرات المناخية و العوامل المؤثرة في ذلك**»، تسليط الضوء على وعي الشباب السعودي بالتغيرات المناخية، على اعتبار أن الشباب الفئة الأكبر من المجتمع السعودي، حيث تبلغ نسبة الشباب نحو (٢٤,٥٪)، وفئة الشباب هي

الشريحة التي يعوّل عليها بناء المستقبل، لذا، فإن من المهمّ أن يكون الشباب على وعي بالأخطار التي تحدق بالبيئة والمناخ في العالم بصفة عامة والمملكة بصفة خاصة، ذلك أن الاختلال في النظام البيئي يعرض حياة البشر للمخاطر المتنوعة، لذا، فإن وعي وإدراك الشباب لهذه الأخطار سيمثل درعًا واقيًا للبيئة والمناخ في المملكة. وبوجه عام، فإن توعية الشباب بآثار التغيرات المناخية يكون من خلال الأسرة، والمدرسة ممثلة في أعضاء الهيئة التدريسية والمناهج الدراسية، ووسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون، شبكة الإنترنت)، ومؤسسات المجتمع المدني (الأندية الثقافية والجمعيات التطوعية).

وقد اعتمدت الدراسة منهج الإحصاء الوصفي ومنهج الإحصاء الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الجداول والأشكال البيانية والمؤشرات الإحصائية للكشف عن الوقائع وتفسيرها. وقد توصل الباحث إلى انخفاض الوعي البيئي لدى فئة الشباب في المملكة، وقلة العمل التطوعي الممثل في شكل جمعيات ومؤسسات لنشر الوعي البيئي، كما يقل الدعم المالي للبحوث المتخصصة في حماية المناخ والبيئة. لذا فإن الباحث يوصي بضرورة العمل على نشر الوعي بخطورة ما يتعرض له المناخ، وأهمية التغيرات المناخية الجارية، وأهمية دور الأفراد في حماية البيئة والاستخدام الأمثل للموارد.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة، من عدة أوجه: فقد ركزت على قياس الوعي، والدور الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى قياس حضور مشكلة التغير المناخي في المحتوى الإعلامي الرقمي، وحضورها في برامج مؤسسات المجتمع المدني. وقد ركّز الباحثان على هذه المستويات كافة بالإضافة إلى سد العجز في عدم الاسترشاد بإطار نظري، فالبحث الراهن ينطلق من نظرية القواعد المتصارعة، ويعدّ اختبارًا لفروضها إلى جانب أهميته التطبيقية.

جامعة طنطا المصرية

وجاءت دراسة الكيلاني (٢٠١٥)، بعنوان: «**الوعي البيئي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة طنطا**»، لتستهدف التعرف على ماهية الوعي البيئي ومقوماته، ودور الوعي البيئي في حل المشكلات البيئية في المجتمع، وكيف تسهم الجامعة في تنمية الوعي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق أداة استبانة تكوّنت من مجموعة من المحاور طُبِّقت على عينة من طلاب جامعة طنطا، مكوّنة من ٥٠٠ طالب وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المشكلات البيئية التي تواجه المجتمع المصري، كما أظهرت الدراسة وجود إدراك لدى الشباب بتأثير البيئة سلبًا وإيجابًا على الصحة العامة، بحيث كانت النتيجة ممثلة ومعبرة عن مدى إدراكهم لتلك الحقيقة. وأظهرت الدراسة ضعف الدور الأكاديمي للجامعة في تنمية الوعي البيئي، وأنه ينبغي للجامعات المصرية أن تُفعِّل دورها للنهوض بالوعي البيئي.

تقدم هذه الدراسة نتائج معرفية مهمّة في العلاقة بين مصدر المعرفة والسلوك، فقد أثبتت وجود إدراك حقيقي بالمشكلة، لكن في الوقت نفسه أثبتت الدراسة ضعف الدور الأكاديمي في تنمية الوعي البيئي، وهذا التناقض بين إدراك الطلاب وضعف الدور الأكاديمي يدعو للتساؤل عن المصدر الحقيقي للمعرفة البيئية لدى الشباب الجامعي، وهذا ما سوف يحاول البحث الراهن الإجابة عنه.

جامعة محمد الخامس المغربية

أما دراسة أزروال وفعرس (٢٠١٨)، فجاءت بعنوان: «**قياس مستوى معارف الطلبة الجامعيين حول بعض قضايا التغيرات المناخية والتنمية المستدامة: طلبة مسلك الجغرافيا بالكلية متعددة التخصصات تازة (دراسة حالة)**»، وتستهدف قياس مستوى معارف الطلبة الجامعيين المغاربة حول بعض قضايا التغيرات المناخية والتنمية المستدامة ومدى إدراكهم لخطورتها، ومدى اختلاف هذه المعارف بحسب متغير الجنس والتخصص (المسار)، متخذة من طلبة مسلك الجغرافيا بالكلية المتعددة التخصصات/ بتازة كعينة للبحث. حيث يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة المسجلين بالسنة الأخيرة من سلك الإجازة، أمَّا عينة الدراسة فقد بلغت ٩٠ طالبًا وطالبة، اختيروا بطريقة عمدية يمثلون ٣٣٪ من مجتمع الدراسة.

ولتدقيق أهداف الدراسة طوَّر الباحث اختبارًا للمعارف تألف من أربعة محاور أساسية: الجانب المفاهيمي (٨ أسئلة)، جانب متعلق بأسباب التغيرات المناخية (٧ أسئلة)، جانب متعلق بالتنمية المستديمة وأساسياتها (٧ أسئلة)، وجانب أخير يتعلق بالتدابير المتخذة لمواجهة التغيرات المناخية من أجل تحقيق التنمية المستديمة (١٢ سؤالًا). وقد تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكّمين من أعضاء هيئة التدريس، بسلك ماجستير تدريس العلوم الاجتماعية والتنمية بكلية علوم التربية–جامعة محمد الخامس.

وإذا كانت هذه الدراسة قد خلصت إلى أن المستوى المعرفي بالتغير المناخي وطنيًّا كان لا بأس به (متوسط)، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائيًّا تعزى لمتغيري الجنس والتخصص، فإنها توصلت إلى أن هناك مستوى معرفيًّا ضعيفًا لدى الطلبة فيما يتعلق بظاهرة التغير المناخي وبعده الدولي والتدابير المتخذة لمواجهته.

ويمكن أن تستفيد الدراسة الحالية من الجوانب المعرفية التي أثمرت عنها نتائج هذه الدراسة، وخصوصًا فيما يتعلق بضعف المعرفة التي تربط الواقع المعيش بالمشكلة على مستوى كوكب الأرض، وضعف الوعي بضرورة ربط المحلي بالإقليمي بالكوني.

مشكلة التغير المناخي في مصر والسعودية

حجم المشكلة على مستوى الدولتين

تمتدّ جمهورية مصر العربية من الركن الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا حتى الزاوية الغربية لقارة آسيا من خلال جسر بري تشكله شبه جزيرة سيناء، تبلغ مساحة مصر الإجمالية نحو مليون كيلومتر مربع، وتتكوّن من أراضٍ صحراوية شاسعة يتخللها وادي النيل والدلتا، ومن الناحية الإدارية تتألف مصر من سبعة وعشرين محافظة.

وتذهب الدراسات المتخصصة إلى أن مصر تعدّ من الدول الأكثر تضرّرًا من الآثار الناجمة عن تغير المناخ؛ كارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط سقوط الأمطار، وارتفاع مستويات مياه البحار، وازدياد تواتر الكوارث ذات الصلة بالمناخ. وتوجد مخاطر على الزراعة والأرض الزراعية وإمدادات المياه والأمن الغذائي، ممَّا قد يسبب مشكلات وخسائر للإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي، ولذا فإن قطاع الزراعة سيعاني تبعات تقلبات درجات الحرارة وسقوط الأمطار ويلحق به خسائر كبيرة.

وقد عانت مصر آثار التغير المناخي خلال موجة الحر في عامي ٢٠١٠م، و٢٠١٥م، فقد انخفضت الإنتاجية الزراعية بسبب ارتفاع درجات الحرارة. ويتوقع المختصون أن يصل إجمالي المساحة المزروعة في

مصر إلى نحو ١١,٥ مليون فدان، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الموارد الأرضية الزراعية في مصر بنحو ٣,٧ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، بالمقارنة بنظيره في عام ٢٠١١م، وأن هناك احتمالَ فقْدِ ما بين ١٢ و١٥ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية عالية الجودة في الإنتاج في منطقة الدلتا نتيجة للغرق أو التملح مع ارتفاع منسوب سطح البحر بنحو نصف متر فقط، ممَّا سيكون له تأثير في الزراعة المصرية وكذا الأمن الغذائي المصري (فواز& سليمان، ٢٠١٥: ١١٧٩).

وإذا انتقلنا للحديث عن المملكة العربية السعودية، فإنها تقع في الجنوب الغربي من قارة آسيا، وتحتل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية، وتبلغ حوالي مليوني كيلومتر مربع، لذا تعد ثاني أكبر دولة عربية. يحدها من الشمال العراق والأردن والكويت، ومن الشرق الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، ومن الجنوب اليمن وسلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر. تتميز المملكة العربية السعودية بتنوع تضاريسها بين المرتفعات الجبلية والهضاب والكثبان الرملية والسهول، ومناخها حار وجاف بشكل عام، أما المرتفعات جنوب وغرب السعودية فهي ذات مناخ معتدل، وتنقسم السعودية إلى ١٣ منطقة إدارية. ويحدد الخبراء أبرز التأثيرات الناجمة عن التغير المناخي في شبه الجزيرة العربية على النحو التالي (أمين، ٢٠٢١: ٤٠-٤٣):

١. ضعف الموارد المائية في شبه الجزيرة العربية بصفة عامة، والمتوقع أن يحدث تهديد للأمن المائي بسبب ذلك، لذا تسعى دول الخليج إلى التوسع في مشروعات تحلية مياه البحر وزيادة موارد المياه الجوفية.
٢. انخفاض الرقعة الزراعية بسبب الاحتباس الحراري من جهة وضعف الموارد المائية من جهة ثانية، ما يؤثر بشدة في الأمن الغذائي.
٣. تدهور الثروة الحيوانية والسمكية: بسبب التغير المناخي سوف تتأثر الثروة الحيوانية وكذلك الحياة البرية، كما أن زيادة الحرارة وما يصاحبها من زيادة التبخير وزيادة ملوحة الخليج سوف يؤثر في أنواع مختلفة من المرجان البحري، الذي يشكل مأوى لكثير من أنواع الأسماك.
٤. تآكل المناطق الساحلية، وزيادة مساحات الأراضي القابلة للتصحر، بزيادة العواصف الرملية والانبعاثات الحرارية.

الموقف المؤسسي من مشكلة التغير المناخي

يوجد وعي مؤسسي بمخاطر التغير المناخي، كما تلتزم الدولتان بالاتفاقيات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وهناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر والسعودية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس، حيث تهدف هذه الاتفاقيات إلى إلزام الدول بتقليل انبعاثات الكربون، المسبب الرئيس لظاهرة التغيرات المناخية.

الموقف المؤسسي السعودي

تعهدت السعودية بأن تصل إلى صافي انبعاثات صفري بحلول ٢٠٦٠م (كامبوج، ٢٠٢٤: ١٥)، وأطلقت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، مُستهدفةً تعزيز التعاون وتوحيد الجهود نحو تنفيذ الالتزامات البيئية المشتركة، كما تهدف إلى تشكيل أول تحالف لمكافحة التغير المناخي في الشرق الأوسط، وتعزيز الاستثمار ونقل المعرفة لمواجهة التحديات المشتركة، من أجل حماية البيئة ومواجهة التغير المناخي، ووضع خريطة طريق لتقليل

الانبعاثات الكربونية في المنطقة لأكثر من ١٠٪ من الإسهامات العالمية، وزراعة ٥٠ مليار شجرة في المنطقة وفق برنامج يعدّ أكبر البرامج لزراعة الأشجار في العالم، يساهم في تحقيق نسبة ٥٪ من المستهدف العالمي للتشجير، كما تعمل السعودية على تأسيس صندوق للاستثمار في حلول تقنيات الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة، وإنشاء مبادرة عالمية تسهم في تقديم حلول الوقود النظيف لتوفير الغذاء لأكثر من ٧٥٠ مليون شخص بالعالم.

الموقف المؤسسي المصري

تجاوبت مصر مع الجهود الرامية إلى مجابهة تحديات تغير المناخ وتحسين ظروف الحياة وإرساء قواعد التنمية المستديمة في العالم، وحيث إن مصر من الدول التي يمكن أن تتأثر بشدّة بمردودات التغيرات المناخية، وخصوصًا في قطاعات الزراعة، والموارد المائية، والسواحل، والصحة، فقد اهتمّت الدولة بضرورة تفعيل سياسات تدابير الاستجابة للتأقلم والتخفيف من مردودات التغيرات المناخية، وقامت بالعديد من الجهود والنشاطات للتعامل مع قضية التغيرات المناخية، منها: التصديق على الاتفاقيات كافة وثيقة الصلة، وتشجيع مشروعات تحسين كفاءة الطاقة، وتنفيذ وزارة الموارد المائية والري مشروعات لحماية الشواطئ (فواز& سليمان، ٢٠١٥: ١١٨٥)، إلى جانب إصدار تقرير الإبلاغ الوطني الأول في عام ١٩٩٩م لحصر غازات الاحتباس الحراري ووضع خطة العمل الوطنية للتغيرات المناخية.

خلاصة القول، إن الأداء المؤسسي في مصر والسعودية يتضمّن أبعادًا وثيقة الصلة بالبحث الراهن، حيث تحرص المؤسسات السعودية والمصرية على تبادل المعلومات للتوصل للأبعاد الحقيقية لظاهرة التغيرات المناخية وانعكاساتها البيئية، كما أن أحد محاورها هو التعاون مع المجتمع الدولي في الحفاظ على نوعية البيئة والحد من مسببات التغيرات المناخية، وتشتمل الخطة على مجالات رفع الوعي العام بالظاهرة.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة الميدانية

اعتمد الباحثان في جمع البيانات على أداة المقابلة الكيفية لعينة استطلاعية مكوّنة من ٦٠ متطوعًا من الجنسين، تُراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٨ عامًا، من خريجي الجامعات المنخرطين في وظائف بالمؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص أو طلاب جامعيين من الشباب المتطوع في الجمعيات الأهلية، والقاطنين في مجتمعات محلية ريفية أو حضرية أو صحراوية. تسمح هذه المتغيرات بقياس وعي الشباب الجامعي من الزوايا الجندرية، والمعرفية، والمهنية، والإيكولوجية، وقد تحصّل الباحثان على أكثر من ٥٦ ساعة من البيانات المسجلة صوتيًّا، وحُوِّلت إلى نصوص مكتوبة، تُحَلَّلُ وفق طريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد»، كيف ذلك؟

تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد

يشير مدخل التحليل النقدي للخطاب، لدى نورمان فيركلاف، إلى الدور الفعال للخطاب في تشكيل العالم الاجتماعي، حيث إنه يتيح الفرصة للكشف عن علاقات التأثير المتبادلة بين: الخطاب والمجتمع، أو بين النص text والسياق context، أو بين اللغة وتراتب قوة الفاعلين في المواقف الخطابية. وعليه فإن المهمة الأساسية للتحليل النقدي للخطاب، كما يذهب فيركلاف هي:» الكشف عن تأثير استخدام اللغة وتأثرها بالسياق الاجتماعي» (Fairclough, 1995:131). ومشكلة التحليل النقدي للخطاب لدى فيركلاف هي أنه يفتقر، كما يرى أحمد زايد، إلى «معايير الصدق والثبات» (زايد، ٢٠٠٧: ٢٥)، أو كما

يرى عالم اللغويات البريطاني هنري جورج ويدوسون، أن معظم دراسات التحليل النقدي للخطاب يغلب عليها طابع التأويلات الانطباعية (Impressionistic Interpretations)، وأنها ما زالت تفتقر إلى منهجية واضحة في التحليل (Widdowson, 2004: 144). وقد حاول الباحث أحمد موسى بدوي التغلب على القصور المنهجي في مدخل التحليل النقدي للخطاب لدى فيركلاف، وذلك باقتراح أن يبدأ التحليل النقدي للخطاب باستخدام المنهج الفرضي الاستنباطي لكارل بوبر، وذلك بتقديم تصورات قبلية للنماذج الخطابية المحتمل ظهورها في أثناء عمليات تحليل نصوص المقابلة، وتصبح وظيفة التحليل هي اختبار هذه التصورات القبلية جنبًا إلى جنب استنتاج نماذج خطابية جديدة (Badawi, 2009: chapter4). ومن هذا المنطلق نتوقع أن تصنيف إدراك الشباب لمشكلة الوعي المناخي يمكن أن يظهر بأنواع ثلاثة من الخطاب (المشوش، والناقص، والتام). لكن، ما الأبعاد الأبستمولوجية التي بوساطتها سيقاس هذا الإدراك حتى يمكن نعته بالمشوش أو الناقص أو التام؟

يفترض الباحثان أن الإجابة عن هذا السؤال من خلال «نظرية القواعد المتصارعة» (Badawi, 2018:1-42) سيؤدي إلى ميلاد طريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد». تحاول «نظرية القواعد المتصارعة» فهم العلاقة بين الأفعال والممارسات الاجتماعية من جهة، والأبنية الاجتماعية من جهة ثانية، كما تحاول الكشف عن عمليات التغير التي تؤثر في هذه العلاقة عبر الزمان والمكان. ولكي نصل إلى هذا الموقف الإبستمولوجي، فإننا نفترض وجود علاقة جديدة بين الفعل، والقواعد البنائية والأبنية الاجتماعية، حيث إن القاعدة البنائية تنشأ من الفعل وتشكل البناء الاجتماعي، وتفترض النظرية أن هذه العلاقة الأساسية تمكننا من فهم العلاقة بين العوالم الاجتماعية المحلية، والوطنية، والإقليمية، والكونية.

فإذا سلمنا بأن كل فعل اجتماعي يتبع نمطًا ما من القواعد البنائية، وأن الوعي بالقواعد ومن ثم الالتزام بها لا بد أن يستوفي **أربعة أبعاد** هي: البعد التواصلي المعنوي، البعد المفاهيمي أو المعرفي، البعد القيمي المباشر أو النفعي، البعد القيمي المطلق أو الكلي، فإنه يمكن تصميم طريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد» من خلال قياس ظهور هذه الأبعاد في الفعل الاجتماعي الذي يخضع للدراسة، ومن هذا القياس يُحَدَّد مستوى الإدراك.

الشكل (١): عناصر تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد

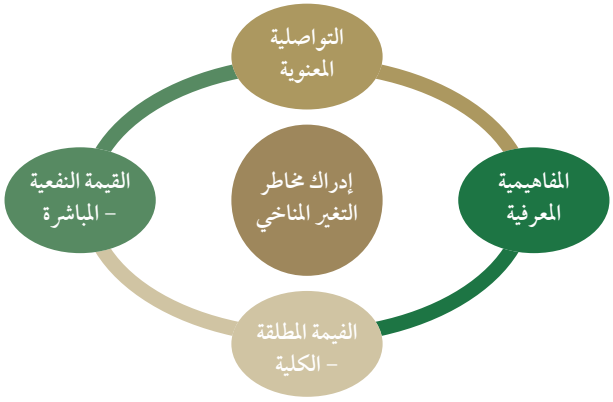

المصدر: إعداد الباحثين

واسترشادًا بنظرية القواعد المتصارعة وطريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد»، فقد اعتمد الباحثان على أربعة مؤشرات أساسية لقياس إدراك الشباب لظاهرة التغير المناخي:

١. نوع ودقة وثراء كل من اللغة والمفاهيم التي يمتلكها الشباب فعليًّا حول الظاهرة.
٢. المصادر الرئيسة للحصيلة اللغوية والمفاهيمية.
٣. قياس الوعي العملي: مستوى إدراك الشباب لمخاطر التغير، ووقوفهم على الأسباب والآثار المباشرة، ومدى انخراط الشاب في جهود تطوعية في الجامعة أو منظمات المجتمع المدني للحد من الظاهرة.
٤. قياس مستوى الوعي بالقيمة الكلية من خلال التعرف على مستوى إدراك الشباب للعلاقة بين الفرد والجماعة المحلية والمجتمع الوطني والمجتمع الإقليمي والمجتمع الدولي في التصدي لمشكلة التغير المناخي.

وعليه يفترض البـاحثان احتمال وجود ثلاثة أنواع من خطاب إدراك مخاطر التغير المناخي، لكل نوع منها سماته الأساسية التي يمكن الكشف عنها وتأكيدها أو نفيها من خلال البحث الميداني على النحو التالي:

خطاب الإدراك المشوش

يتسم صاحب هذا النوع من الخطاب بأنه:

١. يسمع عن مشكلة التغير المناخي ولا يستطيع وصفها لغويًّا بدقة.
٢. يمتلك معرفة سطحية حول الموضوع غير قادر على الربط المنطقي أو السببي بين العناصر.
٣. لا يدرك القيمـة النفعيـة المبـاشرة التي تعود على الفرد جراء اتباع قواعد الحفـاظ على البيئة النظيفة.
٤. لا يدرك القيمة الكلية التي تعود على الجميع من اتباع القواعد المحافظة على البيئة.

خطاب الإدراك الناقص

يتسم صاحب هذا النوع من الخطاب بأنه:

١. يستطيع وصف مشكلة التغير المناخي وصفًا جزئيًّا باستخدام عبارات فقيرة من المصطلحات وثيقة الصلة.
٢. يستطيع تمييز عناصر محدودة من عناصر التغير المناخي، غالبًا ما تتركز على عنصر ارتفاع درجة حرارة الأرض أو التصحر، دون معرفة الأسباب بدقة.
٣. لديه إدراك بالقواعد، ولكنه لا يتحول إلى سلوك يلتزم به التزامًا إراديًّا.
٤. يدرك وجود علاقة ارتباط بين سلوك الفرد والجماعة، لكنه لا يدرك تمامًا علاقة السلوك الفردي بالمشكلة على المستوى الكوني.

خطاب الإدراك التام

يتسم صاحب هذا النوع من الخطاب بأنه:

١. يستطيع وصف مشكلة التغير المناخي وصفًا دقيقًا باستخدام عبارات لغوية تامة المعنى وثرية بالمصطلحات وثيقة الصلة.
٢. يعرف الأسباب والآثار الطبيعية والبشرية المرتبطة بظاهرة التغير المناخي ويستطيع ربطها بالنظام الإيكولوجي.
٣. لديه إدراك تام بأسباب وآثار التغير المناخي ويستطيع معرفة القيم النفعية المباشرة التي تعود على الملتزمين بقواعد المحافظة على البيئة.

٤. يدرك قيمة التزام الفرد والجماعة والمجتمع بالقواعد، ويدرك أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة مشكلة التغير المناخي.

عرض وتحليل نتائج العمل الميداني

تنقسم العينة الاستطلاعية المصرية وفقًا للمتغيرات الجندرية ومحل الإقامة والمهنية والتطوعية على النحو المبين في الجدول (١):

الجدول (١): خصائص العينة الاستطلاعية المصرية

جنس المتغير	نوعه	عدد المقابلات
المتغير الجندري	ذكر	١٢
	أنثى	١٨
المجموع		**٣٠**
محل الإقامة	ريف	١٠
	حضر	١٥
	صحراوي	٥
المجموع		**٣٠**
متغير العمل	طالب جامعي	٧
	خريج جامعي يعمل بالقطاع الحكومي	٨
	خريج جامعي يعمل بالقطاع الخاص	١٠
	خريج جامعي يعمل أو متطوع بالجمعيات الأهلية	٥
المجموع		**٣٠**

نتائج تحقق الأبعاد الأربعة لإدراك الشباب المصري لمخاطر التغير المناخي

بعد إعداد دليل المقابلة، طبَّق الباحثان الدليل على العينة الاستطلاعية في البلدين، ثم حولوا التسجيلات الصوتية إلى نصوص مكتوبة، وحللوا النصوص وفق طريقة «تحليل الخطاب الرباعي الأبعاد»؛ كل بعد على حده، وجرى التأكد من تحقق إدراك البعد لدى المتطوع بالمقابلة من عدمه، وحوّل الباحثان هذه العلاقة الكيفية إلى علاقة كمية (صفر، واحد)؛ بمعنى إذا لم يتحقق إدراك المتطوع لمؤشرات البعد الواحد التي أشار إليها الباحثان قبل قليل يمنح صفرًا، وإذا تأكد للباحث تحقق الإدراك من جملة المؤشرات يمنح واحدًا. وتُجمَع نتيجة الأبعاد الأربعة، التي ستراوح قيمتها بين صفر وأربعة.

وبعد الانتهاء من تحليل البيانات توصل الباحثان إلى نتيجة مهمة، وهي ظهور نوع خطاب جديد في أثناء التحليل لم يكن ضمن أنواع الخطاب المفترض وجودها.

فقد كان بعض المتطوعين في المقابلة يمتلكون إدراكًا حقيقيًّا لجميع القضايا المتعلقة بمشكلة التغير المناخي، ولكنه لم يصل إلى درجة الكمال (٤ درجات). فأُطلِق هذا النوع الخطابي الجديد وسُمِّي **بخطاب الإدراك شبه التام**. ويتّسم بالمعايير الأبستمولوجية نفسها التي تتوافر في خطاب الإدراك التام، ما عدا عدم تحقق بعد واحد من الأبعاد الأربعة، ويوضح الجدول (٢) نتائج العينة الاستطلاعية المصرية بالتفصيل.

الجدول (٢): بيان نتائج تحقق الأبعاد الأربعة لإدراك مخاطر التغير المناخي لدى الشباب المصري

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
١	أنثى/ ريف/ موظفة قطاع خاص	١	٠	١	١	٣	شبه تام
٢	أنثى / ريف/ موظفة قطاع خاص	١	٠	٠	١	٢	ناقص
٣	أنثى/ ريف/ طالبة جامعية	٠	١	١	٠	٢	ناقص
٤	أنثى/ ريف/ طالبة جامعية	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٥	أنثى/ حضر/ موظفة قطاع خاص	١	١	١	١	٤	تام
٦	أنثى/ حضر/ موظفة قطاع خاص	١	١	١	١	٤	تام
٧	أنثى/ حضر/ موظفة قطاع خاص	٠	١	١	٠	٢	ناقص
٨	أنثى/ حضر/ عضو جمعية أهلية	٠	١	٠	٠	١	مشوش
٩	أنثى/ حضر/ موظفة حكومية	٠	١	٠	٠	١	مشوش
١٠	أنثى/ صحراوي/ طالبة جامعية	٠	١	٠	٠	١	مشوش
١١	أنثى/ صحراوي/ موظفة قطاع خاص	٠	١	١	٠	٢	ناقص

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
١٢	أنثى/ ريف/ موظفة حكومية	٠	١	١	١	٣	شبه تام
١٣	ذكر/ ريف/ عضو جمعية أهلية	٠	١	١	١	٣	شبه تام
١٤	ذكر/ ريف/ عضو جمعية أهلية	١	١	٠	٠	٢	ناقص
١٥	ذكر/ ريف/ موظف حكومي	١	١	١	١	٤	تام
١٦	ذكر/ ريف/ طالب جامعي	٠	١	١	٠	٢	ناقص
١٧	ذكر/ ريف/ طالب جامعي	٠	١	١	٠	٢	ناقص
١٨	ذكر/ حضر/ طالب جامعي	٠	١	١	٠	٢	ناقص
١٩	ذكر/ حضر/ طالب جامعي	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٢٠	ذكر/ حضر/ عضو جمعية أهلية	١	١	٠	١	٣	شبه تام
٢١	ذكر/ حضر/ عضو جمعية أهلية	١	١	٠	٠	٢	ناقص
٢٢	ذكر/ حضر/ موظف قطاع خاص	٠	١	١	٠	٢	ناقص
٢٣	ذكر/ حضر/ موظف قطاع خاص	٠	١	١	١	٣	شبه تام
٢٤	ذكر/ حضر/ موظف قطاع خاص	١	١	٠	٠	٢	ناقص
٢٥	ذكر/ حضر/ موظف حكومي	١	١	١	١	٤	تام

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
٢٦	ذكر/ حضر/ موظف حكومي	٠	١	٠	٠	١	مشوش
٢٧	ذكر/ حضر/ موظف حكومي	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٢٨	ذكر/ صحراوي/ موظف حكومي	٠	١	١	٠	٢	ناقص
٢٩	ذكر/ صحراوي/ موظف حكومي	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٣٠	ذكر/ صحراوي/ موظف قطاع خاص	١	١	٠	١	٣	شبه تام
	تكرار تحقق البعد في كامل العينة	١٤	٢٧	٢٠	١١	–	–
	نسبة تحقق البعد في كامل العينة ٪	٤٧	٩٠	٦٧	٣٧	–	–

يتّضح من نتائج الجدول السابق أن البعد التواصلي المعنوي لم يتحقق لدى أكثر من نصف العينة، وربما يرجع السبب في ذلك إلى اعتماد أفراد العينة على المعرفة الرقمية كمصدر رئيس للمعرفة بمخاطر التغير المناخي، وهي معرفة عابرة ومشتتة في غالب الأحيان، وخصوصًا المعرفة المكتسبة من وسائل التواصل الاجتماعي، على عكس المعرفة المنظمة التي يمكن أن يتلقاها الفرد في المدارس، أو الجامعات، أو أماكن العمل، أو منظمات المجتمع المدنية.

كما أن البعد القيمي المطلق الكلي لم يتحقق إلا لدى أقل من أربعين في المائة من العينة، وهذا يعني أن قدرة الأفراد على استيعاب الأثر الكلي للظاهرة تعدّ قدرة محدودة، مما يؤثر سلبًا في سلوك الالتزام الطوعي بالقواعد التي تحد من ظواهر التغير المناخي، وربما ترجع هذه المشكلة إلى نمط التعليم في مصر الذي يكرس نمط التفكير المقارن القائم على الحفظ والتلقين، فيما يحتاج إدراك القيم الكلية والمطلقة إلى نمط التفكير النقدي القادر على الاستقراء والاستنباط وربط العلاقات منطقيًّا... إلخ.

مثال لظهور الإدراك المشوش في البعد الرابع، عند سؤال المتطوع (ذكر/ حضر/ عضو جمعية أهلية) عن مشكلة الانبعاثات الناجمة عن المصانع، وكيف يمكن حل هذه المشكلة، كانت الإجابة: «يجب أن تكون المصانع بها أجهزة لترشيد هذه الانبعاثات، ومن الأفضل نقل المصانع إلى الصحراء أو المناطق غير المأهولة

بالسكان». ويتّضح للقارئ من هذه العبارة الجوهرية أن بعض الشباب لا يستطيع ربط مشكلة التغير المناخي على المستوى الكلي، ولذا فهناك حاجة ماسة لنظم التربية والتدريب على أهمية الإدراك الكلي للمشكلة إدراكًا نسقيًّا يشمل: الفرد، والجماعة، والمجتمع، والإقليم، وكوكب الأرض بأكمله.

أنواع خطاب الإدراك لدى الشباب المصري

الجدول (٣): أنواع خطاب إدراك مخاطر التغير المناخي لدى العينة المصرية

	إدراك مشوش	إدراك ناقص	إدراك شبه تام	إدراك تام
جملة العينة	٥	١١	٨	٦
النسبة ٪	١٧	٣٧	٢٧	٢٠

يتّضح من الجدول (٣) أن **أكثر من نصف العينة** – مع التذكير بأنهم خريجون أو طلاب جامعيون– **لديهم إدراك مشوش أو ناقص بمخاطر التغير المناخي**، فيما نجد أن ٢٠٪ فقط يمتلكون إدراكًا تامًّا بالمخاطر المتعلقة بظاهرة التغير المناخي، ونورد للقارئ بعض العبارات الجوهرية الدالة على نوع خطاب الإدراك لدى العينة المصرية:

مثال لظهور خطاب الإدراك المشوش

عند سؤال إحدى المتطوعات (أنثى/ حضر/ موظف حكومي) في البعد المفاهيمي المعرفي، حول تفسيرها لما يشاع عن احتمال غرق أجزاء كبيرة من دلتا نهر النيل بحلول ٢٠٥٠م، كانت الإجابة كما يلي:

سيحدث غرق في مناطق الدلتا بسبب التغير المناخي الذي يمكن أن يؤدي إلى كثرة هبوط الأمطار فيزيد منسوب المياه فيؤدي إلى فياضات وبالتالي يحدث غرق لأجزاء من الدلتا.

وهذا تفسير خاطئ ينم عن إدراك مشوش لأنه يعتمد على قياس شرطي خاطئ، فلا توجد علاقة بين حدوث الفيضانات وغرق الدلتا، لأن ارتفاع منسوب البحر المتوسط ناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري، التي تؤدي إلى ذوبان كتل ضخمة من الجليد في القطبين.

مثال لظهور خطاب الإدراك التام

عند سؤال أحد المتطوعين (ذكر/ ريف/ موظف حكومي) أن يشرح مفهوم مشكلة التغير المناخي كانت الإجابة كما يلي:

ممكن يحصل من الكوارث الطبيعية، وبالذات البراكين التي ينبعث عنها غازات الاحتباس الحراري، وفيه طبعا الانبعاثات الخاصة بالمصانع، وعوادم العربيات، وفيه كذلك تقطيع الأشجار في الغابات. المهم أن غازات الاحتباس ستؤدي لرفع حرارة الأرض، وذوبان في الجليد، وتحدث مشكلات في المناخ، كثرة الأعاصير، اختلاف درجات الحرارة على مستوى الفصول، اختلاف كميات وأماكن الأمطار عن المعتاد.

ويتّضح للقارئ إدراك المتطوع للمشكلة إدراكًا تامًّا، لأنه يستخدم لغة واضحة ومفاهيم صحيحة، ويمتلك معرفة دقيقة، فيستطيع أن يميز بين الجانب الطبيعي والبشري في مشكلة التغير المناخي.

نتائج مقابلات الشباب المصري وفقًا للمتغيرات الفرعية كافة

الجدول (٤): نتائج العينة المصرية وفقًا للمتغيرات كافة

	إدراك مشوش	إدراك ناقص	إدراك شبه تام	إدراك تام
جملة العينة	٥	١١	٨	٦
النسبة ٪	١٧	٣٧	٢٧	٢٠
ذكر	٢	٨	٦	٢
نسبة ٪	١١	٤٤	٣٣	١١
أنثى	٣	٤	٣	٢
نسبة ٪	٢٥	٣٣	٢٥	١٧
ريف	٠	٥	٤	١
نسبة ٪	٠	٥٠	٤٠	١٠
حضر	٤	٥	٣	٣
نسبة ٪	٢٧	٣٣	٢٠	٢٠
صحراوي	١	٢	٢	٠
نسبة ٪	٢٠	٤٠	٤٠	٠
طالب	١	٤	٢	٠
نسبة ٪	١٤	٥٧	٢٩	٠
حكومي	٣	١	٢	٢
نسبة ٪	٣٨	١٣	٢٥	٢٥
خاص	٠	٥	٣	٢
نسبة ٪	٠	٥٠	٣٠	٢٠
أهلي	١	٢	٢	٠
نسبة ٪	٢٠	٤٠	٤٠	٠

يتّضح من الجدول (٤) أنه لا توجد فروق جندرية كبيرة فيما يتعلق بإدراك مخاطر التغير المناخي، وإن كانت نسبة الذكور أعلى قليلًا في نوعي الخطاب شبه التام والتام.

وفيما يتعلق بالفروق الحضرية الريفية الصحراوية، فإن الملفت هو أن العينة الريفية تسجل أقل نسبة في نوعي الإدراك المشوش والإدراك الناقص، بينما تتساوى العينتين الصحراوية والحضرية في ذلك. وربما يرجع السبب في ذلك إلى وجود خبرة مضافة لدى العينة الريفية ترتبط بالنشاط الزراعي، الذي يرتبط بمتغيرات المناخ، فدرجة الحرارة وكمية الأمطار وسرعات الرياح... إلخ، جميعها مؤثرة في النشاط الزراعي، ولا بد من معرفتها، على خلاف العينتين الحضرية والصحراوية.

وأما ما يتعلق بمتغير العمل والتعليم والتطوع، يتّضح من النتائج أن نصف العينة وأكثر لديهم إدراك مشوش أو ناقص تجاه مخاطر التغير المناخي، وتزداد هذه النسبة إلى الثلثين وأكثر لدى الطلاب وأعضاء الجمعيات الأهلية الذين لديهم إدراك مشوش أو ناقص حول مخاطر التغير المناخي، وهذه النتيجة في حد ذاتها تثير التساؤل حول دور مؤسسات التربية والتعليم الجامعي وما قبل الجامعي في غرس المعارف وقواعد المحافظة على البيئة، وقد اتّضح أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي مصدر المعرفة الرئيس لدى غالبية العينة حول مشكلة التغير المناخي.

إدراك مخاطر التغير المناخي لدى الشباب السعودي

تنقسم العينة الاستطلاعية السعودية وفقًا للمتغيرات الجندرية ومحل الإقامة والمهنية والتطوعية على النحو المبين في الجدول (٥):

الجدول (٥): خصائص العينة الاستطلاعية السعودية

جنس المتغير	نوعه	عدد
المتغير الجندري	ذكر	١٧
	أنثى	١٣
المجموع		**٣٠**
محل الإقامة	ريف	١١
	حضر	١٣
	صحراوي	٦
المجموع		**٣٠**
متغير العمل	طالب جامعي	٨
	خريج جامعي يعمل بالقطاع الحكومي	٨
	خريج جامعي يعمل بالقطاع الخاص	٩
	خريج جامعي يعمل أو متطوع بالجمعيات الأهلية	٥
المجموع		**٣٠**

نتائج تحقق الأبعاد الأربعة لإدراك الشباب السعودي لمخاطر التغير المناخي

الجدول (٦): نتائج تحقق الأبعاد الأربعة لإدراك مخاطر التغير المناخي لدى الشباب السعودي

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
١	أنثى/ حضر/ طالبة جامعية	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٢	ذكر/ حضر/ طالب جامعي	١	٠	١	٠	٢	ناقص
٣	ذكر/ ريفي/ طالب جامعي	٠	١	٠	٠	١	مشوش
٤	ذكر/ ريفي/ طالب جامعي	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٥	ذكر/ حضر/ موظف بالقطاع الحكومي	١	١	١	١	٤	تام
٦	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٧	ذكر/ ريفي/ عضو جمعية أهلية	١	١	١	١	٤	تام
٨	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	١	١	١	١	٤	تام
٩	ذكر/ ريفي/ موظف بالقطاع الحكومي	١	١	١	٠	٣	شبه تام
١٠	ذكر/ صحراوي/ موظف بالقطاع الحكومي	١	١	١	٠	٣	شبه تام
١١	ذكر/ ريفي/ موظف بالقطاع الحكومي	٠	١	١	١	٣	شبه تام

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
١٢	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	١	٠	١	٠	٢	ناقص
١٣	أنثى/ صحراوي/ موظفة بالقطاع الخاص	٠	٠	١	٠	١	مشوش
١٤	ذكر/ ريفي/ موظف بالقطاع الخاص	٠	٠	١	٠	١	مشوش
١٥	أنثى/ حضر/ طالبة جامعية	١	١	٠	١	٣	شبه تام
١٦	ذكر/ حضر/ طالب جامعي	١	١	١	٠	٣	شبه تام
١٧	ذكر/ ريفي/ عضو جمعية أهلية	١	٠	٠	١	٢	ناقص
١٨	ذكر/ ريفي/ عضو جمعية أهلية	٠	١	١	٠	٢	ناقص
١٩	ذكر/ ريفي/ موظف بالقطاع الحكومي	٠	١	٠	٠	١	مشوش
٢٠	أنثى/ صحراوي/ طالبة جامعية	١	١	٠	٠	٢	ناقص
٢١	أنثى/ ريفي/ طالبة جامعية	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٢٢	أنثى/ ريفي/ عضو جمعية أهلية	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٢٣	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الحكومي	١	١	١	١	٤	تام

م	كود المتطوع	تحقق البعد التواصلي المعنوي	تحقق البعد المفاهيمي المعرفي	تحقق البعد القيمي النفعي المباشر	تحقق البعد القيمي المطلق الكلي	جملة التحقق	تصنيف خطاب الإدراك
٢٤	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٢٥	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	١	١	١	٠	٣	شبه تام
٢٦	أنثى/ حضر/ موظفة بالقطاع الخاص	٠	١	١	١	٣	شبه تام
٢٧	ذكر/ حضر/ موظف بالقطاع الخاص	١	٠	١	٠	٢	ناقص
٢٨	ذكر/ صحراوي/ موظف بالقطاع الحكومي	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٢٩	ذكر/ صحراوي/ موظف بالقطاع الحكومي	٠	٠	١	٠	١	مشوش
٣٠	ذكر/ صحراوي/ عضو جمعية أهلية	١	١	٠	١	٣	شبه تام
	تكرار تحقق البعد في كامل العينة	١٨	١٩	٢٤	٩		
	نسبة تحقق البعد في كامل العينة ٪	٦٠	٦٣	٨٠	٣٠		

يتّضح من الجدول (٦) أن مستوى التحقق في الأبعاد الثلاثة الأولى قد ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا عن العينة المصرية، بينما ظل مستوى التحقق في البعد الرابع الخاص بالقيم المطلقة والكلية منخفضًا، وهذا يعني عدة ملاحظات، الأولى أن مستوى الإدراك التواصلي المعنوي والمفاهيمي المعرفي لدى الشباب السعودي مرتفع بصفة عامة، بسبب جودة التعليم وتضمنه موضوع التغير المناخي في مستويات التعليم قبل الجامعي، وقد أشار الشباب السعودي إلى مصادر المعرفة البيئية لديهم، فكانت المدرسة دائمًا ضمن أهم هذه المصادر. الأمر الثاني أن السياسات البيئية المطبقة على أرض الواقع، مثل الشروع في تنفيذ

خطة إستراتيجية لزرع ٥٠ مليار شجرة، بالإضافة إلى القواعد الجديدة التي تطبقها شرطة الأمن البيئي بالسعودية، كل ذلك يدفع الأفراد نحو التعرف على النظام البيئي السعودي والالتزام بقواعد المحافظة عليه تجنّبًا لارتكاب المخالفات.

بينما يظل مستوى الإدراك الكلي لمشكلة التغير المناخي منخفضًا كذلك في العينة السعودية، فلم يتحقق البعد القيمي المطلق الكلي إلّا في ٣٠٪ من العينة، وهذا يعني أن تقدير مخاطر التغير المناخي لدى الأفراد سوف يظلّ قاصرًا عن استيعاب الأثر الكلي للظاهرة، الأمر الذي يحتّم تدخّل مؤسسات التربية الجامعية وما قبل الجامعية. ويمكن أخذ مثال عبارة جوهرية لأحد المتطوعين (ذكر/ ريفي/ موظف بالقطاع الحكومي) يدرك تمامًا ما يجب على الدولة والأفراد القيام به لتقليل مخاطر التغير المناخي، إذ قال:

أولا رفع الثقافة والوعي لدى المجتمع بشكل كبير، مع إضافة تشريعات وضوابط صارمة لضمان تحقيق الغاية من الحفاظ على البيئة. فالثقافة راح تتيح للفرد إنه يلتزم أخلاقيا، واللوائح تلزمه قانونا بالسلوك الصحيح. وهذا مطلوب جدا، حتى يتعلم المواطن أن فاتورة التدهور في المناخ سوف ندفعها جميعا، وتقليل المخاطر سوف يعود بالنفع علينا جميعا.

أنواع خطاب الإدراك لدى الشباب السعودي

الجدول (٧): جملة أنواع الخطاب لدى العينة السعودية

	إدراك مشوش	إدراك ناقص	إدراك شبه تام	إدراك تام	جملة
تكرار النوع الخطابي	٩	٥	١١	٥	٣٠
النسبة ٪	٣٠	١٧	٣٦	١٧	١٠٠

وفقًا للجدول (٧) نجد أن مستوى إدراك الشباب السعودي من النوع التام وشبه التام قد تغلب على الإدراك المشوش والناقص، حيث نجد أكثر من نصف العينة يمتلكون وعيًا تامًّا أو شبه تامّ بمخاطر التغير المناخي. وإذا وضعنا في الحسبان أن العينة الاستطلاعية تتألف من شباب جميعهم إما طلاب أو خريجي جامعات، من العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة أو المنخرطين في العمل التطوعي الأهلي، أي أن هؤلاء الشباب هم الذين سيتولون إدارة مؤسسات الدولة في المستقبل، وعليه فإن ارتفاع مستوى الإدراك التام وشبه التام يسمح لنا بتوقّع إمكانية تكامل بناء الحس المشترك مع البنية المؤسسية، ونشأة ثقافة الالتزام الطوعي الأخلاقي بالقواعد التي تحدّ من المخاطر البيئية بصفة عامة ومخاطر التغير المناخي بصفة خاصة.

ويمكن أخذ مثال عبارة جوهرية لأحد المتطوعين (ذكر/ حضر/ طالب جامعي) يدرك تمامًا ما يجب عليه كفرد تجاه مجتمعه، لتوعيتهم ضدّ مخاطر التغير المناخي:

راح أقول لهم، أن كل شي نسويه هناك فاتورة تدفع، وكوكب الأرض جالس يدفع ثمن ما نقوم به من أعمال وصناعات تلوث البيئة، البشر ينتجون الكثير من المخلفات بسبب طبيعة حياتهم الحديثة والزيادة في عوادم المصانع والسيارات وإنتاج البلاستيك وغيرها،

وبعض الدول الكبيرة لديها إهمال وعدم اهتمام بحجم الفاتورة البيئية اللي راح تؤدي في نهاية المطاف إلى تغيرات كبيرة في المناخ تؤثر في كوكبنا بسبب إهمالنا، ويمكن نوصل مرحلة يمكن الإنسان ما يعد قادر على العيش في هذا الكوكب. وعلينا ألا نستسلم لهذا المصير ولابد من التصرف قبل فوات الأوان.

نتائج مقابلات الشباب السعودي وفقًا للمتغيرات الفرعية كافة

الجدول (٨): نتائج العينة السعودية وفقًا للمتغيرات كافة

	إدراك مشوش	إدراك ناقص	إدراك شبه تام	إدراك تام
جملة العينة	٩	٥	١١	٥
النسبة ٪	٣٠	١٧	٣٦	١٧
ذكر	٦	٣	٥	٣
نسبة ٪	٣٥	١٨	٢٩	١٨
أنثى	٣	٢	٦	٢
نسبة ٪	٢٣	١٥	٤٦	١٥
ريف	٥	٢	٣	١
نسبة ٪	٤٥	١٨	٢٧	٩
حضر	١	٢	٦	٤
نسبة ٪	٨	١٥	٤٦	٣١
صحراوي	٣	١	٢	٠
نسبة ٪	٥٠	١٧	٣٣	٠
طالب	٢	١	٤	١
نسبة ٪	٢٥	١٣	٥٠	١٣
حكومي	٣	٠	٣	٢
نسبة ٪	٣٨	٠	٣٨	٢٥
خاص	٣	٢	٣	١
نسبة ٪	٣٣	٢٢	٣٣	١١
أهلي	١	٢	١	١
نسبة ٪	٢٠	٤٠	٢٠	٢٠

يتّضح من النتائج في الجدول (٨) العديد من التساؤلات، التي تحتاج إلى دراسات مستقبلية، **فمن الناحية الجندرية** نجد أن أكثر من نصف عينة الإناث يدركن مخاطر التغير المناخي إدراكًا مشوّشًا أو ناقصًا، فيما نجد أن أكثر من نصف عينة الذكور يدركون المخاطر إدراكًا تامًّا أو شبه تام. وقد يعود الإدراك المشوش أو الناقص لدى عينة الإناث، لانشغالهن بمتابعة وسائل التواصل الاجتماعي في موضوعات بعيدة عن قضايا البيئة، مثل الأزياء، وتتبع الصيحات وأخبار نجوم المجتمع... إلخ.

ويمكن أخذ مثال عبارة جوهرية لإحدى المتطوعات (أنثى/ صحراوي/ موظفة بالقطاع الخاص) تدرك مخاطر التغير المناخي إدراكًا مشوّشًا، حيث تركز على أسباب هامشية ولا تتطرق للأسباب الحقيقية، إذ قالت:

الكثافة السكانية تسبب نقص بالأكسجين، وتزيد نسبة ثاني أكسيد الكربون، وأنا اسمعهم يقولون الاحتباس الحراري وأشياء زي كذا لكن ما هي الأضرار التي ممكن تسببها للأمانة لا اعرف.

وكذلك الأمر من **جهة متغير محل الإقامة**، حيث نجد أن إدراك الشباب الريفي والصحراوي يغلب عليه النوع المشوش والناقص، ربما يرجع السبب إلى أن المجتمعات الريفية والصحراوية لديها اعتزاز باللهجة الدارجة التي لا تعرف لغة المصطلحات العلمية، وعوضًا عن ذلك يستخدمون مخزونهم اللغوي للتعبير عن الظاهرة، ما يسبب الإدراك المشوش أو الناقص، فيما كان إدراك الشباب الحضري تامًّا أو شبه تام، وربما يكون معايشة الشباب الحضري السعودي للمشروعات الكبيرة الخضراء التي في المدن سببًا في زيادة الوعي والإدراك.

ومن **جهة متغير التعليم والعمل والتطوع**، فنجد أن أكثر من نصف عينة الشباب من طلاب الجامعة ومن العاملين بالقطاع الحكومي تزيد نسبة إدراكهم التام وشبه التام، وربما يكون سبب ارتفاع إدراك الطلاب، لأن مؤسسات التعليم في السنوات الخمس الماضية تتناول في مناهجها موضوعات التغير المناخي، أمَّا العاملون بالقطاع الحكومي فيعود إدراكهم التام وشبه التام؛ لأن الجهات الحكومية هي الجهات المنوط بها تفعيل مبادرات الحكومة لتحسين البيئة ومكافحة التغير المناخي، فيما نجد أن أكثر من نصف عينة الشباب العاملين بالقطاع الخاص والجمعيات الأهلية يدركون مخاطر التغير المناخي إدراكًا مشوّشًا أو ناقصًا، وربما يرجع السبب إلى عدم مساهمتهم مساهمة ملموسة في المشروعات ذات العلاقة بالبيئة.

الخاتمة

حاول الباحثان التعرف على إدراك الشباب المصري والسعودي لمخاطر التغير المناخي، وذلك من طريق قياس كيفي لعينة استطلاعية قوامها ٦٠ شابًّا جامعيًّا، وفقًا لعدد من المتغيرات المستقلة الفرعية، وهي المتغير الجندري، والمتغير الريفي، والحضري، والصحراوي، ومتغير التعليم، والمهنة، والتطوع.

وقد استخدم الباحثان طريقة «تحليل الخطاب النقدي الرباعي الأبعاد»، كطريقة جديدة في تحليل البيانات الكيفية مشتقّة من نظرية القواعد المتصارعة، وتوصلا إلى عدد من النتائج المهمة التي عُرِضت في القسم الثالث.

ويرى الباحثان أن نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية تحتاج إلى عدد من البحوث المتوسعة، باستخدام عينات قومية لإماطة اللثام عن غموض بعض النتائج. ومن

أهمها الفروق الجندرية في العينة السعودية، وانخفاض الإدراك التام وشبه التام لدى العينة الريفية الصحراوية السعودية، وكذلك انخفاض البعد التواصلي المعنوي والبعد المفاهيمي المعرفي لدى العينة المصرية. مع ارتفاع ملحوظ في مستوى الإدراك المشوش والناقص لدى العينة المصرية كافة.

التوصيات

يقترح الباحثان التوصيات الآتية:

١. تطوير المناهج التعليمية لكي تتضمن مخاطر التغير المناخي، وأن تشارك جميع المؤسسات المعنية بالظاهرة، وليس خبراء التعليم فقط، في عملية التطوير.

٢. تنظيم الفعاليات والمسابقات المحفزة على إشاعة المعرفة النظرية التي تحض على الابتكار والإبداع في مواجهة مخاطر التغير المناخي.

٣. إضافة مادة ثابتة من المعلومات وبثّها عبر مختلف الوسائل التي ترسخ القيم النفعية المباشرة، التي تتيح للفرد إدراك الآثار السلبية التي تنعكس عليه في حال زيادة حدة التغير المناخي في الحاضر والمستقبل.

٤. إضافة مادة ثابتة من المعلومات وبثها عبر وسائل التواصل والفضائيات التي ترسخ القيم المطلقة الكلية التي تتيح للفرد إدراك المخاطر إدراكًا تامًّا، وتمكنه من الالتزام الطوعي بالقواعد وثيقة الصلة.

٥. ضمان نشر القواعد المنظمة للسلوك البيئي ومجابهة مخاطر التغير المناخي في المناطق كافة؛ الريفية والحضرية والصحراوية.

٦. التزام مؤسسات الدولة بممارسة السلوك البيئي والتنموي المستديم الذي من شأنه التقليل من مخاطر التغير المناخي.

٧. إعادة الاعتبار لسلطة الجزاء تطبق على المخالفين أفرادًا وجماعات ومؤسسات.

٨. التعريف الدائم بسبل التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بصفته من أكثر المناطق العالمية التي سوف تتأثر بمشكلة التغير المناخي.

٩. التعريف الدائم بسبل التعاون الدولي والنتائج المرجوة والنتائج المتحققة على أرض الواقع.

المصادر والمراجع

أزروال، لحسن، وفعرس، عبدالعزيز (٢٠١٨). قياس مستوى معارف الطلبة الجامعيين حول بعض قضايا التغيرات المناخية والتنمية المستدامة: طلبة مسلك الجغرافيا بالكلية متعددة التخصصات تازة، دراسة حالة. التدريس. ع. ٩-١٠، ص ص. ١٢٧-١٤٢.

أمين، طارق توفيق (مشرف عام) (٢٠٢١). تأثير التغيرات المناخية المحتملة على السكان في المنطقة العربية. القاهرة. المجلس القومي للاسكان.

زايد، أحمد (٢٠٠٧). صور من الخطاب الديني المعاصر. القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الشعيلي، علي، والربعاني، أحمد (٢٠١٠). مستوى الوعي بالتغيرات المناخية لدى الطلبة – المعلمين في تخصصي العلوم والدراسات الاجتماعية بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس. المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مج ٦أع ٤، ٢٦٩- ٢٨٤.

صبابحة، صفاء صبح محمد (٢٠١٤). مدى وعي الطلبة في جامعة حائل بالتغيرات المناخية والعوامل المؤثرة في ذلك، رسالة الخليج العربي، ع ١٣٣، ٤٩- ٧٤.

فواز، محمود، وسليمان، سرحان (٢٠١٥). دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. مجلد٢٥، عدد٣: ١١٧٧-١١٩٦.

كامبوج، بونيت (٢٠٢٤). جهود المملكة العربية السعودية لبلوغ صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفري بحلول عام ٢٠٦٠ التحول الشامل في قطاع الكهرباء. الرياض، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية.

الكحلوت، غسان (٢٠٢٠). العمل الإنساني: الواقع والتحديات. بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الكيلاني، رانيا (٢٠١٥). الوعي البيئي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على طلبة جامعة طنطا، مجلة السلوك البيئي، مجلد٣، عدد٣: ٦٤-١٦٩.

بالإنجليزية:

Badawi, A. M. (2009). Social Dimensions of Producing and Acquiring Knowledge: The Current State of Sociology in Egyptian Universities.

Badawi, A. M. (2018). Conflicted rules theory: A new theory in sociology, *Wadi Al-Nil Journal*, Vol. 18 (3):1-42.

Beck, Ulrich. 2016. "Varieties of Second Modernity and the Cosmopolitan Vision". Theory, Culture & Society. 33 (7-8): 257-270.

Fairclough, N. (1995), *Critical discourse Analysis: The critical study of language*, London, Longman.

Smith, Mick. 2016. "The Face of Nature: Environmental Ethics and the Boundaries of Contemporary Social Theory". *Current Sociology*. 49 (1): 49-65.

Studholme, Maggie. 2008. "Patrick Geddes and the History of Environmental Sociology in Britain". *Journal of Classical Sociology*. 8 (3): 367-391.

Widdowson, H.G. (2004), ***Text, Context, Pretext; Critical Issues in Discourse Analysis***, Oxford, Blackwell.

World Weather Attribution, (September 19, 2023): Interplay of climate change-exacerbated rainfall, exposure and vulnerability led to widespread impacts in the Mediterranean region. Retrieved from: https://www.worldweatherattribution.org/interplay-of-climate-change-exacerbated-rainfall-exposure-and-vulnerability-led-to-widespread-impacts-in-the-mediterranean-region/, access date: April 13, 2023.